التعليم الجامعي الخاص

الواقع وتحديات المستقبل

النموذج المصري

الدكتور/ عبد الرحمن أبو المجد رضوان



التعليم الجامعي الخاص

الواقع وتحديات المستقبل

النموذج المصري

الدكتور/ عبد الرحمن أبو المجد رضوان

كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي



٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٢٦٤٠١

رضوان ، عبد الرحمن أبو المجد
التعليم الجامعى الخاص الواقع وتحديات المستقبل : النموذج المصرى / إعداد عبد الرحمن ابو المجد رضوان . ـ ط 1 . ـ القاهرة : عالم الكتب ، 2006
184 ص ، 24 سم
تدمك : 977-232-513-6
1- التعليم الجامعى – مصر 2- الجامعات والكليات الاهلية
أ – العنوان . 378.62

عالم الكتب
نشر. توزيع . طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 3924626
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401 - 3959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى
1427 هـ - 2006 م

❖ رقم الإيداع 9254 / 2006
❖ الترقيم الدولى I.S.B.N
977- 232–513 –6

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com
❖ البريد الإلكترونى : Info@alamalkotob.com

إهـــداء

إلى :

روح والدى العطرة

إلـــى :

الأستاذ الدكتور / فتحى عبد الرسول محمد

اعترافاً بفضله ومسـانـدتـه

إلـــى :

ينابيع الحنان

والدتى ، وإخوتى

إلـــى :

من يعطون للحياة معنى

زوجتى وابنىّ عمر

أهدى إليهم هذا الكتاب

تقــديــراً وعرفــانــاً بالجميــل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً ﴾

(النساء : من الآية ١١٣)

مقدمة

تعيش الإنسانية اليوم عصراً سريع التغير ، شـــديد التعقيـد ، يتمـيز بظهور العديد من التحديات والمتغـيرات المتسـارعة مثـل الثـورة العلميـة والتكنولوجية ، وثورة المعرفة والاتصـالات ، والثـورة الديمقراطيـة ، هـذا بالإضافة إلى الثورة الاقتصادية العالمية ، والتى تمثلت فى ظـهور الشـركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية وغيرها ، والتـى أدت بدورهـا إلـى ظهور ظاهرة العولمة ، حيث تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة ، ولـم تعـد هناك أى حدود أو فواصل سياسية أو اقتصادية بين الدول .

والتعليم الجامعى كمنظومة اجتماعية تتأثر بالمتغيرات المجتمعية ، وأحد أبرز هذه التغيرات سياسات الخصخصة ، فقد حرصت الدولة على تشجيع إقامـة الجامعات الخاصة ، لكى تكون رافداً إضافيا لمؤسسات التعليم الجامعى الحكومى ، بحيث يكون متاحا للطلاب الالتحاق إما بالجامعات التابعة للدولة أو الجامعـات الخاصة ، مما يتيح فرص متزايدة للتعليم الجامعى والعالى للراغبين فيه مقـابل مصروفات دراسية بدلا من سفرهم خارج الوطن .

لذا فقد صدر القانون ١٠١ لعام ١٩٩٢ بإنشاء الجامعات الخاصة ، كما صدرت اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون فى شهر يوليو ١٩٩٦ حيث صدرت أربعة قرارات جمهورية بإنشاء أربع جامعات خاصة فى مصر هى جامعة مصر الدولية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، جامعة السـادس مـن أكتوبـر ، جامعة أكتوبر للآداب والعلوم الحديثة ، وقد بدأت الدراسة بها من العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦ فى نوعيات مختلفة من الكليات .

ويهدف هذا الكتاب إلى التعرف على واقع النظام التعليمى بالجامعـات الخاصة بمصر وكيف يمكن تطويرها لمواكبة المتغـيرات العالميـة المعـاصرة راجياً المولى سبحانه وتعالى أن يحقق ذلك الهدف الذى وضع من أجله .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً ﴾

(النساء : من الآية١١٣)

مقدمة

تعيش الإنسانية اليوم عصراً سريع التغير ، شديد التعقيد ، يتميز بظهور العديد من التحديات والمتغيرات المتسارعة مثل الثورة العلمية والتكنولوجية ، وثورة المعرفة والاتصالات ، والثورة الديمقراطية ، هذا بالإضافة إلى الثورة الاقتصادية العالمية ، والتى تمثلت فى ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية وغيرها ، والتى أدت بدورها إلى ظهور ظاهرة العولمة ، حيث تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة ، ولم تعد هناك أى حدود أو فواصل سياسية أو اقتصادية بين الدول .

والتعليم الجامعى كمنظومة اجتماعية تتأثر بالمتغيرات المجتمعية ، وأحد أبرز هذه التغيرات سياسات الخصخصة ، فقد حرصت الدولة على تشجيع إقامة الجامعات الخاصة ، لكى تكون رافداً إضافيا لمؤسسات التعليم الجامعى الحكومى ، بحيث يكون متاحا للطلاب الالتحاق إما بالجامعات التابعة للدولة أو الجامعات الخاصة ، مما يتيح فرص متزايدة للتعليم الجامعى والعالى للراغبين فيه مقابل مصروفات دراسية بدلا من سفرهم خارج الوطن .

لذا فقد صدر القانون ١٠١ لعام ١٩٩٢ بإنشاء الجامعات الخاصة ، كما صدرت اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون فى شهر يوليو ١٩٩٦ حيث صدرت أربعة قرارات جمهورية بإنشاء أربع جامعات خاصة فى مصر هى جامعة مصر الدولية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، جامعة السادس من أكتوبر ، جامعة أكتوبر للآداب والعلوم الحديثة ، وقد بدأت الدراسة بها من العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦ فى نوعيات مختلفة من الكليات .

ويهدف هذا الكتاب إلى التعرف على واقع النظام التعليمى بالجامعات الخاصة بمصر وكيف يمكن تطويرها لمواكبة المتغيرات العالمية المعاصرة راجياً المولى سبحانه وتعالى أن يحقق ذلك الهدف الذى وضع من أجله .

ويحتوى الكتاب على أربعة فصول حيث يتناول الفصل الأول العوامل والمتغيرات المجتمعية التى أدت إلى إنشاء الجامعات الخاصة بمصر بينما يحتوى الفصل الثانى على المتغيرات العالمية المعاصرة ومتطلباتها من التعليم الجامعى الخاص ، ويتناول الفصل الثالث واقع نظام التعليم بالجامعات الخاصة بمصر فى ضوء أسلوب تحليل النظم ويختتم الفصل الرابع بالتصور المقترح لتطوير الجامعات الخاصة بمصر فى ضوء بعض المتغيرات المعاصرة .

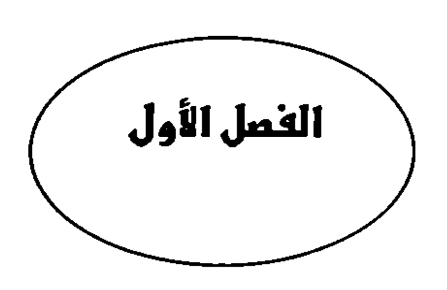
المؤلف

د . عبد الرحمن أبو المجد رضوان

قسم أصول التربية

محتويات الكتاب

تابع محتويات الكتاب



بعض العوامل المجتمعية التى أدت لإنشاء الجامعات الخاصة فى مصر

مقدمة .

أولاً : تطور فكرة الجامعة الأهلية فى مصر .

ثانياً : التغيرات الاقتصادية .

ثالثاً : التغيرات السياسية .

رابعاً : التغيرات التربوية .

خامساً : القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة .

شهد المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة العديد من التغيرات منـــها مـــا يتصل بالمجال الاقتصادى ومنها ما يتصل بالمجال السياسى والاجتماعى مما كان له انعكاسات واضحة على المجتمع بكافة فئاته .

ففى المجال الاقتصادى طبقت سياسة الانفتاح الاقتصادى مما ترتب عليـه تغير الخريطة الطبقية للمجتمع ، وفى المجـــال السياســـى طبقـــت الديمقراطيـــة السياسية لتتيح حرية الفكر ، وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان وحقه فى حرية العمل والتعليم ، وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم بكافة مراحله .

وقد انعكست هذه التغيرات على نظام التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى خاصة باعتبار أن التعليم له أصوله المجتمعية التى يستند إليها وتوجهه ، كمـــا أن العملية التعليمية لا تتم فى فراغ أو بمعزل عن السياق المجتمعى الذى توجد فيه ، وعلى هذا فالبحث العلمى لأى مشكلة تعليمية يتطلب معرفة أصولها ، وفى هـــذا الفصل سيتناول الباحث بالتحليل العوامل والتغيرات المجتمعية التى أدت إلى نشأة الجامعات الخاصة فى مصر ويتضمن هذا الفصل النقاط التالية :-

أولاً : تطور فكرة الجامعة الأهلية فى مصر .

ثانياً : التغيرات الاقتصادية .

ثالثاً : التغيرات السياسية .

رابعاً : التغيرات التربوية .

خامساً : صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة

أولاً : تطور فكرة إنشاء الجامعة الأهلية فى مصر

يشير التتبع التاريخى لنشأة الجامعة فى مصر إلى أن فكـــرة إنشـــاء أول جامعة أهلية فى مصر تمت فى أحضان الحركة الوطنية وكفاح الشعب المصـــوى ضد القوى الأجنبية والاحتلال البريطانى ، والتى قادها عـــدد مـــن المنـــاضلين السياسيين الذين تبنوا القضية الوطنية من أمثال مصطفى كامل وعبد الله النديـــم ومحمد عبده ومحمد فريد وقاسم أمين وغيرهم من الوطنيين المصريين [١] .

فقد ظهرت حاجة مصر إلى جامعة على الطراز الحديث خاصة في أواخر القرن التاسع عشر ، عندما كثر سفر أبنائها للخارج رغبة فى التزود بالعلم فى جامعات أوربا ، ورغبة فى اللحاق بركب الحضارة الغربية ومسايرة للتطور العلمى الذى يشهده هذا العالم ، ولم يكن السفر للخارج متاحا إلا لأبناء الأغنياء فقط ، أما المثقفون من بقية أبناء الشعب كان عليهم أن ينتظروا ليأخذوا عن هؤلاء المحظوظين الذين أتيحت لهم فرصة التعليم فى جامعات أوربا (٢) .

وتعد دعوة مصطفى كامل فى جريدة اللواء (١٩٠٠/١/٢٥م) أول دعوة على طريق تكثيف الجهود الوطنية لإنشاء جامعة أهلية حيث دعا إلى إنشاء مدرسة جامعة فى ضواحى القاهرة يكون بها قسم ابتدائي وثانوى وعالى ، وقسم خاص للفنون والصنائع وتكون كلها داخلية حتى يسير فيها المتعلمون على نظام واحد ، ويتخرجوا على مبادئ واحدة وتكون على طراز المدارس الكبرى فى أوربا (٣) .

تلتها دعوة جورجى زيدان كما جاء بمقالاته بمجلة الهلال لتأسيس جامعة أهلية فى مصر ، وذلك بهدف تثقيف الشبان المصريين بدلا من إرسالهم إلى أوربا ، واقترح عام ١٩٠٣ على المدرسة الكلية السورية " جامعة بيروت الأمريكية " أن تنشئ فرعا فى القاهرة يكون نواة لقيام " المدرسة الكلية المصرية ، كما طالب بأن تكون اللغة العربية أساس التدريس بهذه الجامعة (٤) .

وتحدثت بعد ذلك الصحف المصرية والعربية والمجلات عن هذه الجامعة ، واقترحت على المواطنين إنشائها ، ولكن المصريين كانوا يرون أن النفقات المطلوبة لهذه الجامعة باهظة إذا قام بها فرد واحد ، لأنهم لم يألفوا التعاون والاشتراك معا فى مثل هذه الأعمال العظيمة .

وفى عام ١٩٠٥ دعا الزعيم مصطفى كامل الشعب إلى الاكتتاب فى إنشاء جامعة مصرية وتم جمع مبلغ حوالى ثمانية آلاف جنيه مصرى ، ولكن

أوقف المشروع لعدم تأييد الخديو له خشية المعارضة البريطانية ولم يتحقق أثناء حياته [٥] .

وعلى الرغم من محاولات المعتمد البريطانى اللورد كرومر عرقلة مشروع إنشاء جامعة أهلية ، إلا أنه " فى يوم ١٢ أكتوبر عام ١٩٠٦ اجتمعت نخبة من أهل الرأى والفكر والوطنية معتزمة إنشاء جامعة أهلية ، وكان القائم عندئذ من التعليم العالى مدارس تتبع وزارة المعارف العمومية " [٦] .

ولم تستطع القوى الوطنية تنفيذ مشروعها إلا بعد رحيل كرومر عن مصر عام ١٩٠٧ والذى عارض كل تطور لمصلحة البلاد .

وفى عام ١٩٠٨ تم إنشاء الجامعة الأهلية المصرية ، وقد كان ذلك ثورة على نظام فرض على المصريين فرضا ، على نظام قضى عليهم بأن لا حق لهم فى طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم ، وحكم بأن المعرفة يجب أن تظل موصدة فى هذه البلاد ، ورسم بأن هناك مستوى مقدرا من العلوم يجب ألا يتجاوزوه [٧]

وقد احتفل رسميا بافتتاح الجامعة المصرية فى القاعة الكبرى بمجلس شورى القوانين بحضور الخديو عباس فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨ ، وقد تم بعد ذلك اعتراف الحكومة بالجامعة [٨] ، وأطلق عليها الجامعة الأهلية .

ونمت وتبلورت فكرة تأسيس الجامعة المصرية الأهلية وفقا لرغبة قومية فقامت حركة عامة تدفع الشعب إلى التزود من التعليم العالى ، وكان قادة الرأى فى ذلك الوقت يدعون إليه بقوة ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وغيرهم .

وقد بدأت الدراسة بالجامعة على هيئة محاضرات مسائية فى أربعة دروس فقط هى تاريخ الحضارة القديمة فى الشرق ، وتاريخ الحضارة الإسلامية ، وتاريخ الآداب العربية ، وتاريخ الآداب الفرنسية والإنجليزية ويعطى لكل فرع

من فروع الدراسة أربعين درسا فى السنة ، وأن تكون لغة التدريس باللغة العربية مع جواز إلقاء الأساتذة الأجانب لدروسهم باللغة الإنجليزية والفرنسية[٩] .

وتعرضت الجامعة الأهلية فى مصر إلى العديد من المشكلات ومن أهمها قلة التمويل ، حيث فتر الحماس فى التبرع للجامعة ، واضطرت إلى تخفيض موازنتها ، وعدم موافقة الحكومة على منح طلاب الجامعة درجات علمية بالإضافة إلى قبول أعداد متنوعة من خريجى المعاهد الدينية والمدارس العليا وما يسببه ذلك من مشكلات تنوع قدرات الطلاب ودراستهم السابقة وتفاوتها[١٠] .

ومع حلول عام ١٩٢٥ تحولت الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية ، وضمت الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) إلى وزارة المعارف وفق مرسوم صدر فى مارس سنة ١٩٢٥ ، واحتفل بوضع حجر الأساس لمبانى الجامعة المصرية عام ١٩٢٨ وافتتحت بأربع كليات وهى كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب (وتضم مدرسة الطب ويتبعها معهد القاهرة للصحة وطب البلاد الحارة ، ومدرسة طب الأسنان ، ومدرسة الصيدلة ، ومدرسة الممرضات والزائرات الصحيات والمستشفى التعليمى)[١١] .

ويتضح من العرض السابق أن نشأة الاهتمام بالتعليم الجامعى الخاص بدأ فى صورة تبرعات الأهالى بالمال والأرض والمبانى ، كما كان لقادة الرأى والفكر جهود ضخمة فى التغلب على العقبات التى كانت تحول دون ذلك ، والجامعة الأهلية ١٩٠٨ أنشئت لتحقيق أهداف قومية مناهضة للاستعمار ، وباعثة للروح الوطنية فى محاولة لوضع مصر فى مكانتها اللائقة بين الدول ، وقيادة الحركة الفكرية والعلمية ، وقد ركز مؤيدو إنشاء الجامعة الأهلية آنذاك على الربط بين هذا المشروع والاستقلال من الاحتلال .

أما فكرة إنشاء جامعة أهلية (خاصة) بمصروفات فلم يطرحها أحد إلا فى نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين ، وذلك عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبالتحديد فى عام ١٩٥٩ والتى كان يطلق عليها وقتئذ " الجامعة الحرة " بهدف

تخريج الفنيين من ذوى التخصصات النادرة ، واستيعاب عدد كبير ممن لا يقبلون بالجامعات ، ويضطرون للسفر للخارج لإتمام دراساتهم الجامعية ، وذلك بحمايتهم من تعرضهم لنمط قيمى مختلف وتوفير عائد مادى يقدر بحوالى ٢,٥ مليون جنيه مصرى ينفقها الطلبة بالخارج [١٢] ومنذ ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات .

وكان مقدراً أن تشتمل هذه الجامعة على أربعة عشر كلية يغلب على معظمها الطابع العملى ، وقد اقترح مبدئيا إنشاء كلية للصناعات الكيماوية والغزل والنسيج مقرها طنطا ، وكلية للهندسة الإنتاجية وهندسة المناجم والمعادن والبترول مقرها السويس ، وكلية لإدارة الأعمال المصرفية والتأمين بالقاهرة ، أما بشأن مدة الدراسة فلم تحدد على اعتبار أنها ستختلف حسب نوع الكلية وإن تم تحديد فترة أربعة سنوات كحد أدنى للدراسة [١٣] .

وقد اصطدم مشروع الجامعة الحرة بعدة عقبات أهمها عدم توافر مصادر التمويل ، وقوانين يوليو الاشتراكية التى سعت إلى خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقلل الفروق بين الطبقات ، الأمر الذى انعكس على التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة فكانت هذه القوانين من أهم العوامل التى أدت إلى انزواء مشروع الجامعة الحرة وعدم خروجه إلى حيز التنفيذ [١٤] .

وقد تعرضت فكرة إنشاء الجامعة الخاصة للظهور والاختفاء عدة مرات الأمر الذى كان مرتبطا بالنقد من قبل الساسة وأساتذة الجامعات والباحثين والخبراء فى مجال التعليم وذلك تحقيقا لمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بين طلاب الجامعة .

والواقع أن عام ١٩٦٠/١٩٦١ قد شهد تطورا بالغ الأهمية بنشأة جامعة بيروت العربية ، وهى جامعة أهلية بمصروفات ترتبط بروابط أكاديمية مع جامعة الإسكندرية ، إلا أنه يلاحظ أن الدولة نفسها ساهمت فى إنشاء هذه الجامعة

بل والإشراف عليها إشرافا شبه كامل من جامعة الإسكندرية ، الأمر الذى ينتفى معه وجود جامعة أهلية بصورة كاملة [١٥] .

وفى عام ١٩٧١ ظهر اقتراح بإنشاء جامعة خاصة - على استحياء - ولكن سرعان ما تجدد الاقتراح عام ١٩٧٣ فى مناقشات مجلس الشعب ، على أن تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بوصفها شركات استثمارية ، وكان ذلك ضمن إرهاصات الانفتاح الاقتصادى [١٦] .

وفى فبراير ١٩٧٥ أعلن الدكتور / عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء فى لقائه بمقر اللجنة المركزية بالمعيدين والمدرسين المساعدين بالجامعات والمعاهد العليا أنه وافق على إنشاء جامعة أهلية بمصروفات كالجامعة الأمريكية لأبناء العرب والمصريين الذين يتلقون دراساتهم بالخارج [١٧] .

وقد حاولت المجالس القومية المتخصصة أن تدخل طرفاً فى دراسة موضوع الجامعة الأهلية عام ١٩٧٤ والتى أعدت تقريراً رأت فيه أن الجامعة الأهلية تخالف مبادئ الدستور - خاصة المادتين ١٨، ٢٠- اللذان ينصا على مجانية التعليم وتكافؤ الفرص ، كما أنها ستميز بين الطلاب على أساس الغنى والفقر ، وأنه من الأفضل التركيز على إصلاح العملية التعليمية بالجامعات بدلا من إنشاء الجامعة الأهلية وقد اقترح أن تكتسب الجامعة المقترحة الطابع الأهلى العربى فتنشأ فى كنف الجامعة العربية [١٨] .

وقد استمر الجدل الطويل بشأن المشروع ولم يستطع مجلس الشعب أو مجلس الوزراء فى ذلك الوقت انتزاع الموافقة بإنشاء جامعة خاصة فى مصر لأن ذلك إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كما أنه يتنافى مع قوانين يوليو الاشتراكية والتى أهمها أن التعليم حق تكفله الدولة ، وهو مجانى فى جميع مراحله المختلفة .

وفى عام ١٩٧٩ أعلن وزير التعليم (د. حسن إسماعيل) فى مجلس الشعب أن إنشاء الجامعة الأهلية مطلب جماهيرى يجب أن يتم ويجب أن توجه

لخدمة جميع أفراد المجتمع والمساهمة فى عملية التنمية ، وقد اتفق معه فى ذلك العديد من أساتذة الجامعات وبعض أعضاء مجلس الشعب ، وقد خلصت مناقشات مجلس الشعب حول ضرورة إ نشاء جامعة أهلية فى مصر [١٩] .

ولقد شهدت فترة الثمانينيات صعودا جديدا لفكرة الجامعة الأهلية ، ففى عام ١٩٨٦ عندما دعا وزير التعليم العالى " فتحى محمد على " لإنشاء جامعة أهلية بمصروفات ولقد لاقت هذه الدعوة استجابة من المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا التابع للمجالس القومية المتخصصة باعتبار أن النشاط الأهلى مسموح به فى التعليم شريطة أن ترتبط التخصصات التى يتضمنها التعليم الخاص باحتياجات الدولة [٢٠] .

وفى نوفمبر ١٩٨٨ لاقت الفكرة قبولا من مجلس رؤساء الجامعات ، وهذا ما دعا إلى الاسراع بخطا أكبر نحو تنفيذ المشروع بتكليف لجنة خاصة بوضع ضوابط إنشاء الجامعة ، ويبدو أن هذه اللجنة قد حصلت على تأييد ضمنى لأعمالها بتصريح من الرئيس " مبارك" فى يناير ١٩٨٨ بأنه لا يوجد ما يمنع من إنشاء جامعة أهلية شرط أن يتم ذلك وفق دراسة سليمة [٢١] .

وفى أغسطس ١٩٨٩ وافق وزير التربية والتعليم على اقتراح تقدمت به جمعية (اقرأ) التى يرأسها جماعة من المستثمرين السعوديين لإنشاء جامعة أهلية بمدينة السادات على أن تقدر المصروفات الدراسية بنحو عشرة آلاف جنيه سنويا للطالب غير المصروفات الإضافية ، وهى جامعة للعلوم التكنولوجية مقرها مدينة السادات وتبدأ الدراسة بها اعتبارا من عام ١٩٩١/٩٠[٢٢] .

ويعد عام ١٩٩١ نهاية المطاف لقضية الجامعات الخاصة لتبدأ مرحلة جديدة هى مرحلة التشريع والتنفيذ ، فقد لاقت دعوة " مصطفى أمين" الكاتب الصحفى لإنشاء أول جامعة أهلية فى مصر استجابة سريعة وقوية وبمبادرة وتأييد وزير التعمير " حسب الله الكفراوى" بتقديم المكان والمبانى (وهو عبارة عن مجمع الوزارات بمدينة السادات وبعض الأراضى حولها) ، ومن جانبه بدأ

وتأييد وزير التعمير " حسب الله الكفراوى" بتقديم المكان والمبانى (وهو عبارة عن مجمع الوزارات بمدينة السادات وبعض الأراضى حولها) ، ومن جانبه بدأ مصطفى امين الاكتتاب لمشروع الجامعة حيث خصص مليون جنيه من مشروع ليلة القدر ، وقد بلغت قيمة المساهمات فى المشروع حتى يوليو ١٩٩٢ م ٢٣,٥ مليون جنيه (٢٣) .

وهكذا تعددت الأهداف المعلنة من وراء إنشاء الجامعات الخاصة وفقا لاتجاهات الخطاب الرسمى ما بين أهداف علمية أى تقديم تخصصات تكنولوجية وغير نمطية مما يحتاج إليها سوق العمل المتغير ، أو أهداف اقتصادية مثل توفير العملة التى ينفقها الطلاب المصريون الذين يذهبون للدراسة بالخارج ، أو أهداف اجتماعية تمثل فى حماية الطلبة المصريون من الانحراف نظرا لسفرهم للخارج فى سن صغيرة

وقد تحولت النداءات إلى واقع فعلى حيث قدر للجامعات الخاصة أن تخرج إلى حيز الوجود بناءا على صدور القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ والذى نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠ويقرر إنشاء أربع جامعات خاصة فى مصر وهى موضوع الدراسة الحالية .

ويتضح مما سبق أن الجامعة الأهلية فى بداية القرن العشرين تختلف عن مصطلح الجامعة الخاصة اليوم ، فقد كانت معنى الأهلية فى بداية القرن العشرين يطابق معنى الوطنية .أما معنى الأهلية اليوم يكاد يقع فى دائرة التجارة الخاصة

وقد كانت الجامعة الأهلية سابقا تهدف إلى تكوين طبقة من المثقفين المصريين من أجل التحرر من سلطات الاحتلال باعتبارهم سلاحا فى معركة النضال والكفاح أما الجامعات الخاصة الحالية ، فقد قامت لدوافع مختلفة وفى ظروف مختلفة ، فربما ترجع نشأتها إلى أسباب اقتصادية ، وربما لأسباب سياسية واجتماعية معينة .

ثانيا : التغيرات الاقتصادية

شهد المجتمع المصرى فى الربع الأخير من القـــرن العشـــرين بعــض التغيرات الاقتصادية السريعة والتى استهدفت تصحيح مسيرة النمو الاقتصادى فى البلاد ، حيث تحول المجتمع من منظومة الاقتصاد الرأســمالي إلـــى منظومـــة اقتصاد السوق ، وكان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى من أبرز ملامح الربــــع الأخير من القرن العشرين ثم تلاها فى السنوات الأخــــيرة برنـــامج الإصـــلاح الاقتصادى الشامل (سياسة الخصخصة) وكان لذلك أثره الواضـــح علـــى نظـــم التعليم المختلفة ويمكن عرض ذلك على النحو التالى :-

- أ- الانفتاح الاقتصادى

توحى كلمة الانفتاح بأن هناك حالة سابقة من "الانغلاق" ويأتى الانفتــــاح كنفى لهذه الحالة وتنطوى هذه التفسيرات على أن الاقتصاد المصرى قـــد أغلـــق بابه فى وجه التقدم الخارجى فمفهوم الانفتاح اذن ليس لفظا فنيا اقتصاديا بقــــدر كونه اصطلاحا سياسيا الهدف منه إحداث تحول فى طبيعة النظام الاقتصادى دون الاعلان صراحة بالعدول عن النظام الاشتراكى [٢٤] .

ويقصد بالانفتاح الاقتصادى " إطلاق الاقتصاد القومى من القيود الشـديدة التى تعرقل مساره وانطلاقه نحو أفاق جديدة لتحقيق التنمية والازدهار ورخــــاء الشعب ولا يقصد بالانطلاق إسقاط كل القيود والضوابط ولكن يقصد بها الانطلاق الواعى الذى يراعى كافة الظروف التى تحيط بها مع تفادى كافة المحاذير " [٢٥]

ويعرف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الانفتاح الاقتصـــــادى بأنه سياسة اقتصادية تهدف إلى تشجيع وتحفيز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية للقيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة فى ضـوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية بالإضافة إلى تزويد مصر بأحدث ما فـــى العصر من خبرة وتكنولوجيا مع استثمار رؤوس الأموال وإنشـــاء المشـروعات الجديدة [٢٦] .

وقد ظهر التغير الواضح فى السياسية الاقتصادية بمصر مع بداية السبعينيات من القرن العشرين وبالتحديد بعد ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ ، فبدلا من السياسة الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزى وإدارة الحكومة للمشروعات الاقتصادية توجهت هذه السياسة إلى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى وتحرير الاقتصاد المصرى [٢٧] .

وتتمثل أهم التوجهات الاستراتيجية والأهداف المعلنة للانفتاح الاقتصادى كما حددتها ورقة أكتوبر فى " توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية التى لا يقوم عليها غيره بهدف توفير الخدمات التى لا غنى عنها للقطاع الخاص المصرى والأجنبى ، وتوفير الضمانات والظروف التى تشجع استثمارات القطاع الخاص المصرى بهدف دفعه إلى النشاط الانتاجى وسد حاجات المجتمع ، والسعى إلى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية بهدف دعم الاقتصاد القومى والتعجيل بالتنمية" [٢٨] .

وبناءا على ما سبق يتضح أن الانفتاح الاقتصادى كان يهدف فى سياسته إلى فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشر من الخارج بغية تشجيع وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة وخاصة فى مجالات تتسم بالربح السريع مثل السلع الاستهلاكية والمجالات الخدمية فظهرت الطبقة الرأسمالية ، كما يهدف على الصعيد الداخلى إلى تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال فى زيادة الإنتاج جنبا إلى جنب مع القطاع العام الذى تديره الدولة وتشرف عليه

وقد ترتب على سياسة الانفتاح الاقتصادى العديد من الآثار أهمها[٢٩] :-

- التدخل الأجنبى لأن الدولة تلجأ لمعونات وقروض أجنبية ، فتفرض هذه الدول شروطها وترسل بخبرائها وتمارس ضغوطا على التعليم ، وتفرض حذف وإضافة مقررات لا بهدف الصالح الوطنى وإنما لتحقيق مصالحها ،

وهذا التدخل فى مجال التعليم أكثر خطـــورة مـــن التدخـــل العســـكرى أو الاقتصادى لأنه تدخل فى صناعة وصياغة عقل وفكر المجتمع .

- اضمحلال رأس المال الوطنى فى الاقتصاد المصرى ، لعدم قدرتــــه علـــى تحدى رأس المال الأجنبى وبخاصة فى المجــــال الصنـــاعى ، فلــم تعــد المنتجات المصرية لها من الحماية ما يساعدها علـــــى منافســـة المنتجـــات الأجنبية ، لذا فقد ظهرت فئة من السماسرة والمغامرين والانتهازيين ليمثلـــوا ما يعرف بالطبقة الطفيلية وهى تلك الفئة التـــــى ارتبطـــت فـــى نشـــاطاتها بالممارسات الاقتصادية التى لا تسهم فى الإنتاج الحقيقى بقدر ما تسهم فـــى الاستيلاء على نصيب وافر من الإنتاج .

وهذه الفئات الجديدة القادرة سرعان ما أصبح لها تواجد سياسى يمكنـــها من الضغط على القرار السياسى لصالحها وتسعى لتغليب مصالحها على مصـــالح الأغلبية من أفراد المجتمع .

وحيث أن هذه الفئة التى أصبحت تملك المال لا تملك وعيا فكريا وثقافيـــا فقد ارتفعت أصواتها بضرورة إنشاء جامعة خاصة فى مصر متعلليـــن بتوفـــير العملة الصعبة التى تصرف على تعليم الطلاب المصريين بالخارج من جـــانب ، وبعدم ملائمة نوعية الخريجيين من الجامعة لاحتياجات ومتطلبات عمليات التنمية من جانب آخر .

- ب- سياسة الخصخصة (الإصلاح الاقتصادى)

تعد سياسة الخصخصة من أبرز التغيرات المميزة للتـــاريخ الاقتصـــادى المعاصر ، حيث شهدت السنوات الأخيرة ميلاد موجة عارمة اكتســـحت بلـــدان العالم يتم بمقتضاها منح القطاع الخاص دوراً أكـــبر فـــى النشـــاط الاقتصـــادى وتقليص دور الدولة فى هذا المجال .

ويعد مفهوم الخصخصة من أكثر المفاهيم الاقتصادية إثارة للجدل والاختلاف فعلى الرغم من كثرة تداوله فى الحياة اليومية ، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد يتفق عليه الجميع .

فالخصخصة هى الترجمة العربية المستخدمة فى مصر لمصطلح Privatization وهناك من يطلق عليها "التخصيصية" مثل صندوق النقد العربى والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، وقد تسمى "إعادة الهيكلة" كما هو الحال فى التجربة التونسية ، أو "الأهلية" فى التجربة السورية ، أو "الخوصصة" كما يقول أهل المغرب العربى ، وغير ذلك من المسميات التى تعد فى جوهرها ترجمة للمصطلح المذكور (٣٠) .

ويرى البعض أن الترجمة الأنسب لكلمة Privatization أنها " مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية " (٣١)

وقيل أن الخصخصة تعنى تأجير وحدات الإنتاج التى يملكها القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك من خلال عقود خاصة ، وتحتفظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات ، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة (٣٢) .

ويرى البعض أن الخصخصة لا تعد غاية فى حد ذاتها بقدر ما هى أداة من برنامج شامل ذى أدوات متعددة ، يهدف إلى إصلاح الاقتصاد فى دولة ما ، وهى تعرف وفقا لهذه الرؤية على أنها نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادى ما جزئيا أو كليا من القطاع العام إلى القطاع الخاص (٣٣) .

وتعرفها وزارة قطاع الأعمال - وهى الوزارة المسئولة عن تنفيذ هذا البرنامج فى مصر بأنها " إتاحة الفرصة كاملة للأفراد والمؤسسات الخاصة وصناديق الاستثمار واتحادات العاملين المساهمين لتحل محل الحكومة فى تملك استثماراتها فى شركات قطاع الأعمال وكذلك استثمارات شركات القطاع العام فى

الشركات المشتركة وذلك فيما عدا ما يتقـــرر الاحتفــاظ بملكيتـــه لاعتبـــارات استراتيجية " [٣٤] .

حيث تقوم فكرة الخصخصة على الاستثمار الفردى القادر على تحقيـــق الفاعلية والكفاءة الاقتصادية من خلال تفاعل قوى السوق وإشراك القطاع الخاص فى النشاط العام بصورة تتيح تحقيق أهداف الدولة بشكل أفضل .

وتشير إحدى الداسات إلى أن معظم التجارب تدل على أن الدول تستهدف من جراء تطبيق الخصخصة ما يلى [٣٥] :-

- زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة .
- توسيع قاعدة الملكية عن طريق استخدام أسلوب الطـــرح العـــام فـــى بيـــع المنشآت
- تنشيط وتطوير أسواق المال ، من خلال زيادة عدد المنشآت الخاصـــة فـــى المجتمع .
- إعادة تعريف دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على الوظائف المنوطة بـــها فى الحكم .
- تقليص حجم الدين العام .
- خفض العجز المالى للحكومة الذى تسببه مؤسسات القطاع العام الخاسرة .
- توفير موارد الدولة لتمويل مشاريع ملحة فى مجالات الصحة والتعليم مثلا .
- خلق قنوات جديدة للاستثمار بما يسهم فى جذب الاســـتثمارات الأجنبيـــة ، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص فى الأنشطة الاقتصادية .

وقد حددت وزارة قطاع الأعمال أهداف تطبيق سياسة الخصخصة فيما يلى [٣٦]

- زيادة معدلات استخدام الطاقات المالية المتاحة لدى شركات قطاع الأعمـــال العام .
- إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثـة وجلب رؤوس الموال للاستثمار .

- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل وتشجيعه ودعمه لتعظيم دوره فى الاستثمار الوطنى .
- زيادة فرص العمل وفتح مجالات عمل جديدة والارتقاء بالكوادر الفنية المدربة .
- تنشيط سوق المال .

وقد بدأت عملية التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) فى مصر بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذى سمى بقانون قطاع الأعمال العام أو (القطاع العام فى ردائة الجديد) والذى أدى صدوره إلى إعادة تشكيل القطاع العام على أساس نوعى من خلال ١٧ شركة قابضة فى مختلف الأنشطة ، ويتبع كل شركة قابضة شركات تابعة لها فى نفس مجال النشاط [٣٧] .

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الخصخصة سياسة عامة تتبعها الدولة أو هى مرحلة من مراحل التحرر الاقتصادى تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة سواء فى مجال الملكية أو الإدارة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن التحولات التى مر بها الاقتصاد المصرى فى الربع الأخير من القرن العشرين وأهمها الانفتاح الاقتصادى ، التحرر الاقتصادى (الخصخصة) قد أثرت على نوعية المهن وطبيعتها من ناحية حيث اختفت الكثير من المهن التقليدية وحلت محلها مهن جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة .

ومن ناحية أخرى فقد ظهر اهتمام واضح بمهن جديدة تطلبتها الأوضاع الاقتصادية فى مصر ومن أبرزها مجال اللغات والترجمة ، والسياحة ، والتجارة والاستثمار ، والإدارة والحاسب الآلى ، والهندسة التكنولوجية ، وفى هذا الإطار ارتفعت أصوات المنادين بضرورة إنشاء الجامعات الخاصة المصرية لاهتمامها بالتخصصات العلمية الحديثة التى تطلبتها الأوضاع الاقتصادية فى مصر حتى تواكب المتغيرات العالمية المعاصرة .

ثالثاً : التغيرات السياسية

شهد المجتمع المصرى فى بداية السبعينيات مجموعة من التحولات السياسية والتى كان لها انعكاس واضح على النظام التعليمى عامة والتعليم الجامعى على وجه الخصوص ومن أهم هذه التحولات هو اتجاه مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ سياسيا واقتصاديا نحو الانفتاح على العالم الغربى الذى يتبنى النهج الرأسمالى ، مما أدى إلى التحول من النظام الشمولى إلى الأخذ بالمبادئ الديمقراطية كسبيل للحياة والتقدم .

ومن أبرز مظاهر الديمقراطية السياسية التى ينبغى التأكيد عليها المساواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات ، ومن المنظور التعليمى بعامة والتعليم العالى -بوجه خاص- فإن الأمر لم يعد فى المجتمعات المختلفة قاصراً على تعليم الصفوة أو النخبة المتميزة على أساس من الأصل الاجتماعى أو القدرة المادية ، بل أصبح التعليم بمختلف مساراته مفتوحا أمام الجميع على قدم المساواة (٣٨) .

ولقد تواكبت هذه السياسة مع المتغيرات العالمية ، والتى أكد الكثيرون أنها تحولات تاريخية جذرية فبعد أن كان النظام الدولى قائماً على القطبية الثنائية -الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى-أصبح تدريجياً يميل لأن يكون عالماً لقطب واحد هو النظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انهيار القطبية الثنائية وتوحيد ألمانيا وسقوط الأنظمة الشيوعية فى شرق أوربا وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى (٣٩) .

وقد نجم عن ذلك انحسار للتيار الاشتراكي فى العالم ، وأصبح النظام السياسى الشمولى -الذى يقوم على المركزية وعدم تقدير الرغبات الفردية- نظاماً متخلفاً فى معظم أرجاء العالم ولا سيما المتقدم منه لذا اتجهت معظم الدول إلى تغيير نظام الحكم بها إلى الاتجاه الديمقراطى الذى يشدد على احترام الحقوق الأساسية للإنسان وإلى المرونة فى النظم والممارسات (٤٠) .

ولذا يتضح أن من أهم معالم التغيرات السياسية هو التغير من الشـمولية والسلطوية إلى الديمقراطية التى تقوم على مبادئ سيادة القانون ، واحترام حقوق الإنسان كاملة ، وسعى أغلب دول العالم ومن بينها مصر إلى تحقيق المزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مقدرات حياتها والحصول على حقوقها فى الحرية بكافة جوانبها ومن بينها حرية التعليم والعمل .

وكان لهذه التغيرات السياسية بما فيها سياسة الانفتاح على العالم الغربى انعكاس على الواقع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، فكانت النتيجة ظهور طبقات رأسمالية طفيلية شكلت بالتدريج جماعات ضغط فى المجتمع ، وكان تأثير ذلك على المجتمع خطير للغاية ، حيث ارتفع نصيب أعلى ٥% من الدخل القومى فى مصر من ٧% إلى ٢٢% بينما انخفض نصيب أفقر ٢٠% من ١٥% إلى ٧% فقط [٤١] .

والتعليم باعتباره منظومة اجتماعية فرعية من البنية المجتمعية الكلية لم يكن ولا يستطيع أن يكون بعيداً عن مثل هذه التحولات ، فكان للتعليم دوره الانفتاحى أيضاً ، حيث بدأت هذه الطبقة الجديدة فى البحث عن التميز فى الجانب التعليمى ، فاتجهت إلى توفير تعليم خاص لأبنائها يضمن لهم ذلك التميز المنشود ، فكانت المدارس الخاصة ومدارس اللغات هى البديل للمدارس الحكومية .

وقد ساعد على انتشار ذلك الخبرة الأمريكية حيث اتجهت نحو نظام التعليم المصرى بكل ثقلها لكى تلعب الدور المنوط بها فى إطار تحول المجتمع إلى نظام السوق تهيئة لسرعة اندماجه فى النظام الاقتصادى العالمى ، وتعميق هذا الاندماج ومن آلياته الأساسية المستخدمة لإنجاز هذا الهدف خصخصة التعليم المصرى التى تمتد لتشمل كافة مراحل التعليم ، كما تسعى الحكومة تدريجياً نحو زيادة رسوم التعليم فى كافة مراحله [٤٢] .

ومن العوامل التى ساعدت على تدعيم هذا النوع من التعليم تبنى الحكومة له بالرغم من تعارضه مع مبدأ مجانية التعليم وتكافؤ الفرص ويتمثل هذا الاهتمام

فى طلب الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم آنذاك الاستعانة بمعلمين من إنجلترا وفرنسا لرفع مستوى الآداء فى المدارس الخاصة وهذا يؤكد على أن الأيديولوجية السائدة فى الخطاب السياسى تدعم وجود هذا النوع من التعليم الخاص (٤٣).

ولم تكتف هذه الفئة بذلك بل بدأت تبحث عن قنوات جديدة فى قطاع التعليم الجامعى لتغذى مصالحها وتشبع طموحاتها مستغلة المناخ السياسى الانفتاحى والضغوط الدولية لتحرير الاقتصاد المصرى وتقليص دور الدولة ، فكان الاتجاه إلى طرح مشروع إنشاء جامعة خاصة بمصروفات توفر فرص الالتحاق لأبناء هذه الطبقة بالتعليم الجامعى وتدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بعيدا عن سيطرة الدولة .

وقد حرصت القيادة السياسية من خلال الخطاب السياسى على الاهتمام والتوجه نحو إنشاء جامعات خاصة بمصر ومن ذلك (٤٤) :-

- لابد من الإسهام الأهلى المنظم بالحلول الذاتية بحيث يشارك القادرون فى تغطية وتكاليف تطوير التعليم باعتبار تلك المشاركة مساندة للدولة .
- إن الدولة بمواردها المحدودة غير قادرة على أن تقدم كل ما يتطلبه التعليم من معاهد جديدة ، ومعامل جديدة على مستوى تطورات العصر .
- إن الجامعة الخاصة لابد وأن تكون جامعة شعبية التمويل ولا دخل للحكومة بها وفى الوقت الذى نلمح فيه التأييد المضمر للخطاب السياسى لإنشاء الجامعات الخاصة ، نجد أن الأحزاب السياسية على اختلاف اتجاهاتها وأيدلوجياتها وعددها ١٤ حزب ١٩٩٥ لم تقتحم قضية الجامعات الخاصة بقوة واقتدار ، بل انشغلت بقضايا أخرى بعيدة عن قضية الجامعات الخاصة (٤٥) .

فى الوقت الذى اهتمت فيه الصحف القومية بإظهار أهمية الجامعات الخاصة وتهيئة المواطن القادر ماديا بقوة العرض ، بالإضافة إلى ضغط بعض رجال المال والاقتصاد من الرأسمالية الخاصة لفتح سوق استثمارى جديد فى

مجال التعليم الجامعى ، وأيضا النفود السياسى لبعض أولياء الأمور الذين يهمهم إنشاء جامعات خاصة بمصر والذين مثلوا إطاراً ضاغطاً ومؤيداً لإنشاء الجامعة الخاصة (٤٦) .

وقد لعبت هذه الأبعاد السياسية دورا كبيراً فى التحكم فى مسار التعليم المصرى وتوجهاته وأهدافه ، وقد نجحت فى تأييد إنشاء جامعة خاصة بمصر تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص .

رابعاً : التغيرات التربوية

من البديهى أن يتأثر النظام التعليمى بما يحدث من تغيرات سياسية واقتصادية ، فقد أدت مثل هذه التغيرات منذ عام ١٩٧٤ إلى تخلى دور الدولة نسبيا عن تقديم العون والدعم فى مجال الخدمات - الصحة والتعليم - ، فلم تعد الخدمات المتاحة والمقدمة من قبل الدولة كافية وملائمة لجميع أفراد الشعب مما أدى إلى انتشار نوعين من الخدمات فى معظم المجالات إحداهما خدمات عامة أو حكومية ، والأخرى خدمات استثمارية حاصة .

ولم يكن التعليم الجامعى بمنائ عن هذه التغيرات فقد انقسم إلى نوعين أيضا فهناك الجامعات الحكومية الرسمية وهناك الجامعات الخاصة ويستعرض الباحث من خلال هذا الجزء بعض التغيرات التربوية التى أدت إلى الدعوة لإنشاء الجامعات الخاصة بمصر وأهمها ما يلى :-

١- الطلب المتزايد على التعليم الجامعى

فى ضوء الفلسفة الجديدة للتعليم الجامعى باعتباره مطلبا قوميا للمواطنين ، فقد رسمت السياسة التعليمية فى مصر على زيادة فرص التعليم الجامعى والعالى ، حيث تميز الاتجاه العام للطلاب المقبولين بالجامعات بالتزايد المستمر ويؤكد ذلك تطور إحصاءات القبول كما يتضح من الجدول التالى :-

جدول (١)

أعداد المقبولين بالجامعات الحكومية فى السنوات ٩١/٩٠-٩٦/٩٥ [٤٧]

السنة	الطلاب المقبولين	الرقم القياسى
٩١/٩٠	٦٩٩٤٩	١٠٠
٩٢/٩١	٧٤٣١٠	١٠٦,٢
٩٣/٩٢	١١٠٣٢٣	١٥٧,٧
٩٤/٩٣	١٣١٠٠٧	١٨٧,٣
٩٥/٩٤	١٤٨٣٧٨	٢١٢,٢
٩٦/٩٥	٢٣٧٨٧٣	٣٤٠,١
٩٧/٩٦	٢٦٨٩٦٧	٣٨٤,٥

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :-

أن الزيادة فى أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات الحكومية قد تضـ
فى عام ١٩٩٤/٩٣ قياساً إلى ما كانت عليه فى عـــام ١٩٩١/٩٠
نسبة الزيادة فى أعداد الطلاب عام ١٩٩٤/٩٣ ٨٧,٣% باعتبار أن
١٩٩١ هى سنة الأساس.

أن أعدد الطلاب المقبولين بالتعليم الجامعى الحكومى بلغـــت فـــ
٩١ (بدء ظهور الجامعات الخاصة المصرية) نحو ٢٦٩ ألف طالب مـ
ف طالب عام ١٩٩١/١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٨٤,٥% .

ومما سبق تتضح أبعاد مشكلة الضغط الطلابى على الجامعات المـ
تعد زيادة أعداد طلاب التعليم الجامعى من العوامل التى تؤثر تأثيراً
هذا التعليم كماً وكيفاً ويشكل فى نفس الوقت عبئاً كبيرا تنوء به الجام
نها عن تحقيق بعض أهدافها .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا العامل لا يعد هو العامل الأوحد لزيـــادة الإقبال على التعليم الجامعى وإنما هناك الزيادة السكانية وما تمثله من ضغـــوط على المؤسسات التعليمية وكذلك سياسات القبول بالتعليم الجامعى والتـــى تعتمـد على زيادة فرص التعليم العالى والجامعى أمام أبناء المجتمع باعتبار التعليم مطلبا قوميا من ناحية ، ومتصل بالأمن القومى لمصر من ناحية أخرى .

ونتيجة لما سبق بدأت تظهر بعض الأصوات تنادى بإنشاء جامعة خاصة تستوعب أبناء القادرين ماديا ، والراغبين لكى يـــتركوا أماكنـــهم لغـــيرهم فـــى الجامعات الحكومية ، وهذا يعنى أن هذه الجامعة سوف تقتصر على خدمة فئـــة محدودة من أبناء المجتمع القادرين ماديا دون غيرهم .

ويشير الواقع أن هذه الجامعات الخاصة لن تخفف الضغط الطلابى عـــن كاهل الجامعات الحكومية حيث أنها سوف تستوعب غالبا فئة قليلة من الطلاب لم يجدوا لهم مكانا أصلا بالجامعات الحكومية نظرا لانخفاض مجموع درجاتـــهم ، ومن ثم سوف يظل الضغط القائم على الجامعات الحكومية كما هو .

٣- ارتفاع تكلفة التعليم الجامعى

تميز الاتجاه العام لموازنة الجامعات المصرية بالنمو المتزايد فى السنوات العشر الأخيرة ، حيث ارتفعت الموازنة من حوالى ١٢١٣ مليـــون جنيـــه عـــام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٤٠٥٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ وذلك بنسبة زيادة تبلـــغ ٢٣٥% أى ما تقرب من ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول (٢) تطور أعداد الطلاب المقيدون والموازنة المعتمدة لجامعات مصر العربية ونصيب الطالب منها فى السنوات ١٩٩١/٩٠ حتى ٢٠٠٠/٩٩ [٤٨] .

(القيمة بالألف جنيه)

السنة	الاعتماد	الزيادة عن السنة السابقة	الرقم القياسي	عدد الطلاب المقيدين	نصيب الطالب بالجنيه	الرقم القياسي
٩١/٩٠	١٢١٣٣٩٢	١٣٥١٨٢	١٠٠	٣٩٢٦٩٩	٣٠٩٠	١٠٠
٩٢/٩١	١٦٣٨٤٩٤	٤٢٥١٠٢	١٣٥	٣٨٩٦٣٧	٤٢٠٦	١٣٦
٩٣/٩٢	١٩٦٧٤٢٤	٣٢٨٩٣٠	١٦٢	٤١٠٤٩٦	٤٧٩٣	١٥٥
٩٤/٩٣	٢١٨٠٠٩٣	٢١٢٦٦٩	١٨٠	٤٣٣٨١٥	٥٠٢٥	١٦٣
٩٥/٩٤	٢٤٥٧٦٤٥	٢٧٧٥٥٢	٢٠٣	٤٧٨١٠٣	٥١٤٠	١٦٦
٩٦/٩٥	٢٩٣٨٦١٤	٤٨٠٩٦٩	٢٤٢	٥٩٤٤٦٧	٤٩٤٣	١٦٠
٩٧/٩٦	٣٤٨٢٢٨٤	٥٤٣٦٧٠	٢٨٧	٧٢٢٨٧٩	٤٨١٧	١٥٦
٩٨/٩٧	٣٦١٥٥٦٦	١٣٣٢٨٢	٢٩٨	٨٠١٠٧٠	٤٥١٣	١٤٦
٩٩/٩٨	٣٩٨٦٤٤٨	٣٧٠٨٨٢	٣٢٩	٨٩٦٨٧٨	٤٤٤٥	١٤٤
٢٠٠٠/٩٩	٤٠٥٨٩٨٢	٧٢٥٣٤	٣٣٥	٨٩٤٢٩٣	٤٥٣٩	١٤٧

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى :-

- أن هناك تزايدا مستمرا من عام لآخر فى الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات المصرية ، بلغت أقصاها فى العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦ ، حيث بلغت جملة الاعتمادات فى ذلك العام ٣٤٨٢ مليون جنيه مصرى ، بزيادة قدرها ٥٤٣٦٧٠ جنيه عن العام الجامعى ١٩٩٦/٩٥ م .
- ارتفاع تكلفة الطالب الجامعى من حوالى ٣٠٩٠ جنية مصرى عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٥٣٩ جنيه مصرى عام ٢٠٠٠/٩٩ بنسبة زيادة قدرها ٤٧%
- أن تكلفة الطالب الجامعى قد تناقصت بدءًا من العام الجامعى ١٩٩٦/٩٥ حيث بلغت فى ذلك العام ٤٩٤٣ جنيه مصرى ، مقابل ٥١٤٠ جنيه فى العام الجامعى ١٩٩٥/٩٤ بنسبة ٤% ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد الطلاب المقيدين

بالجامعات المصرية وازدياد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى مع زيادة أعداد الطلاب الناجحون فى الثانوية العامة .

وعلى الرغم من تزايد موازنة الجامعات المصرية إلا أنها تميزت بطابع التدابير الجزئية المستعجلة ، أكثر مما كانت إصلاحات شاملة مدروسة بعناية ، ولم تهتم بالتدابير المالية اللازمة لتوفير بيئة تعليمية قادرة على اكتساب الدارسين العلوم الملائمة لمعايشة المتغيرات فى هذا العصر (٤٩) والتى تستلزم مبالغ ضخمة من أجل تدعيم إمكانياتها .

ومما يزيد الأمر صعوبة تزايد أعداد الناجحين فى الثانوية العامة فى العقد الأخير ، ما يستلزم ضرورة توفير أماكن لهم بالجامعات ، فى ضوء التزام الدولة بتوفير أماكن لجميع الخريجين من الثانوية العامة .

فى الوقت نفسه يشهد التعليم الجامعى المصرى ضغوطا متزايدة من أجل تحسين نوعيته ، وذلك من خلال توفير فرص تعلم قائمة على استخدام التكنولوجيا المتطورة وإنشاء مكتبات متطورة ، وإنشاء معامل تستوعب التكنولوجيا المتطورة ، وهذا فى حد ذاته يحتاج إلى تكلفة عالية ليس بمقدور الجامعات المصرية توفيرها فى إطار الموازنات المحدودة للتعليم الجامعى والعالى .

ورغم الجهود المبذولة من أجل زيادة موازنة الجامعات المصرية خلال العقد الأخير فإن تكلفة الطالب المصرى تعتبر أدنى تكلفة إذا ما قورنت بما ينفق على الطالب على المستوى العربى والدولى ، حيث تبلغ تكلفته فى مرحلة التعليم العالى ثلث تكلفة الطالب العربى تقريبا ، وربع تكلفة الطالب التونسى والأردنى ، وتبلغ تكلفة الطالب الأمريكى ٢٣ ضعف تكلفة الطالب المصرى وفى اليابان ٢٥ ضعف (٥٠) .

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة فى موازنات الجامعات لا تمثل زيادة حقيقية بقدر ظاهريتها ، لما صاحب تلك الزيادات من مظاهر التضخم وانخفاض القوى الشرائية وزيادة الأسعار والتوسع المستمر فى أعداد الطلاب (٥١) .

ونقص التمويل الجامعى يؤثر سلبا على العملية التعليمية خاصة فى الكليات العملية وعلى طلاب الدراسات العليا التى تحتاج إلى تكلفة أعلى بحكم طبيعة بحوثها ، وتعدد برامجها ، وتنوع هيئة تدريسها ، وزيادة تكاليف لوازمها التعليمية .

وعلى ضوء ما سبق ظهرت الدعوة لتوفير مصادر بديلة للتمويل لتخفيف الضغط عن الحكومة فكان الاقتراح لإنشاء جامعة خاصة تمول وتدار عن طريق القطاع الخاص كعلاج لمشكلات التمويل الحكومى .

٣- تحديث نظم الإدارة التربوية

ينص الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧٢ على أن الجامعات مستقلة ، كما جاء فى المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات "أن الدولة تكفل استقلال الجامعات ، بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج" .

ويؤكد تقرير مجلس الشورى أنه بالرغم من أن قانون تنظيم الجامعات قد كفل استقلالها ، كما كفل لها بعض المرونة فى إدارة شئونها المادية والإدارية ، لكن الواقع لم يحقق لها استقلالها ذاتيا كاملا ، فهو يتضمن مواد تقيد حريتها فى التصرف ، ومن المفارقات العجيبة أن مؤسسة علمية كالجامعة تخضع للعديد من أجهزة الرقابة مثل وزارة المالية ، ووزارة التخطيط ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، وأجهزة القضاء وغيرها دون أن يكون هناك تنسيق بين أدوار هذه الأجهزة من حيث رقابتها على الجامعات ، أو اعتبار لمدى التعويق الذى يترتب على هذه الرقابة [٥٢] .

كما تشهد معظم الجامعات المصرية توحيدا فى التنظيم والهياكل ويكون التعبير عن ذلك فى صورة قانون عام لمختلف الجامعات فى الدولة الواحدة ، فتجئ جميع الكليات صوراً متكررة فى المقررات ، ونظم التقويم ، والتنظيم الإداري ، ونظم القبول والتمويل وغيرها ، وحتى فى حدود الإمكانات المتاحة

للجامعات وقفت اللوائح والروتين فى كثير من الأحيان عقبة فى سبيل الاستفادة المثلى منها [٥٣] .

لذلك كان من الضرورى الأخذ بالأساليب الحديثة فى مختلف الجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية للجامعة ، ومن أبرز المداخل الإدارية والتى لاقت شهرة على نطاق واسع فى الآونة الأخيرة مدخل الجودة الشاملة أو إدارة الجودة الشاملة والتى تعد مدخلا علميا ملائما لتطوير وتحديث الإدارة الجامعية فى القرن الحادى والعشرين

وتعرف إدارة الجودة الشاملة فى التعليم بأنها " منهج عمل لتطوير شامل ومستمر يقوم على جهد جماعى بروح الفريق ، منهج يشمل كافة مجالات النشاط على مستوى الجامعة والكلية ، وغيرها من المؤسسات التعليمية ويشكل مسئولية تضامنية لادارة هذه المؤسسات التعليمية والإدارات الخدمية العاملة بهما ، وللأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ، ويشمل نظام الجودة الشاملة بهذا المفهوم كافة مراحل تداول الطالب أو الطالبة أو التعامل معه منذ القبول ومرورا بعمليات التعليم والتدريب والخدمة وحتى التقديم إلى ممثلى سوق العمل وكذا متابعة قبول ورضا هذا السوق عن الخريج "[٥٤] .

ويتسم أسلوب إدارة الجودة الشاملة بمجموعة من الملامح والسمات أهمها [٥٥]

- يشمل كافة قطاعات ومستويات ووظائف المؤسسة .
- يهدف إلى التحسين المستمر فى القدرة والتنافسية والكفاءة والمرونة للمؤسسة كلها .
- يعتمد على تخطيط وتنظيم وتحليل كل نشاط فى المؤسسة .
- يعتمد على مشاركة ومساندة جميع مستويات المؤسسة .
- تعاون وتفاهم وترابط جميع أجزاء المؤسسة فى إنجاز الأعمال لتحقيق أهدافها

- يعمل على تخليص كل فرد من الجهود المهدرة وإشراكه فى عملية التحسين المستمر .
- يقوم على فرق العمل لتحسين الجودة باستمرار وليس العمل الفردى .
- يعتمد على الرقابة الذاتية بديلا عن الرقابة الخارجية فالجودة لا تفرض على الإنسان ولكنها تنبع منه .

وهكذا فقد كانت الإدارة الجامعية الحديثة هى أحد أهم المرتكزات التى ارتكز عليها مؤيدو الجامعات الخاصة باعتبار أن الجامعات الخاصة تستند إلى معايير الإدارة الحديثة التى تواكب عصر المعلومات ، كما أن الجامعات الخاصة ستكون ذات سياسات إدارية أكثر مرونة من الناحية التخصصية مع طبيعة النشاط الجامعى من حيث اختصار الإجراءات وإشاعة روح الخدمة والتعاون واستيعاب طبيعة العمل مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين بما يضمن إسهامهم فى تحسين أدائها .

خامساً : صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة

إن صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن الجامعات الخاصة قد أدخل التعليم العالى والتعليم الجامعى فى مصر لأول مرة فى دائرة الخصخصة الكاملة والذى أقر إنشاء الجامعات الخاصة وذلك على النحو التالى [٥٦] :-

١- يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأسمالها مملوكة للمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح ، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناءً على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء

٢- تهدف الجامعة إلى الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة

وأداء الخدمات البحثية للغير ، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة .

٣- يكون للجامعة شخصية اعتبارية ، ويمثلها رئيسها أمام الغير ، وتتكون من أقسام أو كليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية ، ويبين القرار الصادر بإنشاء الجامعة الأحكام المنظمة لها وبصفة خاصة .

أ- تكوين الجامعة .

ب- تشكيل مجلس الجامعة وغيره من المجالس الجامعية واللجان المنبثقة عنها واختصاصاتها ونظم العمل بها .

ج- بيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة والشروط العامة للحصول عليها .

د- شروط قبول الطلاب الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وكذا القواعد العامة للمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين

٤- تعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة الخاصة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة المصرية ، وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية .

٥- تدير الجامعة أموالها بنفسها ، وتحدد مصروفاتها الدراسية ، وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التى تحقق أغراضها ، سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها ، بما يتفق ومصالح البلاد ، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل فى الحدود المقررة فى القانون ١٥٧لسنة ١٩٨١ .

٦- يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل على النحو الذى تبينه اللائحة الداخلية لها من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة ، ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين .

٧- يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم ، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصرياً .

٨- يضع مجلس الأمناء ، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة اللوائح الداخلية لادارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها ، وتتضمن القواعد الخاصة استخدام صافى الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقا لميزانيتها السنوية .

٩- يختص مجلس الجامعة بصفة خاصة بما يأتى :

أ- تحديد شروط القبول بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية .

ب- تحديد قواعد اختيار العمداء والوكلاء ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا والوحدات البحثية ، ويعين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة من جمهورية مصر العربية أو من الخارج .

١٠- يعين وزير التعليم مستشاراً للجامعة يكون ممثلا له لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد التشاور مع مجلس الأمناء ويكون عضواً بمجلس الجامعة .

وقد كانت البداية العملية لتنفيذ أحكام هذا القانون فى شهر يوليو ١٩٩٦ بصدور أربعة قرارات جمهورية بإنشاء أربع جامعات خاصة على النحو التالى :

- **جامعة ٦ أكتوبر .**

صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جامعة ٦ أكتوبر ومقرها مدينة ٦ أكتوبر وتضم الجامعة حاليا الكليات الآتية :

كلية العلاج الطبيعى ، الهندسة ، اللغات والترجمة ، الاقتصاد والإدارة ، الإعلام وفنون الاتصال ، الطب والجراحة ، الصيدلة ، طب الأسنان ، العلوم الاجتماعية ، التربية ، السياحة والفنادق ، الفنون التطبيقية ، العلوم الطبية المساعدة ، نظم المعلومات وعلوم الحاسب .

- **جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب .**

وقد أنشئت هذه الجامعة وفقا للقـــرار ٢٤٤ لســنة ١٩٩٦ ومقرهــا ش هارون – ميدان الدقى – الجـــيزة ثــم انتقلــت مبانيــها فـــى العــام الجــامعى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى مدينة ٦ أكتوبر وتضم حاليا الكليات الآتية :

كلية الإعلام ، كلية علوم الإدارة ، كلية الهندسة ، كلية علوم الحاسب وتم افتتاح كليات طب الأسنان ، الصيدلة ، التكنولوجيا الحيوية فى العــام الجــامعى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

- **جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .**

وقد أنشئت بناء على القرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٩٦ ومقرهــا مدينــة ٦ أكتوبر وتضم الجامعة حاليا الكليات :

كلية طب الأسنان ، تكنولوجيا المعلومات ، العلاج الطبيعـــى ، الطـب البشرى ، الاعلام وتكنولوجيا الاتصال ، إدارة الأعمـــال والاقتصـــاد ، اللغـات والترجمة ، الصيدلة والتصنيع الدوائى ، الهندسة والتكنولوجيا .

- **جامعة مصر الدولية .**

وقد أنشئت هذه الجامعة وفقا للقرار ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦ ومقرها الكيلو ٣٧ طريق مصر الإسماعيلية الصحراوي بعد سوق العبور مباشرة وتضم الجامعـــة الكليات الآتية :

كلية الإعلام ، الألسن ، الصيدلة ، الهندسة ، إدارة الأعمال ، المعلومـات والحاسب كلية طب الأسنان .

الأمر الذى ظهرت معه مبررات التأييد ومبررات الرفض وفيمـــا يلـى عرض لأهم هذه المبررات .

أ- مبررات تأييد الجامعة الخاصة .

تتعدد الحجج والمبررات التي يستند عليها مؤيـــدو خصخصـــة التعليـــم الجامعي في مصر والمناصرين لإنشاء الجامعة الخاصة في مصر لتشمل عــــدة عوامل مؤيدة أهمها [٥٧] .

- تقديم تعليم جامعي جيد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وحاجة المجتمع إلـــى تخصصات علمية جيدة ، غير متوافرة في الجامعات الحالية ومواكبة التطـور في العلوم الحديثة .
- أن الجامعة الخاصة تستطيع أن تكون نواة للإشعاع والتطور لتقـــود تغيـــيرا جديدا في ديناميكية الجامعات المصرية لترد لها الأكاديمية العلميـــة وتخلــق تنافسا شريفا قد يؤدي إلى تطوير جامعاتنا وإلى إنقاذها من التردي .
- استيعاب أبناء الدول العربية الراغبين في الدراسة الجامعية خـــارج بلادهـــم حيث يرى أصحاب هذا التصور أن أبناء الدول العربية كانوا يقبلـــون فـــي الماضي على الجامعات المصرية ، ولكن الإقبال تراجع في السنوات الأخيرة على ضوء تدهور مستوى التعليم في الجامعات المصرية ، ومن ثـــم يتعيـــن إعادة استيعابهم والحصول على عائد مالي كبير بدلا من تركه يتجـــــه إلـــى الجامعات الأوربية .
- استيعاب أبناء القادرين الراغبين في الحصول على تعليم جيد ، أو أصحاب المجاميع الضعيفة في الثانوية العامة الذين يتجهون للتعليم في جامعات بعـض الدول الأوربية دون أن تكون هناك ضمانات لنجاحهم وهذا الأمر يمكـــن أن يؤدي إلى :-

• توفير كم كبير من العملات الصعبة الباهظة التي تنفق لاستكمال تعليم الطلبة في الجامعات الأوربية والاستفادة من هذه العملات في الإنفاق على التعليم داخـل مصر .

• منع التمزق الاجتماعى والأسرى الذى يمكن أن يصيب الأسرة المصرية نتيجة لسفر أحد أبنائها خارج البلاد لفترة طويلة بالإضافة إلى ما يتعرض له الطالب من مخاطر .

- أن المتقدمين للالتحاق بالجامعة الخاصة سيخلون أماكن للآخرين بالجامعات المجانية وأنهم سيتخصصون فى مجالات غير نمطية ..
- أن إنشاء الجامعة الخاصة يتمشى مع الاتجاه إلى الخصخصة وضرورة مساهمة القطاع الخاص مساهمة فعالة فى التنمية والتعليم .

ومن المبررات التى تؤيد انتشار خصخصة التعليم الجامعى على المستوى العالمى (٥٨) :-

- زيادة الطلب على التعليم العالى .
- دوافع الغرض من التعليم العالى الخاص لأغراض المنفعة سواء من ناحية المكاسب المادية أو المكاسب الاجتماعية .
- حاجة البحث العلمى إلى تمويل لا تستطيع ميزانية الحكومة الوفاء به .

ب- مبررات رفض إنشاء الجامعة الخاصة .

تتعدد الحجج والمبررات التى يستند عليها رافضوا خصخصة التعليم الجامعى فى مصر والمعارضين لإنشاء الجامعة الخاصة فى مصر لتشمل عدة عوامل رافضة أهمها (٥٩)

- تقويض المكتسبات الوطنية من مجانية التعليم .
- إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، نظراً لتباين البيئات التعليمية بالجامعات الخاصة عن الجامعات الحكومية وبالتالى سيدعم التمايز الطبقى والفوارق بين الطبقات .
- دعم الجامعات الحكومية وتطويرها وتوجيه مثل هذه الجهود نحوها بدلا من الجامعات الخاصة .

- إفساح المجال للطلاب ذوى القدرات المحدودة والتحصيل المنخفض للحصول على شهادات علمية عالية مما قد يؤثر مستقبلا فى قيادة المجتمع المصرى .
- أن الجامعة الخاصة ستكون إحدى حلقات التبعية والتغريب والإفساد فى حيلة المجتمع لأنها سترتبط بنظريات غربية فى التعليم .
- أن الجامعة الخاصة مشروع استثمارى وليس هدفها تطوير التعليم
- أن الجامعة الخاصة ستكون جامعة للأغنياء وأصحاب المجاميع المنخفضة ، لأن أصحاب المجاميع المرتفعة سيكون أمامهم فرص الالتحاق بالجامعات الحكومية بدون دفع مصاريف تربو على ٢٥ ألف جنيه مبدئيا ، وهذا المبلغ لا يقدر على دفعه سوى فئة قليلة جدا من فئات الشعب المصرى المحدود الدخل
- أن الجامعات الخاصة فى مصر واستمرارها هو ضرر بالأمن القومى المصرى خاصة وأن هذا الوضع ، قد يشجع بعض الطوائف الدينية على المطالبة بإنشاء جامعة أهلية ذات طابع دينى ، وحجتهم فى ذلك وجود جامعة الأزهر الشريف كجامعة إسلامية الأمر الذى قد يوقع الدولة فى حرج كبير .

مراجع الفصل الأول

١-شبل بدران : الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى ، **مؤتمـــر التعليـم العالى فى الوطن العربى آفاق مستقبلية** ، رابطة التربية الحديثة ، كليـة التربية ، جامعة عين شمس ، ٨-١٠ يوليو ١٩٩٠ ، ص ٢٨٦ .

٢-سامية حسن إبراهيم : **الجامعة الأهلية بين النشأة والتطـــور(١٩٠٨-١٩٢٥)** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٧ .

٣-سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على : **تاريخ التربية والتعليم** ، عالم الكتــب ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص ٢٥١ .

٤-رؤوف عباس أحمد : **تاريخ جامعة القاهرة** ، الهيئة المصرية العامــة للكتــاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص٣٤ .

٥-عليه على فرج : **التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والأهليـــة دراســـة فـى تاريخ التعليم** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٦ .

٦-سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على : **مرجع سابق** ، ص ص ٣٤٧-٣٤٨

٧-محمد أحمد كريم ، شبل بدران : **تاريخ التربية وتــاريخ التعليـم** ، دار المعرفـة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠، ص٣٦٠

٨-نجلاء محمد حامد ، أمانى عبد القادر محمد : **التربية والتعليم فى مصر دراســة تاريخية تحليلية** ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٢٦٥ .

٩- المرجع سابق ، ص٢٦٥ .

١٠- أحمد إسماعيل حجى : **التعليم فى مصر ماضيه وحاضره ومستقبله** ، مكتبـــة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٧.

١١- نجلاء محمد حامد ، أمانى عبد القادر محمد : **مرجع سابق** ، ص٢٨٥ .

١٢- عمرو هاشم ربيع : الجامعة الأهلية فكرة سابقة لأوانها ، **الأهرام الاقتصــادي** ، العدد ١٢٠٨ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٩ مارس ١٩٩٢، ص ٣٦ .

١٣- عمرو هاشم ربيع : قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجـــامعى ، **فـى كتاب سياسة التعليم الجامعى فى مصر الأبعاد السياسية والاقتصاديـــة** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعـــة القـاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٧٧ .

١٤- شبل بدران : الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى ، **مرجع سابق** ص٩٤ .

١٥- جمال خليل الدهشان : إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض ، **مجلة البحوث النفسية والتربوية** ، العدد ٥ ، السنة ٨ ،كلية التربية ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٢ ، ص ٦٤ .

١٦- شبل بدران ، جمال الدهشان : **التجديد فى التعليم الجامعى** ، دار قباء للطباعة والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١،ص١٧٠ .

١٧- السعيد محمود السعيد ، محمد شكرى وزير : "موقف الصحافة فى مصر من الجامعة الأهلية – الخاصة – ورأى طلاب التعليم الثانوى فيها" ، **التربية** العدد ٤٤ ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، مايو ١٩٩٤ ، ص ص ٢١-٢٢ .

١٨- عمرو هاشم ربيع : الجامعة الأهلية فكرة سابقة لأوانها ، **مرجع سابق** ، ص ٣٧ .

١٩- جمال خليل الدهشان : إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض ، **مرجع سابق** ، ص ٦٥ .

٢٠- عنتر لطفى محمد : " الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر" ، **التربية المعاصرة** ، العدد ٣٩ ، السنة ١٢ ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٧٠-٧١ .

٢١- محمد أحمد اسماعيل : موقف الصحافة الحزبية بمصر من بعض قضايا التعليم الجامعى فى الفترة من ١٩٨١-١٩٩١ ، **رسالة ماجستير**، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٥٧-٢٥٨ .

٢٢- لبيب السباعى : جامعة أهلية فى مصر لمن ، **الأهرام الاقتصادى** ، العدد ١٢٢٨ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٧ يوليو ١٩٩٢ ، ص٦٠ .

٢٣- السعيد محمود السعيد ، محمد شكرى وزير : **مرجع سابق** ، ص ٢٩ .

٢٤- جودة عبد الخالق : **التعريف بالانفتاح وتطوره الجذور والحصاد والمستقبل** ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ص ٢٣-٢٥ .

٢٥- عبد القادر مطاوع : **سياسة الانفتاح الاقتصادى من خلال مناقشات ممثلى الأمة فى مجلس الشعب** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٧ .

٢٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : **موقف الانفتاح فى ج.م.ع** ، القاهرة ، مايو ١٩٨١ ، ص ١٣ .

٢٧- عبد الغنى عبود وآخرون :**التعليم فى المرحلة الأولى واتجاهات تطويره**، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٢

٢٨- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية :**التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥**، مطابع الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ٣٤٦ .

٢٩- أحمد مختار مكى : المجتمع المصرى بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص (دراسة نظرية تحليلية) ، **المؤتمر العلمى السنوى الأول "مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة "** ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ٢٥-٢٦يونيو ، ٢٠٠٢ ، ص ٧١ .

٣٠- ميادة محمد فوزى : خصخصة بعض مدارس التعليم العام فى مصر دراسة ميدانية ، **التربية** ، العدد ٩٩ ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، أبريل ٢٠٠١ ، ص ١٥٧ .

٣١- سعيد إسماعيل على : **التعليم والخصخصة** ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٥ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أول أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ١٦ .

٣٢- رمزى زكى : دائرة حوار حول الخصخصة والإصلاح الاقتصادى بمصر ، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيه ١٩٩٤ ، ص ١٩٤ .

٣٣- محمد الأبرش ، نبيل مرزوق : **الخصخصة آفاقها وأبعادها** ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٩، ص ٣١

٣٤- وزارة قطاع الأعمال : **دليل الإجراءات والإرشادات العامة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز لعاملين والإدارة** ، وزارة قطاع الأعمال ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٩ .

٣٥- حسان خضر : خصخصة البنية التحتية ، **مجلة جسر التنمية** ، العدد ١٨ ، السنة ٢ ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٤-٥ .

٣٦- وزارة قطاع الأعمال : **مرجع سابق** ، ص ١٠.

٣٧- منى قاسم : **الإصلاح الاقتصادى فى مصر (دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية)** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٧١ .

٣٨- عبد الفتاح حجاج : أستاذ الجامعة وتحديات القرن الحادى والعشرين ، **المؤتمر العلمى الثانى "التعليم العالى العربى وتحديات مطلع القرن الحادى والعشرين "** ، كلية التربية ، جامعة الكويت ، الفترة ١٧-٢٠ أبريل ١٩٩٤ ، ص ٤١٩ .

٣٩- عبد المنعم سعيد : العرب والنظام العالمى الجديد (الخيارات المطروحة) ، **كراسات استراتيجية (٣)** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مايو ١٩٩١ م ، ص ٥ .

٤٠- أحمد المهدى عبد الحليم : بروستريكا إعادة بناء التعليم ضرورة حتمية لماذا وكيف ، **دراسات تربوية** ، المجلد ٦ ، الجزء ٢٢ ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٨-٢٩ .

٤١- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : **المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠** ، القاهرة ، ١٩٨٥ م ، ص ٢٣٣ .

٤٢- كمال نجيب : التعليم والنظام العالمى الجديد ، **التربية المعاصرة** ، العدد ٢٨ ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٣ ، ص ص ٢٧-٢٨ .

٤٣- عنتر لطفى محمد : **مرجع سابق** ، ص ٦٨ .

٤٤- أنظر كلا من :-

-رئيس الجمهورية : الخطاب الرسمى فى افتتاح المؤتمر العام الرابع للحزب الوطنى ١٩٨٦/٧/٢٠ .

-رئيس الجمهورية : الخطاب الرسمى فى افتتاح مؤتمر تطوير التعليم ١٩٨٧/٧/١٤

-رئيس الجمهورية : الخطاب الرسمى أمام مجلسى الشعب والشورى فى نوفمبر ١٩٩١ .

٤٥- على الدين هلال : **عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها فى مصر الآمال والتحديات** ، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٢٧-١٢٨ .

٤٦- جابر محمود طلبه : : خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة فى مصر ، "**المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية "التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية"** ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٧ .

٤٧- المجلس الأعلى للجامعات : **بيان إحصائى بتطور أعداد المقبولين بالجامعات الحكومية** ، المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٤٨- المجلس الأعلى للجامعات : إحصاء موازنات جامعات جمهورية مصر العربية ٩٩/٢٠٠٠ ، المجلس الأعلى للجامعات جامعة القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ١٠ .

٤٩- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس : **قضايا فى التعليم العالى والجامعى** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٨٢ .

٥٠- مجلس الشورى : **سلسلة تقارير مجلس الشورى نحو سياسة تعليمية متطورة** (تقرير رقم ١٧) ، لجنة الخدمات ، المجلس ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٢-٢٣ .

٥١- إسماعيل صبرى عبد الله : التعليم العالى المجانية والتطوير ، **كراسات استراتيجية** ، السنة ٦ ، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٠-٢١ .

٥٢- أحمد إسماعيل حجى : **مرجع سابق** ، ص ص ٣٣٧-٣٣٨ .

٥٣- رئاسة الجمهورية : **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا** ، الدورة ٢٢ ، المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ١٩٩٤-١٩٩٥ ، ص ١٨٩ .

٥٤- حافظ فرج أحمد ، محمد صبرى حافظ : **إدارة المؤسسات التربوية** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٥ .

٥٥- على السلمى : **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو** ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٨-٢٩ .

٥٦- رئاسة الجمهورية : القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **الجريدة الرسمية** ، العدد ٣١ تابع ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ١١-١٤ .

٥٧- أنظر كلا من :-

-وزارة التعليم العالى : **الجامعة الخاصة فى مصر أهدافها ومضمونها** ، مركز دراسات وبحوث تطوير التعليم العالى ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ٢٠ .

-لبيب السباعى : **مرجع سابق** ، ص ٦١ .

-جمال خليل الدهشان : إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض ، **مرجع سابق** ، ص٦٨-٧١ .

- جابر محمود طلبه : **مرجع سابق** ، ص ص ١٤٠-١٤٢ .

٥٨- أسامة حسين باهى : أسامة حسين باهى :" المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين **التربية** ، العدد ١٠٣ ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، أكتوبر ٢٠٠١ .

٥٦- انظر كلا من :-

- فتحى درويش محمد : الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعى في مصر ، **المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى"** كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ، ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠ .
- جمال خليل الدهشان : إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض ، **مرجع سابق** ، ص ٧١ .
- محمد ابراهيم الشطلاوى : الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين فى **الأهرام** الاقتصادى ، **المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية "التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية"** ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، الفترة ٢٢-٢٣ ديسمبر ، ١٩٩٢ ، ص ص ٤٠-٤٢ .



المتغيرات المعاصرة ومتطلباتها من التعليم الجامعى الخاص

- مقدمة .
- الثورة المعرفية والمعلوماتية .
- الثورة العلمية والتكنولوجية .
- العولمة وتحدياتها .
- التكتلات الاقتصادية الدولية .
- التحولات الديمقراطية .

يموج العصر الحاضر بالعديد من التحولات والمتغيرات السريعة في شتى مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي تميزه عن غيره من العصور السابقة من حيث كثرتها واتساع مدى تأثيرها ، و تلقى هذه المتغيرات تحديات على النظم التعليمية في معظم دول العالم ومنها مصر خاصة وأن هذه الدول لا تعيش بمعزل عن هذه التحولات والمتغيرات العالمية

ورغم أن تاريخ العالم شهد في كل مراحله تغيرات عديدة لأن التاريخ يدور في حركة مستمرة دائما إلا أن التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة تميزت بأمرين (١) :-

- أن التغيرات التي وقعت في الأعوام الأخيرة أعمق وأوسع مدى من التغيرات التي شهدها العالم عادة في معظم مراحله .
- أن هذه التغيرات حدثت بإيقاع سريع للغاية مما جعل الكثيرين عاجزين عن ملاحقتها وتحليلها ومتابعتها بدقة .

وقد أوجز الباحث الأمريكي نايسبت التغيرات العالمية العظمى لعالم القرن الحادي والعشرين في عشرة اتجاهات كبرى هي (٢) :

- سيحدث انتقال حاسم من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات ويعد هذا الانتقال نتيجة حتمية للثورة العلمية والتكنولوجية .
- الانتقال من التكنولوجيا الصناعية إلى التكنولوجيا رفيعة المستوى وأبرزها بطبيعة الحال الحواسب الآلية .
- الانتقال من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد العالمي .
- الانتقال من التفكير على المدى القصير إلى التخطيط على المدى الطويل وربما يكشف عن ذلك بزوغ وذيوع مفهوم الرؤية الاستراتيجية للمجتمع
- الانتقال من المركزية إلى اللامركزية .

- الانتقال من المساعدة المؤسسية التى تتمثل فى مؤسسات الدولة أو القطاع العام إلى المساعدة الذاتية والتى يكشف عنها النمو السريع للمنظمات غير الحكومية .
- الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية وذلك فى ضوء الانتقادات التى وجهت لفكرة التمثيل وعدم كفايتها للتعبير عن المطالب الشعبية .
- الانتقال من فكرة التدرجية الرأسية إلى الطريقة التى تقوم على الشبكات التفاعلية .
- الانتقال من التركيز على الشمال إلى الاهتمام بمشكلات الجنوب .
- الانتقال من طريقة التفكير الثنائية التى تقوم على الاختيار بين بديلين فقط إلى طريقة تقوم على تعدد الاختيارات .

ومن الطبيعى أن التغير الذى يطرأ على النظام العالمى من شأنه أن ينعكس بطريقة أو بأخرى على النظم المجتمعية ، وخاصة التعليمية منها ولذا ظهرت الحاجة الماسة إلى إدخال التحديات والتحولات فى النظام التعليمى بصفة عامة وتحديد ملامح سياسته فى ضوء تلك المتغيرات أو بمعنى أخر فى حاجة ضرورية إلى إصلاحات جذرية تتناسب وتلك التغيرات الحادثة .

والمتغيرات العالمية كثيرة ومتنوعة ومن أهمها ما يلى :

١- الثورة المعرفية والمعلوماتية .

٢- الثورة العلمية والتكنولوجية .

٣- العولمة وتحدياتها .

٤- التكتلات الاقتصادية الدولية .

٥- التحولات الديمقراطية .

أولاً : الثورة المعرفية والمعلوماتية .

تشهد المجتمعات الإنسانية مع بداية الألفية الثالثة ثورة معرفية ومعلوماتية هائلة ناتجة عن التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة والمستمرة فى شتى المجالات فقد استطاعت المعلومات أن تحل محل الاقتصاد باعتبارها المطلب الذى لا غنى عنه للحياة البشرية ولبقاء الإنسان ورخائه ، ومن ثم أصبحت قدرة أى دولة من الدول تتمثل فى مقدار ما تمتلكه من رصيد معرفى فى عصر الألفية الثالثة .

ويرى الكثيرون إلى أننا نتحرك الآن باتجاه مجتمع المعلومات Information Society ذلك المجتمع الذى يعتمد على استثمار التكنولوجيا الجديدة فى إنتاج وتخزين واسترجاع المعلومات الغزيرة ، وإيصالها على نحو سريع وفعال (٣) .

أى أنه يعتمد على ما يسميه البعض "بالتقنية الفكرية" تلك التى تضم سلع وخدمات جديدة مع التزايد المستمر فى القوة العاملة المعلوماتية ، أى تعظيم شأن الفكر الإنسانى بالحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعى (٤) .

ويرى بيل جيتس أن الكمبيوترات الشخصية ، وبرمجيات الأقراص المدمجة ، وشبكات الخطوط التليفونية عالية القدرة ، وشبكات التليفون اللاسلكية والانترنيت والنسيج عالمى النطاق خطوات مهمة لطريق المعلومات السريع ، وكل منها تبشر بما ينطوى عليه المستقبل ، لكن أيا منها لا يمثل طريق المعلومات السريع (٥) .

ويشير كيلش إلى أن طريق المعلومات فائق السرعة the Information Super Highway هو التكنولوجيا التى يستند إليها عصر الأنفوميديا Information Age (٦) .

ويطلق عادة على عملية إنتاج المعلومات ووسائل تداولها مصطلح يعرف بالمعلوماتية Informatics ويقصد بها " تلك المنظومة العلمية والمعرفية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الفياضة والمتدفقة ، والتى هى من الغزارة إلى الحد الذى يطلق عليها ثورة المعلومات ، والتى نجمت عن تراكم المعلومات نتيجة التقدم العلمى والاقتحام التكنولوجي الحالى والمستقبلى من خلال شبكات المعلومات والقنوات الفضائية والألياف الضوئية ، والبريد الاليكترونى [٧] .

كما تعد علوم الحاسب الآلى وما يرتبط بها من أجهزة ومعدات Hardware وبرمجيات Software من الركائز الأساسية لتطور المعلوماتية وذيوعها ويمكن القول بأن المعلوماتية حصيلة تزاوج ثلاث تكنولوجيات هى : "تكنولوجيا الحاسب أو المعدات بما تقدمه من حواسب فائقة القدرة ، وتكنولوجيا البرمجيات بما تشتمل عليه من نظم لتشغيل المعدات وإدارة قواعد البيانات والمعلومات ، وتكنولوجيات الاتصال بما تقدمه من أساليب وتقنيات لربط الحواسب بعضها ببعض أيا كان موقعها على سطح الأرض [٨] .

وتعد شبكة الإنترنت من أهم مصادر المعلومات حيث يقصده الباحثين والطلاب والعامة للحصول على المعلومات وتتمثل أهمية نشر المعلومات عليها فيما يلى [٩] :-

١- توفر وسيلة أسرع وأوسع لنشر المعلومات على العالم .
٢- تمكن أى فرد فى العالم من قراءة المعلومات المنشورة ، ومن ثم لن يقتصر قراءة المعلومات على الزملاء والمحيطين فقط .
٣- انخفاض تكاليف نشر المعلومات على الإنترنت مقارنة بأساليب النشر الأخرى .
٤- حصول المتخصصين والطلاب والعامة على المعلومات بتكاليف منخفضة وبسرعة وفى أى مكان ووقت .

ويبدو أن الاهتمام بالمعلومات قد تضاعف مع بداية الدخول إلى القـــرن الحادى والعشرين ، فالعالم اليوم يشهد طوراً مثيرا من أطوار تقدمه بفضل مـــا أنجزه العقل البشرى فى مجال إنتاج المعرفة ووسائل نشرها ، فقد كانت "المشكلة فى الماضى هى ندرة المعلومات أو الشح المعلوماتى *Under-Information* أما الآن فقد انقلب الوضع إلى نقيضه لتصبح المشكلة هـــى الإفــراط المعلومـــاتى *Over-Information* " (١٠) .

حيث تنتج البشرية حاليا من المعلومات فى سنوات قلائل قدرا يفوق مـــا كانت تنتجه سابقا فى قرون ، فبعد أن كانت تتضاعف المعرفة مرة كل مائة عام حتى نهاية القرن التاسع عشر ، أصبحت تتضاعف مرة كل خمسين عامـــا فـــى النصف الأول من القرن العشرين ثم تضاعفت مرة كل عشر سنوات حتى عـــام ١٩٧٥ م (١١) .

ووفقا لتقديرات عام ١٩٩٠ أصبح حجم معلومات المعرفة الإنسانية وفى مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية يتضاعف كل سبع سنوات (١٢) .

ومن المتوقع أن تتضاعف فى السنوات المقبلة خلال فترات أقصر تقـــدر بثمانية عشر شهرا ، بل أن قدرة الكمبيوتر تتضاعف أيضامرة كل ثمانية عشـــر شهرا ، ويصغر حجمه إلى النصف مرة كل ثمانية عشر شهرا (١٣) وهذا يعنـــى وجود تراكم معلوماتى متزايد وعلى البشرية التعامل معه وانتقاؤه والاستفادة منه

وتشير الإحصاءات إلى أن الإنتاج السنوى من المعلومات مقـــدر بعـــدد الوثائق يصل الآن ما بين (١٢- ١٤) مليون وثيقة ، وقد بلغ رصيد الدوريـــات على المستوى الدولى ما يقرب من مليون دورية ، يضاف إليها كل عام ما يقرب من ١٥ ألف دورية جديدة ، أما الكتب فقد بلغ الإنتاج الدولى منـــها ٦٠٠ ألـــف كتاباً سنوياً بمعدل ١٦٥٠ كتاباً فى اليوم الواحد ، أو ٧٠ كتاباً فى الساعة (١٤) .

كما يتضح التسارع العلمى فى تضييق الفترة الزمنية بين الاختراع والتطبيق ، حيث استغرقت الصورة الفوتوغرافية ١١٢ سنة ، ثم استغرقت ٥٦ سنة للهاتف ، ٣٥ سنة للمذياع ، وسنة واحدة لأشعة الليزر ، وأخيرا تطبيق الفيمتوثانية فى إنتاج آلة تصوير للتفاعل الجزيئى فى الكيمياء [١٥] . ومفهوم هذا التسارع العلمى يثير تحديات إنسانية ترتبط بكيفية مواكبة هذا التطور العلمى واستيعابه والتكامل معه من جهة ، ومن الجهة الأخرى ترتبط هذه التحديات بتكيف الفرد مع عالمه المتغير .

إن مجتمع المعلومات ملىء بالأرقام المذهلة الحالية والمستقبلية ، والتى يمكن إيجازها فيما يلى [١٦] :-

- يقدر الناتج الكلى لصناعة المعلومات فى عام ٢٠٠٠ بـ ١٠٠٠ بليون دولار ، لتكون أول صناعة فى تاريخ العالم تحقق رقم التريليون .
- يسعى مطورو نظام السوبر كمبيوتر حاليا للوصول إلى سرعة تريليون عملية حسابية فى الثانية الواحدة ، وهو ما يوازى ٥٠ إلى ١٠٠ مرة الرقم القياسى للسرعة الآن .
- يمكن حاليا تخزين النصوص الكاملة لألف كتاب بحجم القرآن الكريم على قرص ضوئى واحد تبلغ زنته ١٥ جرام ، ولا يتجاوز قطره ١٢ سم تقريبا
- تترجم مصر – أكثر الدول العربية سكانا – مائة كتاب كل عام مقابل ٢٥ ألف كتاب يترجمها اليونانيون ، ١٨ ألف كتاب يترجمها الأتراك وتترجم كتابا واحدا مقابل الف وسبعمائة كتاب يترجمها اليابانيون .

وهذا الكم الهائل من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر ويفرض تحديا على نظم التعليم بصفة عامة ، والتعليم الجامعى بصفة خاصة بما له من دور فى زيادة قدرة الأفراد على مواجهة هذا التحدى وإكساب الأفراد المعلومات والمهارات والقدرات الابتكارية ، وطرق التفكير السليم .

واذا كان حجم المعرفة ينمو بمتواليات هندسية حيث تقصر المدة التـــى تتضاعف فيها المعرفة فإنه من الصعب ملاحقتها ومتابعتها فى كل التخصصات ، إذ يشهد كل يوم ظهور معلومات واكتشافات لا يتمكــن المتخصصــون مــن متابعتها بسهولة ويسر حتى فى ظل توافر أدوات العصر من حواسب وقواعــد بيانات ووسائل اتصال ، وهذا التغير المتسارع يفرض تحديا علــى الجامعــات الخاصة لاستيعاب هذه المعلومات ، مما يحتم ضرورة توفــير فــرص التعلــم المستمر لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

وقد وصل البعض فى تحليله للتسارع المعرفى إلى أننــا ســنصل إلــى حالات نرى فيها مجتمع النخبة أو الصفوة من أغنياء المعلومات ، ومن ثم هــى التى ستملك القوة والنفوذ لإمكانية تسخير هذه المعلومات فى المجتمع عن طريق تطويعها واستخدامها لها ، مما يودى إلى تغير ومرونة فى الوظائف ومســمياتها ومتطلباتها بدلا من الجمود البيروقراطى الحالى (١٧) .

وبالتالى يجب أن يرتب المتعلمون (بل والنظام التعليمى فى الجامعــات الخاصة) مستقبلهم الوظيفى خارج إطار السلم الوظيفى الثابت الحالى أو حتــى المهن الثابتة المتعارف عليها .

وفى ظل عصر التفجر المعرفى أصبح امتلاك المواطن العادى حجمــا متعاظما من المعلومات كى يتمكن من تدبير أموره فى الحياة – أمرا ضروريــا فمجتمع المعلومات بحاجة إلى تعليم جامعى ذى وظائف أوسع وأعداد طلابيــة أكبر فمن المهم أن لـــ "الجامعة المتنوعة الأغراض" مستقبلا واعداً (١٨) .

إن للمعلومات دورها الذى لا يمكن إنكاره فى كل نواحى النشاط فــهى المادة الخام للبحث العلمى ، وهى تشكل الخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات الجيدة وهى عنصر لا غنى عنه فى الحياة اليومية ، كما أنها مورد ضــرورى لكــل المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والصناعية وغيرها ، ولــهذا فــإن

استثمار مورد المعلومات هو المعيار الذى يعتمد عليه الآن فـى التميـيز بيـن المجتمعات المتقدمة من جهة والمجتمعات المتخلفة من جهة أخرى .

فإذا كان للمعلومات دورها الحيوى فى أى مجتمع من المجتمعات ، فـلا شك أن الحاجة ماسة وضرورية للعناصر البشرية المدربة والمؤهلة تأهيلا عاليا وفق خطة مدروسة لأداء واجبها فى بيئة المعلومات المتغيرة فـى المجتمـع ، والحاجة متزايدة إلى عناصر جيدة وبمعرفة مهنية كافية وقادرة علـى تصميـم وتطوير وتشغيل وإدارة نظم المعلومات فـى مختلـف القطاعـات التعليميـة والصناعية والتجارية وغيرها (١٩) .

وقد اهتمت كافة الدول المتقدمة بضرورة تنظيم التعليـم الجـامعى فـى ضوء الثورة المعرفية والمعلوماتية ، حيث بدأت الإصلاحات الجديدة تدعو إلـى تغيير التعليم التقليدى القائم على نقل المعلومات إلى تعليم جديد يرتبط إلى حـد كبير بالتدريب والتطبيق التكنولوجى ويركز على المـهارات الفائقـة اللازمـة لحدوث التقدم .

فاليابان التى تعد قطب الثـورة المعلوماتيـة، والتـى يرجـع تقدمـها التكنولوجى إلى كفاءة نظام التعليم فيها – أعلنت عام ١٩٧٢م خطة تجديد شاملة لتهيئة المجتمع بأسره إلى مجتمع المعلومات ، فوضعت وثيقتها الشهيرة "مجتمع المعلومات عام ٢٠٠٠م"، كإطار عام لسياسة وطنية لتأخذ من خلالـها موقـع الريادة فى عصر المعلومات (٢٠) .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حرصت على الاحتفاظ بموقعها علـى قمة العالم فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات، فقد تم رصد مبالغ كبيرة للإنفـاق على الأفكار الجديدة فى التربية، حيث طرح الرئيس الأمريكى "جورج بـوش" عام ١٩٩١م مشروعاً قومياً بعنوان "أمريكا عام ٢٠٠٠ استراتيجية التعليم"، وقد لفت هذا المشروع أنظار العالم إلى أهمية التعليم كاسـتراتيجية قوميـة تحمـل قيادتها أقوى دول العالم ، ومن أهداف هذا المشروع أن يحتل الطالب الأمريكـى

المرتبة الأولى بين دول العالم فى مادتى العلوم والرياضيات، وأن يكتسب كل أمريكى ألوان المعرفة والمهارات للتنافس العلمى والتكنولوجى على مستوى العالم" [٢١] .

ولقد نتج عن الثورة المعلوماتية والمعرفية العديد من التأثيرات فهى تضع خيارات عديدة ، ليس فقط أنها تقدم أساليب مختلفة للعمل والتفكير والرفاهية ، بل إنها تقدم لنا أيضا بعض الخيارات الأخلاقية المختلفة ، وهذه الخيارات الأخلاقية المختلفة هى التى تعكس بعض المعايير التى تساعد فى توجيه السلوك والتصرفات ، ومع امتزاج أجهزة الكمبيوتر والاتصالات فإننا نواجه بما يمكن أن يطلق عليه الأخلاقيات فى العصر الإلكترونى ، وهى التى تقوم بتحديد الأفعال الصحيحة فى هذا العالم الرقمى [٢٢] .

ومن هنا يأتى دور التربية بشكل عام فى تعديل الأخلاقيات التى قد تتعارض مع تراثنا وقيمنا ، فقد تأتى التكنولوجيا بسلوكيات جديدة ، وقد تأتى بمواد إباحية عبر الفضائيات إلى أخر تلك السلبيات التى يتم معالجتها عن طريق التربية .

وعليه فإن المتطلبات التربوية من التعليم الجامعى الخاص لمواجهة الثورة المعلوماتية تتمثل فى تهيئة المناخ الجامعى لإعداد أفراد مدربين على استخدام المنهج العلمى فى البحث واكتساب المهارات اللازمة له من طرق جمع البيانات والتأكد من صحتها فضلا عن الموضوعية والقدرة على استخدام الآلات والأجهزة العلمية .

ومن ثم كان لابد للمنهج الدراسى أن يختلف جذريا عن المنهج التقليدى ، بداية من الفلسفة والأهداف وحتى أساليب التقويم ، فالجامعة ليست فى حاجة إلى محتوى دراسى فيه من الحشو والتكرار ما يرهق المعلم والمتعلم ، بقدر ما

هى فى حاجة إلى موجهات تعلم وتدريب المتعلمين من خـلال حجم صغير وجودة مرتفعة [٢٣] .

كما يجب فى زمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدفق المعرفة أن يتدرب واضعوا المناهج على ثلاث مهارات رئيسية هى القدرة على اختيار المعلومات وانتقاء النافع منها ، والقدرة على إعادة تنظيم المعرفة فى نسق علمى ومنطقى ، والقدرة على استخدام المعارف ، فى إنتاج أفكار ومعلومات ومواد جديدة [٢٤] .

وفى ظل هذه الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى يجب على أعضاء هيئة التدريس من استمرارية تجديد معلوماتهم وإلا تخلفوا عن مجتمعهم ، وقد ألقى ذلك مسئولية كبيرة على الجامعة بصفة خاصة وتتمثل فى تخريج أفراد قادرين وقابلين للتعلم ، لا أفراد متعلمين فقط ، أو بتعبير أخر أصبح التعليم المطالب به فى الجامعات الخاصة هو تعليم كيفية التعلم ، أو تعلم مهارات التعلم ، والتعلم مدى الحياة والتعلم الذاتى .

وقد فرضت المتطلبات التربوية لثورة المعلومات على العملية التعليمية فى الجامعات الخاصة قضايا وتحديات عديدة من أمثلة هذه القضايا " ترسيخ وتدعيم الخبرات الأساسية فى إنسان المستقبل وتسليحه بالقدرات والمهارات اللازمة للتعامل مع مجتمع المعلوماتية ، بحيث يصبح الطالب قادرا على الحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة ، مع كيفية تنظيم هذه المعلومات واستنباط معلومات جديدة منها وتحليل المعلومات " والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بها [٢٥] .

ومن القضايا التى ينبغى على الجامعات الخاصة أيضا مراعاتها لمواجهة تحديات ثورة المعلومات توفير البيئة أو المناخ المعلوماتى بما يحقق جوا من الألفة بين الطلاب وبين استخدام تكنولوجيا المعلومات .

ثانيا : الثورة العلمية والتكنولوجية .

يسيطر العلم اليوم سيطرة كاملة على مقدرات البشرية سواء بنظرياته أو بأساليبه ، وقد أصبح له دوراً مؤثراً فى حركة العصر وخصائصه ، حتى أصبح العلم فى تقدمه المذهل هو السمة الأولى الطاغية للعصر الحاضر ، فضلا عن الحقيقة الراسخة منذ عدة قرون أن التعليم ضرورى لتحقيق أى نهضة حقيقية وتقدم فى أى مجتمع ولكن الجديد فى العصر الحالى هو إيجاد نوع جديد من التعليم يتعامل مع حقائق ومتغيرات العصر الذى نعيشه ، وهو عصر ثورة العلم والتكنولوجيا .

وتعد الثورة العلمية والتكنولوجية من أهم المتغيرات التى تميز العصر الحاضر، وترجع أهميتها البالغة إلى التأثير العميق الشامل الذى تحدثه فى كافة جوانب الحياة ، فبفضل هذه الثورة العلمية أمكن للبشرية أن تنتقل إلى العيش فى عصر جديد يطلق عليه عصر العلم ، وأصبحت حضارات الأمم والشعوب تقاس بما تمتلكه من أسباب العلم والتكنولوجيا .

وقد اختلفت الثورة التكنولوجية عما سبقتها من ثورات فالثورة الصناعية الأولى كانت تعتمد على مصادر غير متجددة مثل الفحم والحديد ، والثورة الصناعية الثانية كانت تعتمد على النفط والطاقة النووية ، أما الثورة التكنولوجية فقد اعتمدت على العقل البشرى والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر ، وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية

ويؤكد ذلك ديلور Delors فى تقرير لليونسكو بأنه " إذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد اعتمدت على الاستخدام المكثف للعمل ، واعتمدت الثورة الصناعية الثانية على رأس المال المكثف ، وأن كلتيهما قد اعتمدتا على مصادر غير متجددة مثل الفحم والحديد ثم النفط والغاز والطاقة النووية ، فإن الثورة

الصناعية الثالثة تعتمد بشكل رئيسى على التدفق اللامتناهى للمعرفة والمعلومات والتى يطلق عليها الثورة العلمية التكنولوجية (٢٦) .

أى أنها ترتكز على المعلومات وإبداعات العقل الإنسانى ، وهى بذلك تعتبر أحد أبرز الاتجاهات التى تحدد معالم المستقبل ، فعن طريقها انتقل اقتصاد الدول المتقدمة من اقتصاد صناعى تقليدى إلى اقتصاد المعلومات ، وهذه الثورة التكنولوجية ذات آثار على مختلف جوانب الحياة بما فيها النظام الاقتصادى والسياسى والتعليمى (٢٧) .

وقد أدت الثورة التكنولوجية إلى استحداث صناعات وخطوط إنتاج جديدة تتطلبها الصناعات الحديثة المتنوعة مثل البرمجيات والإلكترونيات الدقيقة ، والمواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية ، وكلها تعتمد أساسا على المكون المعرفى فى كل منها ومن ثم تصبح المعرفة هى العامل المحدد والمؤثر فى تحديد القيمة المضافة نسبيا (٢٨) .

وتعد تكنولوجيا الاتصالات أحد أعمدة الثورة التكنولوجية ، والتى سوف يزداد تأثيرها على جميع مناحى الحياة فى المستقبل ، حيث أنها تسهم فى انتقال المعلومات من بلد إلى آخر بسهولة ويسر ، وبخاصة بعد استخدام الألياف البصرية فى منظومة الاتصالات ، وتعد الأقمار الصناعية وسائل اتصال أخرى تعمل على زيادة فاعلية نقل المعلومات كما ونوعا (٢٩) .

وتضم التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة فى الوقت الحاضر سبعة مجالات هى(٣٠) :-

- علوم الاتصال ، المعلوماتية وعلوم أخرى ويندرج تحتها الالكترونيات الدقيقة .
- تكنولوجيا الفضاء .
- المواد الجديدة وتشمل المواد الفائقة التوصيل عند درجات الحرارة العالية
- صناعة الأدوية والكيماويات الدقيقة .

-الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية .

-تكنولوجيا استغلال قاع البحار والمحيطات .

-تكنولوجيا استغلال باطن الأرض .

وتدل دراسات الاستشراف التكنولوجي *Technology Forecasting Studies* أن من أهم التكنولوجيا الحاسمة المرشحة للازدهار في العصور الأولى من الألفية الثالثة ، والتي سيكون لها أثر واضح في حياة البشر هي تكنولوجيا الوراثة *Genetic Technology* ، تكنولوجيا الطاقة *Energy Technology* ، تكنولوجيا المواد *Materials Technology* ، تكنولوجيا المخ *Brain Technology* ، تكنولوجيا المعرفة *Knowledge Technology* ، تكنولوجيا البيئة *Environmental Technology* وهذه الثورات المتعاظمة في العلم والتكنولوجيا تتميز بالاعتماد المتزايد على المعرفة وتتطور تطوراً سريعا في جميع مجالات الحياة [٣١] .

ويشير بيير وسلوتر *Beare&Slaughter* إلى أن أهم ملامح الثورة التكنولوجية المتوقعة في المستقبل على النحو التالي [٣٢] :-

- النجاح الكامل لمشروع الجينات البشرية *Human Genome Project* ، واختفاء الحدود بين البشر والآلات وتنامي الهندسة الوراثية ، والتخصيب الصناعي ، وظهور بنوك الأعضاء البشرية ونقل هذه الأعضاء بصورة طبيعية .

-تطور التكنولوجيا الدقيقة *Monotechnology* وابتكار تنظيمات تكنولوجية تعمل على المستوى الجزيئي لمعالجة المواد ، وبناء الآلات بقوة هائلة وتكلفة منخفضة للغاية .

-ظهور مواد كيميائية أو إلكترونية تستزرع في جسم الإنسان وتعينه على التعلم الفعال.

وكان لظهور هذه التغيرات التكنولوجية والعلمية آثار على أمور مهمـــة منها[٣٣] :-

- الوقت : فلم يعد قيدا بل أصبح مورداً .
- المكان : فلم يعد البعد المكانى عقبة بل أصبح المكان مورداً .
- المواد الخام الطبيعية : فقللت من أهميتها من خلال تخليـــق مــواد بديلـة رخيصة .
- الثروة المادية : فلم تعد هى الأساس فى تحقيق التنمية بل صار الإنسان هو الأساس .
- المشروعات : فقد أصبحت المشروعات الصغيرة لا تقل كفاءة فى تحقيـــق التنمية عن المشروعات الكبيرة .

ومن ثم أحدث التقدم التكنولوجى الذى نشهده اليوم فى عمليات الإنتـــاج تغيرات خطيرة فى العمل حيث تندثر مهن وتخصصات قديمة ، وتنشـــأ مـــهن وتخصصات أخرى يوميا ، ولم يعد من الممكن فى عصر العلم والتكنولوجيا أن يكون هناك فرق بين التكنولوجيا والتربية ، حيث لا يمكن أن ينعزل ميدان منها عن الأخر .

وقد أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على هيكل العلاقات الاقتصاديـــة الدولية، فظهرت أشكال جديدة من التبادل العلمى والتكنولوجى والصناعى فـــى إطار المنافسة الدولية، كما أدت هذه الثورة إلى حدوث تغـــيرات فـــى أنمـــاط الاستثمار الدولى ، وذلك بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة إلـــى الســـوق الأمريكية ، كما تحولت اليابان إلى مصدر كبير للاستثمار المباشر الموجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا ويعزى هذا إلى معاملة العلـــم والتكنولوجيـــا كأسلحة فى المنافسة الدولية [٣٤] .

كما أدت هذه الثورة إلى تقسيم دولى جديد للعالم تحتـــل فيـــه الولايـــات المتحدة الأمريكية واليابان مكاناً متميزاً وتزداد فيه مشـــكلات الـــدول الناميـــة،

وستزداد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة أن "الدول النامية التى تشكل حوالى ٧٠% من سكان العالم لا تمتلك إلا حوالى ٦% من هذا التقدم العلمى والتكنولوجى الحادث فى الدول المتقدمة" (٣٥) ، كما أن إنتاجها العلمى والتكنولوجى لا يتعدى ١% من إنتاج العالم (٣٦) ، ومن ناحية أخرى فقد أدى هذا إلى زيادة هامشية الدول النامية، نتيجة لإنتاجه بدائل كثيرة للمواد التى كانت تنتجها هذه الدول.

وهذا يفرض على الدول النامية أن تعمل بكل الجهد لمسايرة التقدم العالمى فى مجال العلم والتكنولوجيا، ومحاولة الاستفادة من المعلومات المتاحة فى الدول المتقدمة، هذا إلى جانب السعى نحو تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة فى هذا الجانب.

ولقد ترتب على التقدم العلمى والتكنولوجى الذي يشهده العالم فى السنوات الأخيرة العديد من النتائج التى انعكست على الجامعات بصفة خاصة ، وتتمثل فى زيادة كم المعرفة العلمية والتكنولوجية التى تواجه الطالب عند التحاقه بالجامعة وكذلك صعوبة التنبؤ بشكل التغيير بصورة دقيقة ، ومن ثم تجد الجامعة صعوبة فى تحديد ما قد يحتاج إليه عضو هيئة التدريس والخريج فى المستقبل ، ولعل من أهم أساليب التعليم المناسبة لهذه التغيرات ، التعلم الذاتى باعتباره السبيل الأكثر ملاءمة للتكيف مع هذا التغير بما يحقق للفرد إيجابياته وذاتيته مع استغلال كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة (٣٧) .

كما يتحتم على التعليم الجامعى الخاص التطوير الشامل فى أهدافه وسياساته ، وإعادة تنظيم مناهجه وعلاقته بالمتغيرات المحيطة وخاصة فيما يتصل بالتطور التكنولوجى المتسارع ، وأن يعمل على تنمية تفكير المتعلم وتكوين عقلية ناقدة قادرة على التكيف مع التحديات العلمية والتكنولوجية ، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو تطبيقاتها المجتمعية ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام

بتخريج نوع جديد من المتخصصين ذوى التخصص العريض كبديل للخريج ذوى التخصص الضيق لمواجهة ترابط العلوم وتداخلها.

ويتطلب تطوير الجامعات الخاصة ضرورة ربط كلياتها الجامعية بقطاعات العمل المناظرة لها فيما يسمى بالتعليم المتبادل حيث يقوم الطلاب بالتردد بين كلياتهم وقطاع العمل الذى سوف يعملون به عند تخرجهم ويتكرر ذلك طوال فترات الدراسة الجامعية حتى يكتسب الطلاب المهارات المطلوبة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة .

وبصفة عامة فإن أى إصلاح أو تطوير لنظام التعليم الجامعى الخاص يتطلب أن نكون على وعى بنوع وسرعة التغير التكنولوجى ، مع إعادة تصميم المقررات بها بما يسمح بتطبيق التكنولوجيا المتطورة ، وتوفير التجهيزات الملاءمة والاعتمادات المناسبة هذا فضلا عن إعداد وتدريب الكوادر البشرية (أعضاء هيئة التدريس) لاستيعاب تلك التكنولوجيا ، مع الأخذ فى الاعتبار تدريب الطلاب على ممارسة النقد الأخلاقى لاستخدامات العلم والتكنولوجيا .

ثالثاً : العولمة وتحدياتها .

يعد مفهوم العولمة من المفاهيم الأكثر تداولا واستخداما حتى بين غير المتخصصين فى قضايا الفكر والثقافة ، وقد شغلت العولمة الناس كثيراً فى الفترة الأخيرة وأصبحت بمثابة موجة فكرية أو صرعه إعلامية ، ولعل مما ساعد على نشوء ظاهرة العولمة الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ، وثورة الاتصالات التى تخطت الحدود التقليدية التى كانت قائمة من قبل بين الدول .

وتتعدد تعاريف العولمة بتعدد نشاطاتها فهى تقيم علاقات بين مستويات متعددة ومعقدة فى الاقتصاد والسياسة والثقافة ، إلا أن هناك ثلاث عمليات رئيسية تكشف عن جوهر العولمة : العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس ، والعملية الثانية تتصل بتذويب الحدود

بين الدول ، أما العملية الثالثة فتدور حول زيادة معدلات التشابه والتجانس بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات (٣٨) .

والعولمة في اللغة مأخوذة من التعولُم ، والعالمية ، والعالم ، وفي الاصطلاح تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق (٣٩) .

ولفظ العولمة ترجمة لكلمة *Globalization* المشتقة من كلمة *Globe* أى الكرة ، والمقصود هنا الكرة الأرضية ، ويتحدث علماء الاجتماع فى مجال التحديث عن *Global Culture* أى الثقافة العالمية والـ *Globalization* اصطلاحا باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة الكرة الأرضية فى حضارة واحدة (٤٠) .

ولقد أشار قاموس اكسفورد لمفهوم العولمة للمرة الأولى عام ١٩٩١ ، واصفا إياه بأنه من الكلمات الجديدة التى وردت خلال التسعينات ، ويستخدمها قاموس اكسفورد على أنها مرادف للكونية أو العالمية (٤١) .

ويعرف إسماعيل صبرى عبد الله العولمة بأنها " ما يتسم به عالم اليوم من التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة (٤٢) .

وقد استخدم مصطلح العولمة فى الأساس لوصف بعض الأوجه الرئيسة للتحول الحديث فى النشاط الاقتصادى العالمى .

وهذا ما يؤكده تقرير اللجنة الأوربية *European Commission* عام ١٩٩٧ ، فيرى أن العولمة هى " العملية التى عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج فى الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب

ديناميكيات التجارة فى السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا وهى ليست ظاهرة جديدة ولكنها استمرارية للتطورات التى تتابعت لفترة طويلة من الزمن [٤٣] .

وقد أوضح تقرير ديلور أن العولمة هى الواقع الأساسى لعالم اليوم ، والتى يعتريها بعد ذلك العديد من التناقضات والتوترات بين الكونى والمحلى والفردى ، والتقليد ، والحداثة ، والبحوث طويلة المدى ، والبحوث قصيرة المدى ، والتنافس ، والاهتمام بتكافؤ الفرص ، والتوسع الهائل فى مجال المعرفة [٤٤] .

ويعرفها أحد الباحثين الغربيين [٤٥] على أنها " اتجاه تاريخى نحو انكماش العالم وزيادة وعى الأفراد *Global Consciousness* بهذا الانكماش *World Shrinking* .

فالعولمة –إذن– مخطط يحاول توظيف التفوق التقنى للدول الغربية الكبرى لتمكين مصالحها ، كى تزداد قوة على حساب الدول الضعيفة ، حيث تسعى حركة العولمة إلى استنزاف ثروات هذه الشعوب الضعيفة وإخماد طاقاتها ، وإرهاب شعوبها ، وعرقلة مسيرتها الإصلاحية حتى تضمن الدول القوية تبعية الدول الضعيفة لها .

و بالرغم من أن موقع الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ليس مطلقاً والاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب ، إلا أن الإطار السياسي والأمني الدولي ذو قطب واحد وهذا ما جعل الأوربيين واليابانيين يخشون العولمة إذ يمكن أن تصبح العولمة عملية تبادل منافع عندما يتطور العالم إلى مرحلة تعدد الأقطاب المتكافئة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وعلى مستوى من الندية مع الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبر أهم هذه الأقطاب في مواقع الهيمنة الرأسمالية [٤٦]

وتهدف ظاهرة العولمة بشكل عام إلى عملية تشغيل رأس المال عالمياً بحيث يصبح كل العالم سوقاً واحدة لمنتجين معينين متمثلين في الشركات الغربية

من خلال إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية أمام حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال وذلك لتعزيز الفجوة بين العالم الغني والعالم الفقير .

وتتجلى مظاهر العولمة فى عدة جوانب ، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإتصالية والثقافية ، أما فى عالم السياسة فإن العولمة تنطوى على إضعاف التمييز بين المجالات الدولية والمحلية وظهور أشكال سيادية جديدة ، وإعادة تحديد وظائف ومهام الدولة القومية (٤٧) .

وبالنسبة لعالم الاقتصاد فهى تنطوى على اندماج أسواق العالم فى حقول انتقال السلع والخدمات ، والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق واحدة كالسوق الوطنية أو القومية (٤٨) .

أما فى السياق الاجتماعى فإن العولمة تنطوى على نشوء مجتمع مدنى انتقالى يجسد القبول المتزايد لاشتراك القطاع الخاص فى مختلف مجالات العمل العام ، وظهور الحركات الاجتماعية والمؤكدة للهوية ، والتى تحافظ على العلاقات والروابط بين بعضها البعض فى محاولتها لمجابهة أثار العولمة وتأثيرها على المجتمعات المحلية (٤٩) .

وتتمثل أهم التجليات الاتصالية للعولمة فى تدفق المعلومات والأفكار والمنتجات الثقافية من خلال البث التليفزيونى عبر الأقمار الصناعية إلى مختلف أرجاء العالم من سطوة على عقول الناس ، وتأثير فى اتجاهاتهم واستقطاب اهتماماتهم ، بل وتحكم فى مصائر المجتمعات والشعوب أحيانا ، وكذلك فى تنامى استخدام تكنولوجيا المعلوماتية وشبكاتها الحاسوبية مما جعل العالم قرية كونية ، تعيش على إيقاع يكاد يكون واحدا (٥٠)

أما التجليات الثقافية للعولمة فمن أبرزها ما أصبحت تحظى به الثقافة الغربية من هيمنة شديدة تجعلها رائجة فى كل مكان على وجه الأرض ومؤثرة فعليا فى حياة كل الأمم وأذواق أهلها وقيمهم وأنماط عيشهم وسلوكهم بفضل

ضخامة ورواج إنتاجها من الأفلام والبرامج التليفزيونية والموسيقى والبرامج الحاسوبية والمؤلفات الأدبية والفكرية [٥١] .

وبتحليل التعريفات السابقة لمفهوم العولمة نلاحظ الاختلاف الواضح بين المفكرين والباحثين على إيجاد تعريف شامل للعولمة ، فالبعض ينظر إلى العولمة من المنظور الاقتصادى والآخر ينظر إليها من منظور الهيمنة والسيطرة من جانب الدول الأكثر تقدما على الدول الصغرى والبعض ينظر إليها على أنها عالم بلا حدود سياسية أو اقتصادية أو ثقافية ، ويرجع سبب ذلك إلى أن العولمة مفهوم شمولي يذهب في جميع الاتجاهات لوصف حركة التغيير فى هذا القرن ، كما أن ظاهرة العولمة لها أوجه متعددة تتصل بحياة الإنسان الاقتصادية والثقافية والسياسية .

ولقد أفرزت العولمة بوضعها الراهن مجموعة من التحديات التى تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ، ولظاهرة العولمة العديد من القضايا ذات الارتباط بالنواحى التربوية ومن أهمها ما يلى

١- العولمة وسوق العمل .
٢- العولمة والهوية الثقافية .
٣- متطلبات التعليم الجامعى الخاص لمواجهة بعض تحديات العولمة

ويتناول الباحث هذه القضايا تفصيليا على النحو التالى .

١- العولمة وسوق العمل .

يركز بعض الكتاب والباحثين على البعد الاقتصادي للعولمة ، لأن مفهوم العولمة له علاقة وطيدة بالاقتصاد والرأسمالية ، بالإضافة إلى أن كل المؤشرات تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هى الأكثر اكتمالا وتحققا من العولمة الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية ، ويبدو العالم اليوم معولم اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا أو سياسيا .

والعولمة الاقتصادية تعنى بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمى الذى لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية ، ولم يعد يؤمن بالهيمنة المطلقة للدول على نشاطاته ، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمى ، حيث بلغ النشاط الاقتصادى العالمى مرحلة شبه الاستقلال التام عن الدولة ، لذلك فإن انتقال مركز الثقل الاقتصادى من الوطنى إلى العالمى ومن الدولة إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية يمثل جوهر العولمة الاقتصادية (٥٢) .

وقد شهد النظام الاقتصادى العالمى خلال التسعينات بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة مثل الاتجاه نحو نظام الاقتصاد الحر ، والخصخصة والاندماج فى النظام الرأسمالى كوسيلة لتحقيق النمو ، وتحول المعرفة والمعلومة إلى سلع استراتيجية وإلى مصدر جديد للربح ، وتحول اقتصاديات الدول المتقدمة من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات وبروز ثلاث تكتلات تجارية رئيسية يتركز حولها الاقتصاد العالمى ، وبروز منظمة التجارة العالمية والشركات دولية النشاط وغيرها (٥٣) .

وجدير بالذكر أن اقتصاد العولمة يؤثر على طبيعة سوق العمل حيث حدثت تغييرات كبيرة فى تنظيم العمل ، وأصبحت الوظائف أو الحياة الوظيفية غير محددة المعالم وهذا يعنى اضطرار العاملين للتكيف مع تلك الحياة الوظيفية غير محددة المعالم ، كما أن من يكتسب مهارات جديدة يتطلبها سوق العمل يتمتع بموقع أفضل ، وعلى النقيض من ذلك فالعمال غير الماهرين لا وجود لهم فى ظل تلك الحياة الوظيفية غير محددة المعالم كما كانوا من قبل فى ظل الحياة الوظيفية التقليدية (٥٤) .

بالإضافة الى ذلك تعرض المركز الوظيفى للعامل للخطر بصفة مستمرة من منطلق أن فرص العمل لا تستمر لفترات طويلة ، كما أن طبيعة العمل نفسها قابلة للتغير ، فبدلا من مهنة واحدة وتخصص دقيق لا يتغير فى إطار الحياة

الوظيفية أو العملية للإنسان يصبح الاحتمال الأرجح أن يغير الإنسان مهنتـــه أو تخصصه عدة مرات ، وهذا يعنى أنه يتعين على الفرد مراقبة فـــرص العمـــل بصفة دائمة من أجل البحث عنها والعثور عليها

ومن ناحية أخرى هناك توقع لتغير نمط العمالة فى المستقبل للتأكيد أكثر على أعمال الخدمات والتطوير والبحث لتصل إلى حوالى ٨٠% مـــن إجمـــالى العمالة مع قيام الآلات بكثير من الأعمال والوظائف التى كـــانت حكـــرا علـــى الإنسان (٥٥) .

كما كان من نتائج التقدم التقنى والعلمى المصـــاحب للعولمـــة تـــأثيرات متنوعة أهمها بروز مهن جديدة واختفاء أخرى ، وتغير طريقة أداء المهن حتـــى التقليدية منها وذلك باستخدام الحاسبات فى ممارسة المهن أو إدارة المشـــاريع ، وكذلك تغير مفهوم مكان العمل وبروز العمل فى المنزل ، كما تـــأثرت منـــاهج التعليم التى تقود إلى مهن متغيرة المحتوى وأدواته وأنماطه ، وضرورة التعليـــم مدى الحياة ، وإمكانات إعادة التأهيل وفقا لحاجات سوق العمل المتغيرة .

ومع نمو العولمة يزداد تركز الثروة وتفاوت الدخل ، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعا لا مثيل له ، فقد ورد فى تقرير عن التنمية البشـــرية فـــى ١٩٩٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى أن أكبر ٢٠٠ ملياردير فـــى العالم اليوم لديهم ثروة تساوى ما لدى ٤٧% من أفقر سكان العالم والذين يبلـــغ عددهم ثلاثة مليارات نسمة تقريبا وهذا يتطلب نظاما وطنيا وعالميا للتعليم يكون انعكاسا لهذا الفارق (٥٦) .

ويظهر هذا التفاوت الكبير في تزايد عدد المليارات ونموها فـــي ظـــل العولمة فتشير الإحصاءات أنه في عام ١٩٩٨ كان في الولايات المتحدة وحدها ١٧٠ مليارديرا بينما لم يكن عددهم في عام ١٩٨٢ يزيد على ١٣ مليـــارديرا . ويكفي ان مليارديرا واحداً هو بيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت يملك ثـــروة

ما يعادل صافي ثروات ١٠٦ مليون مواطن أمريكي أي ثلث السكان تقريبا وبقياس اخر فان هذه الثروة يمكن ان تعادل او تزيد على صافي ثروات مليار مواطن هندي (٥٧) .

وتجدر الإشارة أنه فى ظل سياسات السوق الحرة تزداد البطالة حيث تحاول جميع القطاعات والشركات على المستوى العالمى أن تتنافس وتتصارع من أجل خفض كلفة الانتاج من خلال الاستخدام الموسع لأجهزة الكمبيوتر مما أدى إلى الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التى يقوم بها العمال

فعلى سبيل المثال كانت "مذبحة العمال" قاسية جدا فى البنوك وشركات التأمين فى قطاع صناعة برامج الكمبيوتر فقد بدأت كبرى الشركات المتخصصة فى هذا المجال فى إحلال العلماء الهنود ذوى المرتبات المتدنية مكان العلماء الأمريكيين ، وحينما ضايقتهم الحكومة الأمريكية فى هذا السلوك ، نقلت هذه الشركات جزءا من أنشطتها إلى نيودلهى وهكذا فى صناعات كثيرة مثل صناعة الصلب، السيارات ، الأجهزة الإلكترونية ،شبكة الاتصالات الهاتفية) فقد أدت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود دون قيود إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيد إلى الشوارع الخلفية للبطالة (٥٨) .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية أغلقت شركة جنرال موتورز على سبيل المثال (٢١) معملاً ، وسرحت (٢٠٠٠٠) عاملاً ، و(١٠٠٠٠) كادراً ، كما ألغت شركة أ ب م (٢٠٠٠٠) مكان عمل (٥٩) .

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة ، ففى ألمانيا قد ضاع فى القطاع الصناعى فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤ أى فى ثلاث سنوات فقط ما يزيد عن مليون فرصة عمل ، وفى عام ١٩٩٦ زاد عدد السكان الذين يبحثون عن فرصة عمل فى بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على ٤٠ مليون مواطن (٦٠) .

وهكذا لم يكن الانخفاض العالمى فى مستويات المعيشة نتيجة لندرة المواد الإنتاجية ، كما كان الحال فى الفترات التاريخية السابقة ، وإنما يرجع فى جزء كبير منها إلى حلول الآلات والتقدم التكنولوجى محل الإنسان .

وبالنظر إلى الدول العربية بصفة خاصة نجد أن هناك حوالى ١٢ مليون عاطل وبمعدل عام للبطالة يبلغ قرابة ١٤% طبقا لإحصاءات ١٩٩٧ ، فلم تعد الدول العربية ملزمة بتعيين خريجيها وتخلت عن ذلك فى إطار السوق الحر ونجم عن ذلك تفشى البطالة بين خريجى مؤسسات التعليم العالى عاما بعد آخر ، ونقص الدافعية لدى المتعلم لإنجاز ما يجب أن يتعلمه ، طالما أن ما يتعلمه لن يشبع طموحاته التى ظل يحلم بها لمدة ست عشرة سنة أو أكثر قضاها فى التعليم بمستوياته الثلاثة (٦١) .

إن التغيرات فى الهياكل الاقتصادية والمالية التى أفرزتها العولمة الاقتصادية ، أصبحت كثيفة التأثير على الدولة الوطنية ، فلم تعد الأسواق المحلية قوة حمائية لشعوبها ، ولم يعد للانتماء استقلالية ، وفى ظل العولمة يختفى دور المصمم أو المبدع ليحل محله مروج السلع وبائعها تلك السلع التى تنتجها الشركات متعددة الجنسيات .

وفى ضوء مما سبق يتضح أن التحدى الحالى هو الدخول فى سوق عالمية واحدة منطقها الوحيد التنافس ولهذا يجب معرفة متطلبات السوق واحتياجات المستهلكين فى ظل اقتصاد السرعة ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق التعليم الجامعى من خلال إعداد خريجيين لديهم مهارات جديدة ، ويتمتعون بصفات تجعلهم باحثين عن المعرفة وقادرين على إيجاد وظائف فى سوق العمل التى تتغير باستمرار ، وثمة حاجة إلى برامج تتصف بالتنوع والمرونة بما يتناسب مع التطورات المحتملة فى عالم العمل .

٢- العولمة والهوية الثقافية :

لظاهرة العولمة تبعات وآثار لعل من أهمها النقل الثقافى بين الدول وبعضها ، وتصدير اتجاهات وقيم قد ترفضها مجتمعاتنا العربية ، لما لها من تأثير سلبى على الهوية الثقافية ، وقد تقبلها لما لها من إيجابيات .

وتعنى كلمة هوية -الذات- وذات الشيء حقيقته وخاصته ، ومعناها فى الأساس التفرد ، والهوية الثقافية هى التفرد الثقافى ، بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة [٦٢] .

والهوية يمكن التعبير عنها من خلال سمات كثيرة ومختلفة ، فقد يعبر عنها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة أو الوطنية أو القومية ، وكل هذه الخصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها ، لذلك يمكن لمجتمع واحد أن يبدل هويته حسب المراحل التاريخية والظروف الحاكمة له [٦٣] .

والعولمة الثقافية تسعى إلى فرض ثقافة الغرب ومحو الثقافات الأخرى التى تتعارض معها ، وبخاصة ثقافة الدول الصغرى تحت وطأة الغزو الثقافى العالمى ، وغالبا ما تعجز هذه الدول عن وقاية نفسها من تأثيرات الثقافة الوافدة ، فتضطر إلى التخلى التدريجى عن سماتها وقيمها الثقافية لصالح الثقافة العالمية [٦٤] ، فالعولمة الثقافية تؤدى إلى الانقسام والتفكك فى الأبنية الثقافية للشعوب ، فضلا عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية

كما تسعى العولمة إلى سحق الهوية والشخصية الوطنية وإعادة تشكيلها فى قالب هوية وشخصية عالمية يفقد فيها الفرد جذوره ويتخلى عن ولائه وإنتمائه وتقوم بهذه المهام وسائل الإعلام المختلفة ، كما تساعد القنوات الفضائية والانترنيت فى تسويق الثقافة وترويجها على نطاق العالم .

والثقافة العالمية ليست شيئا سوى الثقافة الغربية ، أو هكذا يراد أن تكون ثقافة تعميم ، وذوقا واحدا يفرض على جميع البشر وتلغى فيها الاختلافات والتمايزات الحضارية وتجاوز الخصوصيات الاجتماعية [٦٥] .

ولقد نتج عن ذلك اندثار ثقافات محلية أو ضياع بعض عناصر ثقافات محلية أخرى ، أو صراع بين ثقافات وقوميات وعصبيات ، وصاحب ذلك مشكلات منها ظاهرة الاغتراب بين الشباب ، والبحث عن الهوية والذاتية الثقافية (٦٦) وفى ضوء ذلك كان على العملية التعليمية الجامعية أن تحافظ على الذاتية الثقافية دون عزلة عن الحضارة العالمية المعاصرة فى توازن دقيق ومدروس بين عناصر الثقافة القومية والثقافة العالمية .

وتمثل العولمة تحديا ثقافيا غير مسبوق ، تحديا ذو طابع خاص قائم على الاجتياح الثقافى ، ويتم هذا الاجتياح على ثلاث آليات هى (٦٧) : -

الآلية الأولى : تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافى العالمى ، وتبدأ فىالتخلى بالتدريج عن خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية .

الآلية الثانية : الانقسام والتفكك الداخلى ، وظهور الشروخ والصدع الثقافية والحضارية ، وظهور الثقافة الوطنية فى صورة باهتة فى الوقت الذى تظهر ثقافة العولمة الزاهية الألوان

الآلية الثالثة : ظهور روابط وأدوات تحليلية مهمتها الرئيسية العبور إلى الثقافة العالمية، والوصول بالفكر الثقافى العالمى إلى كل أرجاء المعمورة .

وهكذا تعد العولمة إحدى التحديات التى تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية ، لأنها تحطم قدرات الإنسان ، وتجعله إنسانا مستهلكا غير منتج ينتظر ما يجود به الغرب من سلع جاهزة الصنع ، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه ، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه مما يشكل لديه قيم الاتكالية ، والتواكل والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التى تتغير يوميا ، ومن هنا يأتى دور التربية بوجه عام فى تأصيل الهوية الثقافية العربية لدى أبناء الأمة مع الأخذ بما هو إيجابى من مظاهر الثقافة العالمية .

٣- متطلبات التعليم الجامعى الخاص لمواجهة بعض تحديات العولمة .

لم يعد التعليم في عصر العولمة مقتصرا على نقل المعرفة من جيل لجيل أو من دولة متقدمة إلى دولة متخلفة ، فمسألة النقل لم تعد هى الوسيلة التى يمكن من خلالها تكوين العقلية الناقدة المبدعة ، فلابد وان يتطور النظام التعليمى من مجرد الحفظ والتلقين للمعلومات إلى التركيز على منهجية التفكير العلمى وتكوين العقلية الناقدة التى يمكن من أن تتعامل مع المعلومات بحيث توظفها وتصنفها وتستطيع أن تولد معارف جديدة (٦٨) .

وبالرغم من أن الجامعة تقف على قمة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الوعى بثقافات ولغات معينة ، فإن من تحديات التعليم فى العصر الجديد هو الربط بين قاعدة الفهم المتطور للمصالح الوطنية والأبعاد الدولية لذا ينبغى أن يوفر التعليم الجامعى الخاص تعليما أرقى يحافظ على الهويات المستقلة ويعمل مع ذلك على جذب تلك الهويات داخل كل أوسع وأكثر شمولا يحترم كلا من الثقافات المتميزة والبيئة متعددة الثقافات (٦٩) .

والتعليم الجامعى الخاص فى ظل العولمة يجب أن يتسم بخصائص ومواصفات دولية وأن يكون قادرا على تكوين الكوادر البشرية التى يمكنها فهم المتغيرات الجديدة فى البيئة الدولية والتعامل معها ، وقد كشفت اليونسكو فى تقريرها " عن التعليم الصادر فى عام ١٩٩٥ أن الغرض السامى من التعليم فى القرن الواحد والعشرون هو القدرة على " غرس وتنمية الطاقات المبدعة فى كل فرد وفى الوقت ذاته ، الإسهام فى تطوير تماسك المجتمع ، فى زمن تزداد عولمته يوماً بعد يوم" (٧٠) .

كما يجب أن يراعى التعليم الجامعى الخاص الكثير من الاعتبارات المهمة والتركيز على دور التدريب لمواجهة المشكلات المحلية ومتطلبات السوق

العالمية ، كما يجب التركيز على ما يعرف بتعليم المستقبل وما يعرف بصناعات المستقبل والتى تتطلب الجودة الشاملة فى العنصر البشرى .

وفى إطار عصر العولمة فإن عملية التعليم – التعلم لابد أن تتغير حتى تتواءم مع متطلبات القرن الحادى والعشرون ويمكن رصد عشرة تحولات واجبة هى (٧١) :-

التحول من الجمود إلى المرونة ، التحول من ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار ، التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الاتقان والجودة ، التحول من التجانس والتنميط إلى التنوع والخصوصية ، التحول من التعلم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة ، التحول من التعلم المعتمد على الآخر إلى التعلم المعتمد على الذات ، التحول من ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم ، التحول من السلوك الاستجابى إلى السلوك الايجابى ، التحول من استهلاك المعرفة جاهزة الإنتاج إلى إنتاج المعرفة ويشمل ذلك إنتاج التكنولوجيا ، التحول من التعليم المعتمد على الإجبار إلى التعلم من خلال الديمقراطية والمشاركة والاختيار .

وأكد تقرير اليونسكو عام ١٩٩٦ أن التعلم هو الكنز الكامن وأن الحياة فى القرن الواحد والعشرين ستعتمد على أربعة ركائز هى (٧٢) :-

- تعلم لتكون .
- وتعلم لتعرف .
- وتعلم لتعيش .
- وتعلم لتعمل .

ومن الأمور الهامة لمواجهة تحديات العولمة هو تطوير المناهج الدراسية بالجامعات الخاصة تطويرا شاملا مع تزويدها بمختلف المواد التعليمية وبمجموعة من المواد للتكيف مع توجهات العولمة ومثال ذلك الحاسب الآلي ، علوم الاتصال ، تكنولوجيا المعلومات ، التربية الدولية ، ثقافة المقارنة (٧٣) .

وقد تتطلب اتجاهات العولمة نشر وتوزيع نظام حديث للاتصال وآلية خاصة للبيانات بين مؤسسات التعليم الجامعى ، وإتاحة سوق عامة للمنشورات الجامعية التى تضيف حوافز للتبادل المتنامى للبحوث ونتائجها (٧٤) .

وتتطلب العولمة الاهتمام بالبعد العالمى فى مقررات التعليم الجامعى الخاص وبخاصة فى مجالات التعليم التجارى والزراعى مع إتاحة مجال أكبر للمقررات التى تساعد على تكوين فهم أفضل للعالم كالتاريخ والسياسة والاقتصاد مع تنمية مفاهيم جديدة وقيم مثل التفاهم والتسامح والتعاون مع الآخرين .

وتقع على عاتق الجامعات الخاصة فى عصر العولمة تأكيد الذاتية الثقافية من خلال تأكيد عناصر اللقاء والتكامل بين التراث بعد تحديده والحاضر بعد نقده واستخلاص ما فيه من قيم إيجابية والتجربة العالمية ولا سيما فى مجال العلوم والثقافة وآمال المستقبل العربى ومستلزمات بنائه ومن جانب آخر مزج عناصر التفاعل بين قيم التراث العربى الاسلامى والقيم الايجابية البارزة فى الحضارة الحديثة .

وعليه فإن جامعات اليوم مطالبة بخلق بيئة جديدة للتعليم تتصف بالمرونة والاستجابة المناسبة لرغبات الأفراد والجماعات فى المجتمع مع تنويع البرامج التعليمية وتكيفها للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية الملحة فى المجتمع ، والتركيز على تعلم مهارات كيفية التعلم الذاتى للأفراد .

رابعاً : التكتلات الاقتصادية الدولية .

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تغيرات هائلة فى المجال الاقتصادى سواء على المستوى الفكرى أو مستوى الأداء والإنتاج ، فإذا تأملنا خريطة العالم لوجدنا أن هناك الكثير من التكتلات الاقتصادية سواء الإقليمية أو الدولية قد طفت على السطح والتي جاءت إقامتها من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء فيها .

وتنمو هذه التكتلات وتتوسع بشكل مذهل ، حيث تسمح بضم المزيد من دول العالم إلى عضويتها ، كما تقوم بتعميق الصلات بين أعضائها وذلك من خلال تحقيق التكامل الاقتصادى وإزالة الحواجز الجمركية وتبنى سياسات موحدة فى القطاعات الاقتصادية والمصرفية ، بالإضافة إلى توحيد السياسات الخارجية والنقد والأسواق المالية وغيرها (٧٥) .

ولا يقتصر الأمر على مجرد تكوين هذه التكتلات الاقتصادية ، بل إن اتجاها بدأ يظهر للتكامل بين هذه التكتلات مع غيرها ، وذلك للاستفادة من المزايا التجارية والأسواق المشتركة لكل منهما .

فعلى المستوى الأوربى توصلت مجموعة من دول أوربا الغربية إلى إنشاء وحدة أوروبية كبيرة ، فكانت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب لعام ١٩٥١ ثم معاهدة روما ١٩٥٧ بإنشاء الجماعة الأوروبية ثم السوق الأوربية الموحدة في يناير ١٩٩٣ ، والعملة الموحدة اليورو التي تم تداولها أول يناير ٢٠٠٢ وبدأت عضوية المجموعة بست دول هي بلجيكا وألمانيا الغربية ولوكسمبورغ وفرنسا وإيطاليا وهولندا ثم تحولت إلى أكبر تجمع سياسي واقتصادي وأمني في أوروبا يضم في عضويته خمس عشرة دولة (٧٦) .

ويهدف هذا الاتحاد إلى تنظيم شامل لهيكل الاستثمارات الأوروبية ، مما أدى إلى عملية لم يسبق لها مثيل من الاندماج وعمليات الاستثمار والمشروعات المشتركة ليس فقط فى مجال الصناعة ، وإنما فى مجالات البنوك والتأمين والتعليم والصحة وغيرها (٧٧) ، كما فتح هذا الاتحاد المجال للشركات المتعددة الجنسيات أن تنشئ فروعاً لمصانعها ومكاتبها فى دول هذا الاتحاد لتعامل معاملة الشركات الأوروبية ضمن هذا الاتحاد .

وفى أمريكا الشمالية ، وقعت اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا وعرفت باسم (NAFTA) فى أغسطس ١٩٩٢ وتضم ثلاث دول هى الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المكسيك فى سوق واحدة كبيرة وترجع أهمية هذا التكتل

الاقتصادى إلى ما تتمتع به دوله من كثافة بشرية وقوة شرائية استهلاكية ، رغم التباين الشديد بين قدرات دول مجموعته (٧٨) .

وتتمثل توجهات هذا التكتل فى تحرير التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية بشكل متدرج ، وزيادة التجارة البينية بين أعضائه على حساب الاستيراد من خارجه، وتخفيف القيود المفروضة على تدفق الاستثمارات فيما بينها.

وقامت في دول أمريكا اللاتينية عدة محاولات لخلق تكتلات اقتصادية تسمح لها بتنمية حقيقية تساعدها على اتباع سياسة مستقلة تجاه المشاكل الاجتماعية ، وقد نجحت البرازيل والأرجنتين والأوروجواى والباراجواي عام ١٩٩٥ في تكوين أول تجمع اقتصادي حقيقي أطلقوا عليه اسم (ميركوسور) أى (سوق الجنوب) ، هذه السوق لها حجمها الذي يمكنها من القيام كتجمع اقتصادي إقليمي رغم العدد القليل لأعضائها، حيث يصل حجم انتاجها الى ما يزيد عن ٨٠٠ مليار دولار (٧٩) .

وشهدت آسيا قيام رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) التي تأسست في أغسطس عام ١٩٦٧ بالعاصمة التايلاندية بانكوك وتضم عشر دول ، وقد صارت الرابطة واحدة من التكتلات الاقتصادية والتجارية المؤثرة في العالم، حيث تعتبر رابطة دول آسيان من اكبر المصدرين لخمس سلع زراعية على الأقل ، وأبرز ما يميز رابطة دول جنوب شرق آسيا النمو السريع في المنتجات الزراعية وارتفاع معدلات نمو رأس المال المادي والبشري وارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة (٨٠) .

وتواصل بعض الدول الأفريقية جهودها فى إقامة تكتلات اقتصادية جديدة ، ومراجعة ما هو قائم منها وأبرز هذه الجهود مجموعة الكوميسا التى تضم خمس عشرة دولة وتهدف إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة (٨١) وذلك بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء .

وعلى صعيد رابطة منتدى التعاون الآسيوى الباسيفيكى (APEC) فقد أنشئ هذا التجمع فى عام ١٩٨٩ ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام ٢٠٢٠ ويضم أكبر ثلاث قوى اقتصادية بالعالم (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين) هذا بالإضافة إلى نمور آسيا (هونج كونج وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا) مواطن أسرع الاقتصاديات نموا فى العالم [٨٢] .

ويهدف هذا التجمع إلى تحرير التجارة بين دولة بإزالة كافة الحواجز بين الدول الأعضاء، على أن تبدأ الدول الصناعية المتقدمة وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا واليابان ، واستراليا بإزالة الحواجز بحلول عام ٢٠١٠م، ثم يلحقها باقى الأعضاء بعد ١٠ سنوات مراعاة لظروفها الاقتصادية الخاصة، كما يهدف هذا التكتل إلى حرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة بين الدول الأعضاء[٨٣] .

وعلى الصعيد الاقليمى العربى ، وجدت الدول العربية نفسها مدعوة إلى الانخراط فى إطار تكتل إقليمى يسمح لدول المنطقة بالوقوف فى وجه المنافسة الشديدة القادمة من التكتلات الدولية الكبرى لتحقيق الأهداف التنموية ، وفى هذا السياق كان موضوع السوق الشرق أوسطية أو النظام الشرق أوسطى غطاءً اقتصاديا لتحقيق أهداف اقتصادية متبادلة بين الأطراف الداخلة فى هذا النظام ويتيح لدول المنطقة إعادة توجيه مواردها نحو التنمية المنشودة [٨٤]

وعلى المستوى العربى ، فقد قامت جامعة الدول العربية في عام ١٩٥٧ باعتماد اتفاقية الوحدة الاقتصادية بحضور ممثلى دول مصر وسوريا ولبنان وليبيا والسعودية والعراق واليمن والكويت وتونس والسودان والمغرب والأردن ، وفى عام ١٩٦٢ وقعت مصر وسوريا والكويت والأردن والمغرب والعراق واليمن على إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وصدقت عليها بعد ذلك عدا

المغرب ، ودخلت الاتفاقية فى عام ١٩٦٤ حيز التنفيذ (٨٥) ، وشكلت الجامعة أول تعبير مؤسسي عن النظام الاقليمي العربي ، وهو التعبير المؤسسي الأكثر أهمية والمستمر حتى الآن .

كل هذه التكتلات أضحت ظاهرة عالمية تسعى كل دولة إلى الانضمام إلى إحداها بغية شق طريقها للسير فى النظام العالمى الجديد فى إطار هذه الاقتصاديات الضخمة ، خاصة وأن هذه التكتلات تتحكم فى غالبية اقتصاديات العالم .

وقد صاحب هذا التقدم الاقتصادى السريع ظاهرة تغير الملموس فى بنية المهن وطبيعتها حيث اختفت بعض المهن وظهرت أخرى ، ولم تعد المهن اليوم تتطلب الجهد العضلى والقوة الجسمية ، وإنما تتطلب دقة التفكير وبدرجة عالية .

مما يفرض على مناهج الجامعات الخاصة فى مصر أن تكون شديدة المرونة ، سريعة التكيف مع الظواهر والمواقف الجديدة بحيث تكون تبعا لحاجات وتوجهات المجتمع والعالم من حولها وملبية لحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية بوجه عام .

كما فرضت هذه التطورات ضرورة تخريج نوعية معينة من الخريجيين ذات مواصفات وشروط محددة معترف بها عالمياً بحيث تكون قادرة على بلوغ آفاق التميز والتفوق ، والالتحاق بسوق العمل المتغير بقطاعاته الإنتاجية والخدمية .

حيث أن النظام الاقتصادى الجديد يحتاج إلى خريجيين ذوى قدرات معينة عالية مثل القدرة على التخيل والاستنباط والقدرة على الاكتشاف والابتكار وغيرها حتى يمكنهم التنقل من دولة إلى أخرى للعمل فى الشركات العالمية، حيث يتطلب السوق العالمية نوعية معينة من العمالة ذات قدرات ومهارات علمية وبحثية عالية، بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية .

ويرتبط بنوعية خريجى الجامعات الخاصة عملية التخطيط للقوى للبشرية والذى يتضمن تحديد نوع ومستوى التعليم المطلوب لمختلف المهن ، ويتم هـذا عن طريق تحديد البرامج الدراسية للخريج ، وهذا يحتاج من خبراء التعليم وضع توصيف محدد لمختلف المهن وتحديد مستوى التعليم اللازم لخريجى كل مهنـة من هذه المهن .

وقد اهتمت التكتلات الاقتصادية وبخاصة دول الاتحاد الأوروبى بإضفاء البعد الدولى على المقررات الدراسية المختلفة بالمراحل التعليمية لتعزيز التفـاهم والتعاون والسلام الدولىعلى الصعيد العالمى، هذا بالإضافة إلى إضفـاء البعـد الدولى على المقررات الدراسية المتعلقة بالسوق العالمية (٨٦) .

ومن هنا ينبغى على التعليم الجامعى الخاص تقديم مناهج دولية عـابرة القومية ، بل يشمل كذلك إدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليـم وأشكال التقييم ومعاييره هذا بالإضافة إلى تيسير الحراك الأكاديمى الدولى عـن طريق تشجيع عمليات الانتقال للطلاب والباحثين والمعلمين بين دول العالم

وهذا ما اتجه إليه التخطيط التربوى للمؤسسات الجامعية فى كثير مـن دول العالم وذلك بالتركيز على تطوير المعرفة التخصصية العالميـة ، وتزويـد الطلاب بالكثير من الثقافات الأخرى ، وإعداد برامج مهنية تتواءم مـع السـوق العالمى ، وإدماج مؤلفات دول أخرى مع المناهج المحلية ، والاهتمام باللغـات الأجنبية ، وبالتقنيات الحديثة والتكنولوجيا العالمية، والتعاون الدولـى والتفـاهم الدولى وغيرها (٨٧)

وهذا فرض على الجامعة الخاصة ضرورة تنويع البنى والأشكال وذلك بسبب احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار والتى حتمت توفير التدريب فـى مجالات مهنية وتكنولوجية وإدارية جديدة نتيجة للطابع العالمى والإقليمى الـذى اتخذه الاقتصاد. وهذا أيضاً يستوجب أسلوباً فى التعليم يركز على الكيف أكـثر

من مجرد الكم وإتقان المهارة ، ويركز على تمكين الفرد من اختيار العمل المناسب لقدراته والتكيف مع الظروف المتغيرة ، كما يفرض تركيزاً على تمكين الأفراد من مهارات التعليم الذاتى والاستقلالية والإبتكارية فى التعليم .

خامساً : التحولات الديمقراطية .

إن النظام العالمى الجديد وما تبعه من متغيرات وتحديات تمثلت فى العولمة بأبعادها والتنافسات الاقتصادية والثورة المعلوماتية والتقدم العلمى والتكنولوجى أدت جميعها إلى تطور مفهوم اليدمقراطية بما يمكن تسميته بالتحول الديمقراطى الجديد على المستوى العالمى والتى بدت مظاهره بالمشاركة السياسية للشعوب فى تقرير مصيرها وإتاحة الفرصة الكاملة أمامها للتعبير عن إرادتها وحريتها وأن تصدر قراراتها بنفسها .

ويعد التحول الديمقراطى وحرص الجماهير العريضة على حقوقها الإنسانية فى التعليم والعمل من أهم التحولات العالمية ، حيث تسعى أغلب دول العالم اليوم إلى مزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى إدارة مقدرات حياتها والحصول على حقوقها فى الحرية بكافة جوانبها [٨٨]

ولقد استقر الفكر السياسى الاجتماعى بخصوص مفهوم الديمقراطية على أن الديمقراطية تتجاوز الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بها (تعدد الأحزاب - جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدنى- الحريات العامة - الانتخابات الحكومية - استقلال القضاء) إلى اعتبارات ثقافية وقيمية وهو ما يسمى بالثقافة السياسية [٨٩] .

وفى ضوء هذا المفهوم فإن عملية التحول الديمقراطى التى يشهدها عدد كبير من الدول الأفريقية ودول شرق أوربا ، تشير إلى تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية فى النواحى السياسية ، ويمثل ذلك تعديلات

دستورية وتنظيمية فقيم الطاعة والوحدة التى تسود الحزب الواحد ، يحل محلـــها قيم التعدد والتنوع والتنافس .

وقد اجتاحت الثورة الديمقراطية الجديدة مجتمعات الـــدول الاشــتراكية ودول شرق أسيا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية ومجتمعات أخرى فى دول العالم الثالث مثل كوريا ، وتايوان ، والفلبين ، والمجر وغيرها، ونتيجة لهذه التحولات الديمقراطية السريعة اتجهت المانيا الشرقية والغربية إلى الوحــدة خــلال فــترة قصيرة ، وظهرت أوروبا الموحدة ، كما تحول عدد متزايد من الدول إلى قبــول تعدد الأحزاب باعتبارها شرطاً للتطور الديمقراطى، فسقوط الاتحــاد الســوفيتى والدول الشيوعية الشرقية شكك فى مدى ما يوفره نظام الحــزب الواحــد مــن ضمانات ضرورية للمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان وغيرها (٩٠) .

ومن ثم فإن التحول الديمقراطى اليوم لم يعد مجرد استجابة لمطالب فئات وطبقات جديدة ترغب فى المشاركة السياسية والمشاركة فى صنع القرار ، ولكن هذا التحول أصبح ضرورة وشرطاً لتحقيق الثورة التكنولوجية وثورة التكتـــلات الاقتصادية ، ولتحقيق الوحدة والتكامل بين أقطار الأمة (٩١) .

ونظراً لسيطرة الدول ذات النظام الديمقراطى الغربى على هذه التكتـلات ، فإنها تشترط على أى دولة ترغب فى الانضمام لهذه التكتلات أن تحدث تغييراً ديمقراطياً فى نظام الحكم ليتوافق مع باقى الأعضاء ، بـــل إن ميثــاق بعــض المنظمات الإقليمية ينص على التزام الدول الأعضاء بمساندة ودعم الممارســـة الديمقراطية للدول المشاركة فى المنظمة، كما تشترط هذه المنظمات على أنه فى حالة حدوث أى تراجع فى المسار الديمقراطى لأى دولة من الدول الأعضــاء ، يجب استعادة الديمقراطية فى أقرب وقت عن طريق إجـــراء انتخابــات حــرة وبمساندة باقى الأعضاء(٩٢).

ولاشك أن التحولات الديمقراطية يمكن أن توجه اهتمام العالم الغربى إلى التطورات الحادثة فى شرق أوربا وغيره من البلدان ، وبالتالى قد ينعكس ذلك على المعونات الاقتصادية التى تقدمها دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية إلى بعض المجتمعات العربية ومنها المجتمع المصرى .

ومن المتوقع أن يتحول الجزء الأعظم من هذه المعونات إلى دول أوربا الشرقية ، كما ستتأثر العمالة العربية ومنها المصرية من جراء انفتاح دول شرق أوربا على الولايات المتحدة الأمريكية حيث من المتوقع أن تستقطب دول غرب أوربا العمالة الفنية الماهرة ذات الأجور المنخفضة والقادمة من أوربا الشرقية بما تمثله من فرص تجارية واستثمارية كذلك هناك تنافس فى الأسواق نتيجة الانفتاح الاقتصادي وما يترتب عليه من ضرورة تحسين كم وكيف المنتجات أو الصادرات التى كانت تعتمد عليها مصر فى الحصول على العملة الصعبة لتسهيل إدارة مشروعاتها ومنها المشروعات التعليمية (٩٣) .

بيد أن خبرة عملية التحول الديمقراطى فى المرحلة الراهنة تشير إلى عدد من التحديات منها (٩٤) :-

- تحدى تنشيط التعددية الحزبية وترجمتها إلى واقع سياسى ، وتجاوز تقاليد وممارسات الاجماع السياسى بما يواجه أزمة عدم المشاركة السياسية واللامبالاة السياسية القائمة .
- تحدى تنظيم العلاقة بين جهاز الدولة والسوق بما يحقق كفاءة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق سياسات الاصلاح الاقتصادى
- تحدى العلاقة بين القطاع المدنى والقطاع العسكرى ودور كل منهما فى تأسيس شرعية النظام ، والحفاظ على الاستقرار السياسى والاجتماعى .
- الحفاظ على استمرارية عملية التحول الديمقراطى فى مواجهة استخدام الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية .

- تحدى استمرار الانفتاح الديمقراطى مع احتواء احتمالات التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية فى أضيق الحدود .

وقد أدت الثورة الديمقراطية إلى الاعتراف بحقوق الأقليات القومية والعرفية والدينية على مستوى العالم داخل الأنظمة السياسية القائمة ، وكذلك توحيد الرأى العام الدولى تجاه بعض القضايا الدولية مثل الإرهاب والمخدرات وتجارة الأعضاء البشرية وغيرها، كما أصدرت بعض المنظمات الدولية عدة قوانين لحماية الأقليات والاعتراف بحقوقهم مثل قانون حرية الأديان السماوية، وقانون مكافحة الإرهاب وغيرها (٩٥) .

ومن ثم فإن الديمقراطية الجديدة تجعل من كرامة الإنسان مبدأ وتعترف بالفردية والتنوع فى إطار المساواة ، كما تعمل على إيجاد مجتمع مفتوح يتيح لأفراده شتى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية طبقا لقدراتهم واستعداداتهم، هذا بالإضافة إلى إعطاء أفراده حق التعليم والتعبير عن الرأى والحق فى العمل وفى المعرفة والبيئة الصالحة.

وقد كان للتحولات الديمقراطية وتحدياتها انعكاس واضح على النظم التعليمية فى جميع بلدان العالم حيث أصبح للإنسان حق واجب فى أن يتعلم كما أنه شرط ضرورى ولازم لتحقيق التنمية فى المجتمع ، وعلى الجامعات الخاصة تطوير أنظمتها بحيث تصبح بيئة موائمة لتوضيح أشكال التحولات الديمقراطية الجديدة ، وأن تكسب أفرادها طريقة ممارستها فى حياتهم اليومية .

وللتعليم الجامعى بصفة خاصة دور متميز فى الديمقراطية ، دوره هذا يتميز عن دور أى مؤسسة من مؤسسات الدولة الأخرى ، وذلك لأهميته فالجامعة هى المؤسسة التى أناط بها المجتمع إعداد قياداته على مختلف المستويات وفى مختلف المجالات ومن أهم هذه المجالات تطوير الفكر بجميع أبعاده ومنها البعد المتعلق بالديمقراطية ، والديمقراطية تتحقق بصورة أساسية

بالفكر الديمقراطى الذى تطوره الجامعة من خلال القيادات التى تعدهم وتخرجهم الجامعة (٩٦) .

وتعد الإدارة الذاتية للجامعة واستقلالها المـــالى والإداري مـــن أوجـــه ديمقراطية التعليم ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن الديمقراطيـــة تتطلـــب أن تكون الجامعة الخاصة لها الحرية فى وضع أهدافها التربوية وبرامجها وطـــرق تنفيذها وفتح التخصصات الأكاديمية وعقد الامتحانات ووضـــع أســـس قبـــول الطلاب ، وهذا يتطلب إعادة النظر فى الهياكل التنظيمية لوضع هياكل أخـــرى أقل تعقيدا لتسهيل القيام بالواجبات الإدارية على أكمل وجـــه ، وكســـر طـــوق الروتين البيروقراطى ومنع الإجراءات الإدارية من الاختناق .

كما ينبغى مراعاة الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس بمعنى إتاحـــة الحرية لعضو هيئة التدريس لاختيار المقرر الذى يقوم بتدريسه وبالطريقة التـــى تناسبه ، وفى عرض أفكاره واستنتاجاته أمام طلابه دون أى تدخـــل أو قيـــد ، وحقه فى نشر أبحاثه والنتائج التى توصل إليها ، مع عدم تعرضه للفصل مـــن عمله .

كما تتطلب أيضا هذه التحولات الديمقراطية من الجامعات الخاصة تجديد طرائقها التدريسية بحيث يركز التدريس الجامعى على الفهم لا التلقين " فالطـــلب الذى تربى على إعمال الفهم والتحليل ، وعلى النقاش الحر وإبداء الرأى بشجاعة ، وتقبل آراء الآخرين يكون قد نشأ وبداخله بـــذور الديمقراطيـــة الحقـــة " (٩٧) والعمل على بناء مقررات جامعية هدفها تأصيل القيم الديمقراطية وقيم المجتمـــع بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع الخارجى .

هذا بجانب إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار التخصصـــات التـــى تســـمح قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية بها ، وانتقاء المـــواد الدراســـية والأســـاتذة الذيـــن يدرسونها ، والاستماع والتعبير عن آرائهم فى القاعـــات الدراســـية، وتكويـــن

التنظيمات الطلابية الجامعية ، ومراعاة حريتهم فى ممارسة الأنشطة الطلابية المختلفة .

وفى ضوء ما تم عرضه فإن الجامعات الخاصة تقع عليها مسئولية التوافق مع تلك المتغيرات والتحديات وإعداد مواطن قادر على مسايرة التقدم العلمى الهائل واستيعاب تكنولوجياته الجديدة ، وتأهيل طلابها للاستفادة من التطبيقات العلمية فى أمورهم الحياتية ومواجهة مشكلاتهم وحلها بطرق علمية ، بالإضافة إلى إكسابهم قيم واتجاهات تمكنهم من القدرة على تعديل أو تغيير مهنتهم بما يتلاءم مع المتغيرات المجتمعية المعاصرة وسرعة التواصل مع معدلات التغير العالمى .

مراجع الفصل الثانى

١-فؤاد أحمد حلمى : **مقدمة فى التربية المقارنة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٨٤ .

2- John Naisbit : ***Ten New Directions Transforming Our Lives***, New York ,Awarner Communication Company,1984 , PP. 15-17 .

٣-كولن ن. باور : التعلم : وسيلة أم غاية نظرة فى تقرير ديلور وتأثيره على التجديد فى مجال التربية ، ترجمة : كامل حامد جاد ، **مستقبليات** ، العدد ٢ ، المجلد٢٧ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٧ ، ص ٢١٦ .

٤-أحمد بدر : **علم المعلومات والمكتبات دراسات فى النظرية والارتباطات الموضوعية** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧ .

٥-بيل جيتس : المعلوماتية بعد الإنترنت طريق المستقبل ، ترجمة : عبد السلام رضوان ، **سلسلة عالم المعرفة** ، عدد ٢٣١ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس ١٩٩٨ ، ص ١٥٩ .

٦-فرانك كيلش : ثورة الأنفوميديا -الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك ، ترجمة : حسام الدين زكريا ، **سلسلة عالم المعرفة** ، العدد ١٥٣ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .

٧-محمد على نصر : رؤية معاصرة للتربية العلمية فى عصر المعلوماتية والمستحدثات التكنولوجية ، **المؤتمر العلمى الرابع للجمعية المصرية للتربية العلمية (التربية العلمية للجميع)** ، المجلد ٢ ، الجمعية المصرية للتربية العلمية ، جامعة عين شمس الفترة من ٣١ يوليو - ٣ أغسطس ٢٠٠٠ ، ص ٥٠٣ .

٨-السيد نصر الدين السيد : "المعلوماتية وصناعة المستقبل" حضارة الحاسوب والإنترنت ، **سلسلة كتاب العربي** ، الكتاب ٤٠ ، وزارة الإعلام ، الكويت ، ١٥ أبريل ٢٠٠٠ ، ص ٢٧ .

٩-الغريب زاهر إسماعيل : **تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م ، ص ١٣٩ .

١٠- نبيل على : العقل العربى وسط إعصار المعلومات ، **مجلة العربى** ، عدد ٤٩٤ ، وزارة الإعلام ، الكويت ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٢٩ .

١١- محمد حمدى النشار : **الإدارة الجامعية التطوير والتوقعات** ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٤ .

١٢- محمد نبيل نوفل : تأملات فى فلسفة التعليم الجامعى العربى ، **مجلة التربية الجديدة** ، العدد ٥١ ، السنة ١٧ ، المكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، القاهرة ، سبتمبر / ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ١١ .

١٣- حسين كامل بهاء الدين : **الوطنية فى عالم بلا هوية-تحديات العولمة** ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١١

١٤- حسن عماد مكاوى : **تكنولوجيا الاتصال الحديثة فى عصر المعلومات** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٣٠.

١٥- حامد عمار : **فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل** ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٢٣

١٦- نبيل على : العرب وعصر المعلومات ، **سلسلة عالم المعرفة** ، العدد ١٨٤ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٧-١٨ .

١٧- أبو بكر محمود الهواش : العرب أمام تحديات مجتمع المعلومات ، **المؤتمر العربى الثامن للمعلومات (تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل)** ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الفترة ١-٤ نوفمبر ١٩٩٧ ، ص ٢٤ .

١٨- تورستن هوسين: فكرة الجامعة ، أدوارها الجديدة ، أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل ، **مستقبليات** ، العدد ٢ ، المجلد ٢١ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢١٧ .

١٩- يوسف أبو بكر يوسف جلاله : مهنة المكتبات والمعلومات الواقع والطموح بين النظرية والتطبيق ، **المؤتمر العربى الثامن للمعلومات (تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل)** ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، الفترة ١-٤ نوفمبر ١٩٩٧ ، ص ١٠٧ .

٢٠- نبيل على : العرب وعصر المعلومات ، **مرجع سابق** ، ص ٤٢٨.

٢١- مها عبد الباقى جويلى : "تنظيم التعليم فى ضوء ثورة المعلومات"، **مؤتمر التعليم من أجل مستقبل عربى أفضل** ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، الفترة من ٢٩- ٣٠ أبريل ، ١٩٩٧، ص ٣٢٠.

٢٢- شريف درويش اللبان : **تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧١

٢٣- عبد الفتاح أحمد حجاج : اتجاهات حديثة فى تطوير التعليم الجامعى وإصلاحه ، **دراسات فى التعليم الجامعى** ، مجلة غير دورية ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٧١-٢١٨ .

٢٤- على أحمد مدكور : العولمة والتربية ، **مجلة العلوم التربوية** ، العدد ١٠ ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، أبريل ١٩٩٨ ، ص ١٢ .

٢٥- حسين كامل بهاء الدين : **التعليم والمستقبل** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٠٦-١٠٧ .

26- Jacques Delors &et al: the Treasure Within the International Commission on Education for the Twenty First Century, ***Report to Unesco***, Paris, 1996.

٢٧- أحمد إسماعيل حجى: : **التعليم فى مصر ماضيه وحاضره ومستقبله** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٧.

٢٨- حسين كامل بهاء الدين : الوطنية فى عالم بلا هوية "تحديات العولمة" ، **مرجع سابق** ، ص ٣٨ .

٢٩- مصطفى طيبة : **الثورة العلمية والتكنولوجية والعالم العربى** ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٢٨-١٢٩ .

٣٠- على على حبيش : **التكنولوجيا والصناعة فى ضوء التنافسية العالمية** ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٨ .

٣١- وزارة التربية والتعليم : **٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير مبارك والتعليم ١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم** ، مطابع روزاليوسف ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠١ ، ص ١٥ .

32- H. Beare &R.Slaughter: ***Education for the Twenty-First Century the Dimensions of Change***, Routledge, London, 1994, P.6.

٣٣- سعيد طه علام : دور الدولة فى ظل المستجدات العالمية والمحلية ، **كتاب الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٢٠ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٨ ، ص ٢٩ .

٣٤- فؤاد مرسى : "الرأسمالية تجدد نفسها "، **سلسلة عالم المعرفة** ، العدد ١٤٧، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٠ ، ص ص ٦٧- ٦٩.

٣٥- أميل فهمى شنودة : فلسفة التربية فى عصر الحاسبات الإلكترونية ، **مؤتمر التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى رؤية مستقبلية** ، كلية التربية ، جامعة المنوفية ، الفترة ٣-٤ أبريل ، ٢٠٠١ ، ص ١١١.

٣٦- مها عبد الباقى جويلى : **مرجع سابق** ، ص ٣٠٩.

٣٧- محمود علم الدين : تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى ، **عالم الفكر** ، العدد ١ ، المجلد ٢٣ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ٩٦ .

٣٨- عبد الله العتيقى : **العولمة فى الميزان** ، جمعية الإصلاح الاجتماعي ، الكويت ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٣- ١٥ .

٣٩- عبد سعيد عبد إسماعيل : **العولمة والعالم الاسلامى أرقام وحقائق** ، دار الأندلس الخضراء ، السعودية، ٢٠٠١ ، ص ٥

٤٠- بركات محمد مراد : ظاهرة العولمة رؤية نقدية ، **كتاب الأمة** ، العدد ٨٦ ، السنة ٢١ ، وزارة الأوقاف الإسلامية ، قطر ، ٢٠٠٢ م ، ص ٩١ .

41- Sara Tullash: ***Oxford Dictionary of New Words***, Oxford, Oxford University Press, 1991,P.133.

٤٢- إسماعيل صبرى عبد الله : **توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة فى أوراق مصر ٢٠٢٠** ، مكتبة الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٩ م ، ص ٧

43- European Commission: Annual Economic Report for 1997, ***European Economy***, No.63. Brussels, EC, 1997,P.45.

44- Jacques Delors &et al.: **Op Cit**., PP.17-18.

45- Ronald Robertson : ***Globalization***, London, Sage, 1995,P.8.

٤٦- على عبد الله : العولمة : التحديات والأبعاد المستقبلية ، **مجلة النبأ** ، العدد ٥٧ ، المستقبل للثقافة والإعلام ، الكويت ، ٢٠٠١ م .

47- D. Held &et al.: ***Global Transformations***, Stanford, CA, Stanford University Press, 1999, PP1-3.

٤٨- محمد بن سعد التميمى : **العولمة وقضية الهوية الثقافية فى ظل الثقافة العربية المعاصرة** ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٦ .

٤٩- خوسيه جواكين برونر : **العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية** ، ترجمة : محمد البهنسى ، مستقبليات ، العدد ٢ ، المجلد ٣١ ، يونيه ٢٠٠١ م ، ص ص ١٦١-١٦٢ .

٥٠- عبد العزيز بن عبد الله السنبل : كيف نواجه العولمة ، **مجلة المعرفة** ، العدد ٤٨ ، الرياض ، ١٩٩٩ م ، ص ص ٧٨- ٨١ .

٥١- عبد العزيز بن عبد الله السنبل : **التربية فى الوطن العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين** ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ م ، ص ٥٥ .

٥٢- عبد العزيز بن عبد الله السنبل : التربية فى الوطن العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين ، **مرجع سابق** ، ص ٥٨ .

٥٣- عبد الخالق عبد الله : العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، **عالم الفكر** ، العدد ٢ ، المجلد ٢٨ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٦٨ .

54- .Kivenen&S.Ahola: ***Higher Education as Human Risk Capital, Reflection on Changing Labor Markets***, Kluwer Academic Publisher, Netherlands, 1999.

٥٥- عبد الرازق عبد الفتاح : تحديات القرن الواحد والعشرين التعليم الهندسى والفنى ، **مؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين** ، مركز إعداد القادة ، القاهرة ، الفترة من ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦ ، ص ٣ .

٥٦- كمال مالوترا : أولويات التعليم وتحدياته فى سياق العولمة ، ترجمة : فاطمة هانم بهجت ، **مستقبليات** ، العدد ٣ المجلد ٣٠ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٠ م ، ص ٤٣٩ .

٥٧- مرتضى معاش : العولمة رؤى ومخاطر ، **مجلة النبأ** ، العدد ٣٥ ، السنة ٥ ، المستقبل للثقافة والإعلام ، الكويت ، ٢٠٠١ م .

٥٨- هانس-بيترمارتين ، هارالد شومان : فخ العولمة "الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ، ترجمة : عدنان عباس على ، **عالم المعرفة** ، العدد ٢٩٥ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أغسطس ٢٠٠٣ م ،ص ص ١٣- ١٤.

٥٩- الحبيب الجنحانى : ظاهرة العولمة الواقع والآفاق ، **عالم الفكـر** ، العـدد ٢ ، المجلد ٢٨ ، المجلس الوطنى للثقافـة والفنـون والآداب ، الكويـت ، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٣٠ .

٦٠- هانس-بيترمارتين ، هارالد شومان : **مرجع سابق** ، ص ١٨٠.

٦١- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس : **قضايا فى التعليم العـالى والجـامعى** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٧ .

٦٢- جلال أمين : **العولمة** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨ م ، ص٥٣ .

٦٣- حيدر إبراهيم : العولمة وجدل الهوية الثقافية ، **عالم الفكر** ، العدد ٢ ، المجلد ٢٨ ، المجلـس الوطنـى للثقافـة والفنـون والآداب ، الكويـت ، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩ م ، ص ١٠٣ .

٦٤- عاطف السيد : **العولمة فى ميزان الفكر دراسة تحليلية** ، مطبعة الانتصـار ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٦١ .

٦٥- بركات محمد مراد : **مرجع سابق** ، ص ٦٥ .

٦٦- عبد الفتاح أحمد جلال : تجديد العملية التعليمية فى جامعة المسـتقبل ، **مجلـة العلوم التربوية** ، العدد ١ ، المجلد ١ ، معـهد الدراسـات التربويـة ، جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٢٦ .

٦٧- محسن أحمد الخضيرى : **العولمة مقدمة فى فكـر واقتصـاد وإدارة عصـر اللادولة** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦ .

٦٨- حامد عمار وآخرون : **تنمية التعليم ضرورة لمواجهة العولمـة** ، دار جـهاد للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ ص ص ٦٣-٦٩ .

٦٩- هيب قيسورى : أهمية التعليم العالى فى عالم متغير ، **مستقبليات** ، العـدد ٣، المجلد ٢٨ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، سـبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٣٨٣ .

٧٠- عاطف السيد : **مرجع سابق** ، ص ٩٧ .

٧١- فؤاد أبو حطب : التعليم المصرى فى القرن الحادى والعشرين ، **مستقبل التربية العربية** ، العددان ١٢/١١ ، المجلد ٣ ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، يوليو-أكتوبر ١٩٩٧،ص ص ١٦٧-١٧٣
٧٢- جاك ديلور وآخرون : **التعلم ذلك الكنز الكامن تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين** ، ترجمة : جابر عبد الحميد جابر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٠١ .
٧٣- أحمد عبد الله العلى : **العولمة والتربية** ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٩٢-٩٣ .
٧٤- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس : **مرجع سابق** ، ص ٣٧٥ .
٧٥- محمد جمال الدين البيومى ، سيد البوص : التعاون مع الاتحاد الأوربى وانعكاساته فى الشركات والمؤسسات العربية ، **ندوة "اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة الفترة (٢٨- ٣٠) سبتمبر ١٩٩٦م ، ص ١٠١ .
٧٦- مأمون الباقر : نجاح التكتلات الأوروبية والآسيوية وفشل العربية والأفريقية ، **جريدة البيان** ، العدد ٦٤١ ، مؤسسة البيان للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٣ .
٧٧- محمد جمال الدين البيومى، سيد البوص : **مرجع سابق** ، ص ١٠٣.
٧٨- منظمة العمل العربية : **انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية** ، مكتب العمل العربى القاهرة ، ١٩٩٥ م .
٧٩- طلعت شاهين : ميركوسور- ورقة الاقتصاد الرابحة في استقلال أمريكا اللاتينية السياسي ، **جريدة البيان** ، مؤسسة البيان للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢ فبراير ١٩٩٨ ، ص ١٥ .
٨٠- مأمون الباقر : **مرجع سابق** ، ص ١٤ .

٨١- منظمة العمل العربية : **تقرير حول مؤتمر العمل العربى "منظمة العمل العربية آفاق مستقبلية فى ظل المتغيرات والتحديات"** ، مكتب العمل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٨٤ .

٨٢- أحمد سيد مصطفى : **المدير وتحديات العولمة إدارة جديدة لعالم جديد** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٦ .

٨٣- أحمد سيد مصطفى : المدير وتحديات العولمة إدارة جديدة لعالم جديد ، **مرجع سابق** ، ص ٢٦.

٨٤- منظمة العمل العربية : تقرير حول مؤتمر العمل العربى "منظمة العمل العربية آفاق مستقبلية فى ظل المتغيرات والتحديات، **مرجع سابق** .

٨٥- أسامة المجدوب : **العولمة الاقليمية مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١١٥ .

٨٦- شاكر محمد فتحى وآخرون : **التربية المقارنة الأصول المنهجية والتعليم فى أوروبا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر** ، بيت الحكمة للإعلان والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٥٢.

٨٧- محمد محمد عبد الحليم ، **مرجع سابق** ، ص ١٢٩.

٨٨- عبد الفتاح أحمد جلال : تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٤-٢٥ .

٨٩- على الدين هلال : **عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها فى مصر -مصر القرن ٢١ الآمال والتحديات** ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ١١٥-١١٧ .

٩٠- شاكر محمد فتحى وآخرون : **مرجع سابق** ، ص ١١٢.

٩١- على أحمد مدكور : **التعليم العالى فى الوطن العربى الطريق إلى المستقبل** ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٤١-١٤٢

٩٢- حسن سلامة : العولمة وتطور النظام السياسى ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، العدد ١ ، المجلد ٣٧ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠، ص ٥١.

٩٣- محمود مصطفى الشال : تطوير التعليم الجامعى المصرى فى ضوء التغيرات المجتمعية دراسة تحليلية ، **رسالة دكتوراه** ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٨ -٢٩ .
٩٤- على الدين هلال : **مرجع سابق** ، ص ١٢٢ .
٩٥- اميل فهمى شنوده : **مرجع سابق** ، ص ص ١٢٢ - ١٢٣.
٩٦- سعيد التل وآخرون : **قواعد التدريس فى الجامعة** ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص ٧٣١ .
٩٧- حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، **مرجع سابق** ، ص ٨٩ .



الفصل الثالث

التعليم الجامعي الخاص بمصر في ضوء تحليل النظم

مقدمة .

أولاً : النظام التعليمى وعناصره الأساسية .

- مفهوم النظام وخصائصه .
- أسلوب تحليل النظم وخصائصه .
- مكونات النظام التعليمى فى ضوء أسلوب النظم .
- المراحل الأساسية لأسلوب النظم .

ثانياً : مكونات النظام التعليمى بالجامعات الخاصة وفقا لأسلوب تحليل النظم

- أهداف الجامعات الخاصة فى مصر .
- مدخلات التعليم الجامعى الخاص .
- مخرجات التعليم الجامعى الخاص .

يحتل النظام التعليمى فى الدول المتقدمة والنامية مكانة خاصة يتفق على أهميتها كافة علماء التربية والاقتصاد والاجتماع وغيرهم ، وتنبع هذه الأهمية من قدرة هذا النظام على إحداث التغييرات التى ينشدها المجتمع فى مكونات بنائه الديموجرافية والسياسية والاقتصادية ، بالإضافة إلى قدرة هذا النظام أيضا على إرساء القيم الاجتماعية ، والارتقاء بمستوى العلاقات التى تربط الفرد بالمجتمع ، والعمل على إشباع الحاجات الاجتماعية عن طريق تعليم الأفراد وتمكينهم من المشاركة الإيجابية فى برامج ومشروعات التنمية (١) .

وتمثل الجامعة قمة النظام التعليمى ، والمنوط إليها الكثير من الأهداف الواجب عليها تحقيقها ، وعلى رأسها التوافق مع المتغيرات الإقليمية والمحلية والعالمية التى يموج بها عالم اليوم ، ويتطلب ذلك الدور تطوير التعليم الجامعى الخاص تطويرا شاملا متكاملا لتحسين مستواه ورفع كفايته وزيادة جودته حتى يحقق أهدافه ، ويتم ذلك من خلال الاهتمام بمدخلاته المتعددة وحسن استثمارها ، وهذا كله يقتضى التعرف على عناصر نظام التعليم الجامعى الخاص ودراسة العلاقة بين هذه العناصر (المدخلات) والتى تتأثر بها المخرجات .

ولذلك سوف يتناول الباحث فى هذا الفصل تحليل واقع نظام التعليم بالجامعات الخاصة – وعددها أربع جامعات – من خلال أسلوب النظم ، وتركز الدراسة فى هذا الفصل على جامعة ٦ أكتوبر ومقرها مدينة السادس من أكتوبر ، مع الإشارة إلى الجامعات الثلاث الأخرى ، وذلك لأسباب تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات بشكل كامل من هذه الجامعات الثلاث ، ويتناول الفصل النقاط التالية :

أولاً : النظام التعليمى وعناصره الأساسية .

ثانياً : مكونات نظام التعليم الجامعى الخاص وفقاً لأسلوب النظم وهى :-

(أ) أهداف الجامعات الخاصة فى مصر .

(ب) مدخلات نظام التعليم الجامعى الخاص .

(ج) مخرجات نظام التعليم الجامعى الخاص .

أولاً : النظام التعليمى وعناصره الأساسية

(أ) مفهوم النظام وخصائصه

استخدمت فكرة النظام System أو النظم فى علوم الأحياء منذ الستينات من القرن العشرين ، ثم انتقلت أيضا إلى مجال التربية ، والنظام -ببساطة- "هيكل مركب من عناصر أو نظم فرعية متفاعلة تربطها علاقة تأثير وتأثر فى أداء متكامل لتحقيق هدف مخطط ، ويعد كل عنصر بمثابة نظام فرعى ضمن نظام أشمل ، ولكل عنصر أو نظام فرعى مهمة يؤديها مؤثراً بذلك -بدرجات متفاوتة- على أداء العناصر أو النظم الفرعية الأخرى سلبا أو إيجابا فإن صلح أداء كافة العناصر أو النظم الفرعية ، فهذا يعنى فاعلية أداء النظام الكلى ، أما إن كان أداء أحد العناصر معيباً فيؤثر ذلك سلبا وبدرجات متباينة على أداء العناصر أو النظم الفرعية الأخرى ، ومن ثم على أداء أو نتائج النظام الكلى (٢) .

ويركز تعريف النظام System على أهمية دور البيئة الخارجية المحيطة ويعرف بأنه " مجموعة من الأجزاء المنفصلة والمصممة لتحقيق هدف معين وفقا لخطة ، ويشكل النظام وحدة خاصة مع بيئته ، وهو فى نفس الوقت يتكامل مع نظام أكبر ومع مجموعة من النظم الفرعية ، وهذه العلاقة تؤخذ فى الحسبان فى العملية التربوية (٣) .

ويمكن النظر إلى النظام على أنه كيان مركب من مجموعة من الأشياء أو العناصر أو الصفات المميزة ، بالإضافة إلى مجموعة من العلاقات التى تربط بين العناصر الموجودة فى هذا الكيان (٤) .

ويرى إبراهيم بدران بأن النظام " مجموعة من الأجزاء أو العناصر الفرعية ذات العلاقات المتبادلة مع بعضها البعض ، من أجل أداء وظائف وأنشطة تكون محصلتها النهائية بمثابة الناتج الذى يحققها النظام كله (٥) .

ويعرف محمد منير مرسى النظام بأنه " مجموعة من العناصر التى تتفاعل فيما بينها ، وهو يعنى بنوع معين من النشاط على أساس من الوحدة

والتكامل ، والنظم لا سيما الكبيرة منها لها نظم فرعية أو تحتية ، كما أن النظم الأصغر لها نظم أعلى تتمثل فى البيئة التى تعيش فيها أو تحيط بها " (٦) .

ويلاحظ أن التعريفات السابقة للنظام تصفه بأنه يتكون من عدة أجزاء ومكونات بينها تفاعل وتكامل ، وبأنه يسعى إلى تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف .

وفى ضوء ما تقدم يرى الباحث أن النظام هو إطار عام مكون من مجموعة من العناصر (النظم الفرعية) المترابطة ، وهذه العناصر تتفاعل مع بعضها البعض ، وترتبط فيما بينها بعلاقات متبادلة ، ليؤدى كل عنصر وظيفة معينة وفى نفس الوقت تتعاون وتتكامل لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف .

وللنظام خصائص معينة ، ودراسة تلك الخصائص تساعد على فهم أفضل لأداء النظام ، ويمكن تناول تلك الخصائص فى النقاط التالية (٧) :-

١- يتكون النظام من أجزاء متفاعلة كل جزء له أهميته الخاصة وتتوقف تلك التفاعلات على درجة الارتباط بين عناصر النظام .

٢- للنظام أهداف محددة مسبقا ، فالنظم تبرز وتشكل بطريقة مرتبة ومنظمة وليست عشوائية ، إنها غرضية .

٣- أن للنظام هوية وخصائص ينفرد بها تجعله مختلفا عن غيره من الأشياء ، فهو ليس مجموعة من الأشياء ولكنه مجموعة من المتغيرات بينها علاقات ذات مغزى معين .

٤- لكل نظام سلطات مختلفة المدى ، وأيضا مسئوليات مختلفة لتحقيق الهدف أو الأهداف التى يريد النظام أن يحققها .

٥- لكل نظام تركيب هرمى يربط عناصر النظام ببعضها ويرتبط النظام بالبيئة المحيطة به كما ترتبط النظم الفرعية بالبيئة المحيطة كذلك .

٦- لكل نظام بيئته التى تؤثر عليه وتحدده وتتفاعل معه والوصف الدقيق لأداء النظام يتطلب معرفة العلاقات بين عناصره .

أما بالنسبة لخصائص النظم التعليمية فيحددها محمد منير مرسى فى الآتى[٨] :

-أن النظم التعليمية من النمط الاحتمالى بالغ التعقيد للنظم ، ولذلك فإننا نحتاج إلى الإحصاءات والمعلومات والأساليب الأخرى التى يمكن أن نحشدها لكى نحاول السيطرة على النظم والتنبؤ بها .

- أن للنظم التعليمية هدفا يتمثل فى تربية الأفراد وتزويدهم بالمهارات والمعلومات والاتجاهات التى تساعدهم على الحياة السوية فى مجتمعهم ، وللحصول على المخرجات المطلوبة يجب التحكم فى إطار المحتوى التربوى أو التعليمى ، وهذا التحكم يمكن الوصول إليه عن طريق التغذية الرجعية .

(ب) أسلوب تحليل النظم وخصائصه Systems Approach :

يذكر جمال الدهشان أن أسلوب تحليل النظم وليد اعتبارات وعوامل عديدة جعلت ظهوره والأخذ به ضرورة حتمية ومن أهم الاعتبارات ما يلى [٩] :

- ازدياد معدل سرعة التغير فى المجتمعات ، وتزايد الحاجة إلى النظر فى المستقبل على المدى الطويل .

- ازدياد تعقد النظم وتعدد العوامل والعلاقات المتضمنة فيها ، نتيجة لنمو المهام والأنشطة وتداخلها معا .

- قلة أو ندرة الموارد المالية بالقياس إلى المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة .

- ازدياد التخصص فى العلوم ، والحاجة إلى تعويض ذلك فى معالجة القضايا والموضوعات بالنظرة الشاملة ، والإفادة من أكثر من تخصص فى آن واحد .

وقد تعددت مفاهيم أسلوب النظم فالبعض ينظر إليه بأنه " طريقة تفكير هى أقرب للتفكير العلمى ، حيث ينظر إلى المشكلة نظرة شمولية يتم من خلالها تحديد ما هو المطلوب ثم السير خطوة خطوة فى سبيل الوصول إلى الحل ويحكم ذلك كله فى النهاية معيار التكلفة متمثلا فى استخدام الإمكانات المتاحة" [١٠] .

وهذه النظرة إلى أسلوب النظم تجعل منه طريقة سليمة للتفكير العلمى الذى يحاول أن يحقق الأهداف المرجوة من النظام التعليمى وبالإمكانات المتاحة .

ويعرفه محمد منير مرسى بأنه " أسلوبا علميا يمكن باستخدامه إيجاد حلول للمشكلات المختلفة ، وذلك من خلال النظام ككل ، وتحليل العلاقات المتبادلة بين أنظمته الفرعية ، بهدف التمكن من الوصول إلى قرارات وبدائل الحلول" (١١) .

ويتضح من التعريف السابق أن أسلوب النظم طريقة أو منهج لدراسة المشكلات بحيث يمكننا من النظر إلى النظام التعليمى لا باعتباره أجزاء منفصلة كل منها يعمل بمعزل عن الآخر ، بل كنظام له جوانب ومكونات متكاملة .

وينظر إلى أسلوب النظم من منظور حل المشكلات على أنه " يتناول المشكلات بطريقة مميزة ، حيث يأخذ المشكلة المحددة ، وينظمها ويضعها فى صورة نموذج معين يكون واضحا فيه المتغيرات التى تتعلق بها ، وتؤثر فيها وعلاقاتها المتبادلة ، ويحدد مجموعة من البدائل التى يمكن أن تؤدى إلى حلها ، واختيار أفضل البدائل التى يمكن من خلالها حل المشكلة موضع الدراسة ، وتحسين النظام وتطويره" (١٢) .

وهذه النظرة لأسلوب النظم بأنه طريقة لحل المشكلات تجعل منه الطريق الأفضل لمواجهة القضايا والمشكلات التربوية باختيار أفضل البدائل والحلول .

ويركز مفهوم آخر لأسلوب النظم على علاقة هذا الأسلوب بالتخطيط فيعرف بأنه " طريقة تحليلية للتخطيط ونظامية تمكننا من التقدم من الأهداف التى حددتها مهمة النظام إلى تحقيق تلك الأهداف ، وذلك بواسطة عمل منضبط ومرتب للأجزاء التى يتألف منها النظام كله ، وتتكامل تلك الأجزاء وفقا لوظائفها التى تقوم بها فى النظام الكلى الذى يحقق الأهداف التى تحددت للمهمة " (١٣) .

ويتضح مما سبق أن أسلوب النظم طريقة لتحليل النظام التعليمى والتعرف على مكوناته وأهم المشكلات التى توجد به ، ثم البحث عن حلول لهذه

المشكلات مع وضع العديد من البدائل لحل هذه المشكلات ، مع مراعاة الإمكانات المتاحة بالنظام التعليمى ، ثم العمل بعد ذلك للتخطيط الجيد للمستقبل .

ولأسلوب تحليل النظم بعض الخصائص التى تميزه عن غيره من الأساليب ، والتى تعتبر أساسية لتناول هذا الأسلوب فى مجال التربية ويمكن تناول هذه الخصائص فى النقاط التالية وهى :-

- ينتهج أسلوب تحليل النظم الأسلوب أو المدخل العلمى فى البحث والدراسة ، من حيث الاعتماد على إجراءات محددة ، واختيار أفضل البدائل فى ضوء تكوينات علمية وبعيدة إلى حد كبير عن التحيز الشخصى (١٤) .

- يتجه أسلوب تحليل النظم إلى المستقبل ، حيث يهدف إلى تعديل النظم وتطويرها بما يسمح برفع كفاءة العمل فى المستقبل ، مع مراعاة الإمكانات المتاحة .

- أن أسلوب تحليل النظم اشتق على نحو امبريقى ، أى أنه لم يظهر من خلال بيئات معملية حسن ضبطها ، إنما قد تطور من خلال خبرات الحياة اليومية الحقيقية وصادر عنها ولذلك فهو دائم التطور ، لارتباطه بهذه الخبرات المتنوعة والمتغيرة ، فخبرات الحياة لا تتكرر كما هى ولا تتصف بالثبات (١٥) .

- يعد أسلوب تحليل النظم وسيلة تمكن من وضع المشكلات ضمن منظور منتج ، ويعمل تحليل النظم على تنظيم الأجزاء تنظيما هادفا لبناء أنظمة هادفة بغرض معالجة المشكلات ، ويمكن من الوصول إلى مجموعة من الأساليب التخطيطية التى تفسح المجال للتخطيط واسع النطاق وبعيد المدى (١٦) .

كما يتميز أسلوب تحليل النظم بالنظرة الشمولية والمتكاملة ، فهناك علاقة بين النظام الكلى والنظام الفرعى وهى علاقة تبادلية ، أو بمعنى أخر علاقة تأثير وتأثر ، ويراعى التفاعل بين مكونات النظام المختلفة كما أنه لا يغفل التفاعل بين النظام والبيئة المحيطة به .

(ج) مكونات النظام التعليمي من منظور أسلوب النظم .

يعد النظام نسقا كليا منظما ومترابطا فى كل عناصره المادية وغير المادية ، والتى تتفاعل وتتبادل وتؤثر فيما بينها ، وكل نظام يتكون من مقومات أساسية هى [١٧] :-

- دوافع وموجهات عامة تمليها غايات وأهداف معلنة أو مقصودة .
- بنى مؤسسية متخصصة .
- آليات وتقنيات خاصة بإدارة العمل فى كل عناصره .
- أوضاع قانونية تحدد مهام النظام وشرعية وجوده ، وإجراءات تسييره .

وينظر أسلوب تحليل النظم إلى النظام التعليمى نظرة فيها نوع من التحليل والعمق وفى إطار يجمع بين النظام التعليمى وبقية النظم التى توجد فى المجتمع ، وإن استخدام أسلوب النظم فى دراسة النظام التعليمى يمدنا بفهم أعمق لطبيعة الطلاب ، ويجعلنا نركز على القضايا الأكثر أهمية فى النظام التعليمى [١٨]

وعناصر التعليم كنظام يمكن تحديدها فى مكوناتها الأساسية التالية [١٩] :-

- أهداف تربوية تحددها تشريعات وقوانين الدولة وتجسدها لوائح العمل الوزارية ومقدمات المناهج الدراسية ، وفلسفات الهيئات والمنظمات المشتغلة بترقية المجتمع .
- سلطة إدارية هرمية تتوزع على سلطة تعليمية ابتداء من سلطة الوزير فى موقع الرئاسة ، ومرورا بسلطة المديرون فى مواقع مختلفة ، وانتهاء بسلطة مدير المدرسة .
- مؤسسات متخصصة تنتظم فى مراحل دراسية ، يحددها السلم التعليمى ولكل مؤسسة مرحلية وضع قانونى وتنظيم خاص ، ورسالة تربوية مفصلة ومعروفة

وقد تعددت الآراء حول مكونات النظام التعليمى فى ضوء أسلوب النظم ، حيث يرى البعض [٢٠] تقسيم مكونات النظام التعليمى فى ضوء أسلوب النظم إلى مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة ، وكل المكونات السابقة توجد داخل

إطار واحد وهو البيئة المحيطة بالنظام التعليمى ، ويضيف البعض إلى هذه المكونات الأهداف قبل المدخلات ثم الفوائد بعد المخرجات .

ويرى الباحث أن النظام التعليمى طبقالأسلوب النظم يتكون من المكونات التالية :-

١- الأهداف Aims :

وهى تعد من أهم عناصر النظام التعليمى ، فهى السبب الرئيسى لتواجده ، وهى ما يسعى النظام إلى تحقيقها ويعبء كل المجهودات والطاقات من أجل تحقيق هذه الأهداف على أكمل وجه .

٢-المدخلات Inputs:

وهى مصادر النظام وعناصره وتدخل النظام لتحقيق أهداف معينة ، والمدخلات تؤدى وظيفة أساسية وهى إثارة الحركة وتوفير الظروف لكى ينطلق النظام فى اتجاه معين والمدخلات متعددة ، فهناك المدخلات البشرية كالمعلم والمتعلم ، وهناك المدخلات التنظيمية كالتكنولوجيا التربوية ، وهناك المدخلات المتعلقة بالمادة التعليمية ، وهناك المدخلات الاجتماعية كالعوامل المتعلقة بعملية التنشئة الاجتماعية للمتعلم [٢١] .

ويحدد ف.كومبز المدخلات الأساسية للنظام التعليمى فيما يلى [٢٢] :-

١- الأهداف والأولويات . ٢- الطلاب . ٣- الإدارة التعليمية.
٤- البناء التعليمى والجدول الزمنى . ٥- المحتوى . ٦ - المعلمون .
٧- الوسائل التعليمية . ٨- الإمكانيات الفيزيقية . ٩- التكنولوجيا .
١٠- ضوابط التحكم فى نوعية التعليم ١١- البحوث العلمية. ١٢- التكاليف .

وبناء عليه يمكن تقسيم مدخلات النظام التعليمى إلى :-

١- مدخلات بشرية : وتتمثل فى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والجهاز الادارى .

٢- مدخلات ضابطة : وتتمثل فى نظام القبول ونظام التقويم .

٣- مدخلات مادية : وتتمثل فى المبانى والتجهيزات والتمويل .

٤- مدخلات تعليمية : وتتمثل فى المقررات الدراسية والوسائل التعليمية .

٥- الخدمات والأنشطة : وتتمثل فى الخدمات الصحية والاجتماعية والأنشطة الطلابية .

٣- العمليات أو الأنشطة Processes :

وتشمل الطرق والأساليب التى تتم بها عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات بحيث تأتى بالنتائج المراد تحقيقها ، وبدونها قد لا تكون هناك جدوى من المدخلات ، وقد لا تكون هناك جدوى من النظام التعليمى ذاته .

ويتم فى دائرة الأنشطة أو العمليات تحديد ما يتطلبه النظام التعليمى من هذه العمليات وإحداث التفاعلات المطلوبة ومراقبة نتائج التفاعلات من خلال سير العمليات ، وعندما يتم تحديد العمليات المطلوبة لابد وأن يكون عملها تكامليا شاملا ، ويعتبر الإداريون والمعلمون والخدمات والبرامج التعليمية من أهم عناصر العمليات التى يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات (٢٣) .

٤- المخرجات Outputs :

وتشمل مخرجات النظام التعليمى القيم والمفاهيم والاتجاهات والأفكار والتغيرات السلوكية التى طرأت على الطلاب وأثرت فى نظرتهم إلى الأمور ، ويمكن التمييز بين نوعين من المخرجات ، المخرجات التامة ويقصد بها الطلاب الذين أكملوا تعليمهم بنجاح ، والمخرجات الناقصة ويقصد بها الطلاب الراسبون ، أو الذين لم يكملوا تعليمهم طواعية أو كرها (٢٤) .

وفى ضوء ما سبق يمكن تقسيم مخرجات النظام التعليمى إلى نوعين من المخرجات هى المخرجات الكيفية وتشمل المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم وطرق التفكير التى يكتسبها الطالب المتعلم ، وهناك المخرجات الكمية وهو حساب الأعداد التى يخرجها النظام التعليمى وهؤلاء يمكن حسابهم بسهولة ، ولكن لا يسهل حساب ما تعلموه كما وكيفا نتيجة وجودهم فى النظام التعليمى .

٥- التغذية الراجعة Feed Back:

وهى المؤشر على مدى تحقيق الأهداف وفيها نعود إلى المخرجات لنرى إلى أى مدى تحققت فى ضوء المدخلات فإذا ما تطابقت معا ، استمر النظام فى العمل وإن لم يتطابقا يتم تعديل هذه المخرجات من خلال تعديل المدخلات أو العمليات حتى تتطابق المخرجات الفعلية مع المخرجات المستهدفة ، كما أنها تكشف عن مواطن القوة والضعف فى كل جزء من أجزاء النظام وفى ضوء ذلك يتم إجراء تعديلات فى النظام.

(د) المراحل الأساسية لأسلوب تحليل النظم فى تطوير التعليم.

على الرغم من اتفاق معظم الدراسات والكتابات على المراحل الرئيسية لتحليل النظم ، إلا أنه يوجد اختلاف بين هذه الكتابات فى تقسيم المراحل إلى خطوات ، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن البعض قد يدمج خطوتين أو أكثر فى خطوة واحدة ، بينما قد نجد البعض الأخر قد يجزئ الخطوة الواحدة إلى خطوتين أو أكثر ، وفيما يلى عرض لوجهات النظر المختلفة حول هذه الخطوات .

(١) يذكر الرأى أن تطبيق أسلوب تحليل النظم يمر بالخطوات الثلاثة التالية [٢٥]

- مرحلة التصميم : وهى مرحلة تصميم المدخلات التى تدخل فى النظام وتطوره .
- مرحلة التنفيذ : وهى مرحلة تنفيذ النظام والتى تتفاعل خلالها عناصر المدخلات فى شكل عمليات متتابعة لتحقيق المخرجات .
- مرحلة التقويم : وهى مرحلة التقويم الفورى المستمر " التغذية الراجعة" والتقويم النهائى لناتج النظام ، وفيها يعاد إلى المدخلات لتنظيم استمرار النظام

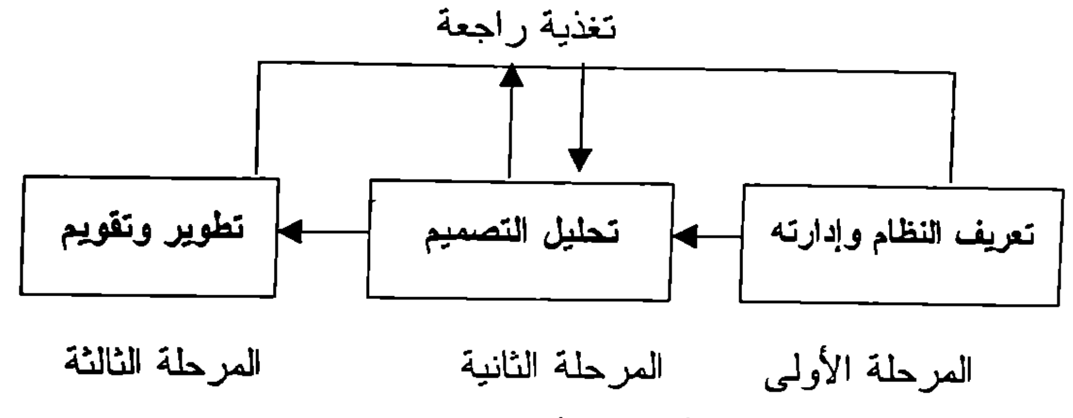
(٢) ويذكر هذا الرأى أن تطبيق أسلوب تحليل النظم فى تطوير الأنظمة التعليمية يمر بالمراحل الثلاثة الرئيسية التالية وهى [٢٦] :-

- تعريف النظام وإدارته ، وخلال هذه المرحلة يتم جمع البيانات والمواد التي تدعم النظام ، واختيار الأشخاص التقنيين والفنيين الذين يدعمون النظام .

- مرحلة التصميم وفيها تحدد وتعرف الأساليب الضرورية لتحديد معايير الأداء ، ومواصفات المواد وقيود التصميم ، والقيود الإجرائية التى تفرضها الصناعة التربوية .

- مرحلة التطوير والتقويم ، وفيها يتم تقويم النموذج لتحديد مدى تحقيق النظام لغرضه كما أضيف لهذه المرحلة التغذية الراجعة للتصحيح المتكرر لجوانب التطوير والتقويم .

ويوضح الشكل التالى المراحل الأساسية لأسلوب النظم فى التطوير التعليمى



شكل (١) المراحل الأساسية لأسلوب النظم فى التطوير التعليمى .

(٣) وفى هذا الرأى تم تقسيم خطوات أسلوب تحليل النظم إلى ست خطوات هى (٢٧) :-

- وضع تصور للنظام أو المشكلة .
- تحديد الأنظمة الفرعية .
- تحديد أهداف النظام .
- وضع الإجراءات البديلة التى يمكن بمقتضاها تحقيق الأهداف .
- اختيار البديل الأفضل .
- تنفيذ النظام .

(٤) ويقسم هذا الرأى أسلوب تحليل النظم إلى ثمانى خطوات هى [٢٨] :

- التعرف على النظام القائم من حيث حدوده ومدخلاته باعتبـــاره موضـــوع التحليل .
- تحديد أهداف النظام ومدخلاته .
- تحديد البدائل المتوفرة لتحقيق الأهداف .
- تحديد عوائق اختيار البديل .
- اختيار أفضل البدائل فى ضوء معايير التكلفة والفاعلية والكفاية .
- بناء نموذج للنظام الجديد .
- تقويم النموذج فى ضوء الأهداف المنشودة .
- تطوير النموذج الجديد .

(٥) وهذا الرأى أكثر شمولا حيث يرى أن أسلوب النظم الجيدة ، لابـــد وأن تشتمل على الخطوات التالية [٢٩] :

المرحلة التمهيدية ، المدخلات والمخرجات ، عمليات التحليل ، البدائـــل (الاختيارات) ، التطبيقات ، الاختيار والتصميم ، أدوات التنفيذ والإدارة ، القضايا التنفيذية والاستراتيجيات ، التقويم والتطوير .

ويتضح من العرض السابق لخطوات أسلوب النظم أنه لا توجد منهجيـــة واحدة لأسلوب النظم ، فأسلوب النظم يمكن أن يطبق بطرق مختلفـــة ، وعلـــى مستويات مختلفة من التعقيد على الرغم من اعتمادها مشتركة علـــى الأســـلوب النظامى .

فمراحل وخطوات أسلوب تحليل النظم تختلف باختلاف وجهات نظر مـن يستخدمه كما تختلف باختلاف طبيعة النظم والمشـــكلات الخاضعـــة للدراســـة والتحليل ، وفى ضوء ذلك فإن خطوات أسلوب النظم من وجهة نظـــر البـــاحث ستكون مرتبطة بطبيعة النظام التعليمى(نظام التعليم الجامعى الخاص فى مصر)

ويرى الباحث أن خطوات أسلوب النظم تتحدد فى الخطوات التالية :-

- الدراسة الأولية للنظام من حيث حدوده وأهدافه ومشكلاته .
- تحليل النظام القائم لمكوناته من نظم فرعية وعلاقاتها ببعضها البعض .
- تصميم النظام الجديد ووضع البدائل والاختيارات .
- اختيار البديل الأفضل .
- التقويم والتغذية الراجعة للوصول إلى الصورة المثلى للنظام .

ثانياً : مكونات النظام التعليمى بالجامعات الخاصة وفقا لأسلوب تحليل النظم

لتشخيص واقع نظام التعليم بالجامعات الخاصة فى مصر بهدف الوقوف على مدى تحقيقه لأهدافه المنوط بها ، والتعرف على أهم المشكلات التى تواجهه من أجل تحسينه وتطويره ، فإن ذلك يتطلب تحليل هذا النظام ويتحقق ذلك من خلال أسلوب النظم فى تطوير التعليم ويتم تحليل نظام التعليم الجامعى الخاص على النحو التالى :-

(أ) أهداف الجامعات الخاصة فى مصر .

تحتل الجامعات المكانة الأولى فى اهتمامات الدول والحكومات لما تمثله من قمة الفكر فى كافة المجالات ، وقد تحددت أهداف الجامعات المصرية بصفة عامة كما جاءت فى قانون تنظيم الجامعات على النحو التالى (٣٠) : -

" تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به ، متوخية فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات ، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة

ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية "

أما أهداف الجامعات الخاصة فى مصر فقد تحددت طبقا " للقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة " فى الآتى [٣١] :-

١- الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى .

٢- توفير التخصصات العلمية الحديثة .

٣- إعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة .

٤- أداء الخدمات البحثية للغير .

٥- توفير أحدث الأجهزة المتطورة فى جميع التخصصات .

ويتضح من العرض السابق أن أهداف الجامعات الخاصة فى مصر طبقاً لقانون إنشائها تتشابه إلى حد كبير مع أهداف الجامعات الحكومية على الرغم من أن هذه الجامعات أنشئت لمواكبة المتغيرات العصرية فى شتى المجالات ومن ثم كان ينبغى أن تتغير أهدافها لتواءم هذه المتغيرات .

ويرى الباحث من خلال مقابلاته الشخصية مع بعض أعضاء هيئة التدريس المنتدبين بالجامعات الخاصة على أن الهدف الحقيقى الذى تقوم عليها هذه الجامعات هو الاستثمار المادى فى مجال التعليم الجامعى من خلال فتح هذا المجال أمام القادرين ماديا لاستكمال دراستهم الجامعية على نفقاتهم الخاصة وما يؤكد ذلك ارتفاع قيمة المصروفات التى يدفعها الطلاب فى هذه الجامعات مع فصل الطلاب الغير قادرين على دفع هذه المصروفات .

(ب) مدخلات نظام التعليم الجامعى الخاص .

يعد المجتمع المصدر الأساسى لمدخلات نظام التعليم بصفة عامة ويمكن تقسيم مدخلات نظام التعليم الجامعى الخاص على النحو التالى :

- العناصر البشرية :(الطلاب – أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم – الإدارة الجامعية)
- العناصر غير البشرية : (المبانى والتجهيزات العامة – المقررات الدراسية ونظام الدراسة – التمويل والاعتمادات المالية) .
- العناصر الضابطة : (نظام القبول والتسجيل – نظام التقييم ومعادلة الشهادات) .

ويمكن تناول هذه العناصر كما يلى :-

١- **العناصر البشرية** : وتمثل أهم مدخلات النظام التعليمى ومنها :

(١-١) الطلاب :

يعد الطلاب المدخلات الرئيسية فى أى نظام تعليمى فتنميتهم هى هدفه الرئيسى ، وتؤثر اتجاهاتهم فى العملية التعليمية بالجامعات الخاصة إلى درجة كبيرة ، فضلا عن أنهم فى النهاية يكونوا المخرجات الرئيسية لأى نظام تعليمى .

ويعكس عدد الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات الخاصة ، الطلب الاجتماعي على هذا النظام فى المجتمع ، بينما يعكس عدد الطلاب المتخرجين من ذلك النظام بالنسبة لعدد الداخلين منهم مدى فاعلية هذا النظام .

وقد بدأت الدراسة فى الجامعات الخاصة الأربعة (موضع الدراسة) عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وفيما يلى بيان إحصائى بأعداد الطلاب المستجدين والمقيدين منذ إنشاء هذه الجامعات الخاصة عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ م .

جدول (٣) : تطور أعداد الطلاب بالجامعات الخاصة من عام ١٩٩٧/٩٦ إلى عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ م [٣٢]

الجامعة		٦ أكتوبر		مصر للعلوم والتكنولوجيا		أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب		مصر الدولية		إجمالي عام	
عدد الطلاب		مستجد	مقيد	مستجد	مقيد	مستجد	مقيد	مستجد	مقيد	مستجد	مقيد
عدد الطلاب خلال الأعوام	٩٧/٩٦	٠ *	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧٥٣	١٩١١
	٩٨/٩٧	٧١٠	١٧٠٢	٥٥٢	٩٦١	١١٦	٢٩٠	١٦٤	٢٤٨	١٥٤٢	٣٢٠١
	٩٩/٩٨	١٨٤٥	٣٥٧١	٩٨٥	١٩٠٨	١٩٥	٤٦٣	١٠٧	٣٣٢	٣١٣٢	٦٢٧٤
	٢٠٠٠/٩٩	٣٦٦٦	٦٨٨١	١٧٢٢	٣٧٢٠	٢٨٣	٦٧٦	٣٦٢	٦٧٧	٦٠٣٣	١١٩٥٤
	٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٦٩٩	٨٧٣٥	٢٤٣٢	٥٩٢٣	٣٢٣	٩٢٧	٦٠٠	١١٨٩	٨٠٤٥	١٦٧٧٤
	٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٢٣٢	١٣٩٦٠	٢٦٥٢	٧٩٧٨	٤٥٦	١٢٨٠	٦٢٩	١٧٢٨	٧٩٦٩	٢٤٩٤٦
	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٢٧٧	١٦٧٤٧	٢٦٦٩	٩٧٥٣	٤٩٩	١٥١١	٧٥٢	٢٢٧٠	٨١٩٧	٣٠٢٨١

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :-

* لم تتوافر البيانات (مستجد-مقيد لعام ٩٧/٩٦) بمركز المعلومات والتوثيق بوزارة التعليم العالى .

- أن عدد الطلاب الملتحقين (المستجدين) بالجامعات الخاصة فى بداية إنشائها ٩٧/٩٦ بلغ ١٧٥٣ طالبا وطالبة وقد ارتفع هذا العدد بعد ست سنوات إلى أن أصبح ٨١٩٧ طالبا وطالبة فى العام الجامعى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنسبة زيادة قدرها ٣٦٧,٦ % وهى زيادة كبيرة جداً ويرجع الباحث هذا الضغط الطلابى على هذه الجامعات الخاصة إلى انخفاض مجموع درجات الالتحاق بها هذا من ناحية ، وعلى الجانب الآخر الضجة الإعلامية الواسعة لهذه الجامعات ومناصرة الرأى العام لها بأنها جامعات تتشابه مع جامعات الدول المتقدمة من حيث جودة العملية التعليمية .
- أن عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة فى بداية إنشائها ٩٧/٩٦ بلغ ١٩١١ طالبا وطالبة وقد ارتفع هذا العدد بعد ست سنوات إلى أن أصبح ٣٠٢٨١ طالبا وطالبة فى العام الجامعى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنسبة زيادة قدرها ١٤٨٤,٦% وهى زيادة تعادل حوالى ١٥ مرة .
- تحتل جامعة ٦ أكتوبر المركز الأول بالنسبة لأعداد الطلاب المقيدين بها حيث تبلغ نسبة الطلاب ٥٥,٣ % من إجمالي الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة ثم جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا والتى تبلغ نسبة طلابها ٣٢,٢ % تليها جامعة مصر الدولية والتى تبلغ نسبة طلابها ٧,٥ % وأخيرا جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب والتى تبلغ نسبة طلابها ٥ % .

ويرجع الباحث ذلك للتباين الواضح فى أعداد الكليات بهذه الجامعات الخاصة ففى جامعة ٦ أكتوبر تبلغ عدد الكليات أربعة عشر كلية فى حين جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا تضم تسع كليات ، بينما جامعة مصر الدولية يبلغ عدد كلياتها سبع كليات وأخير جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب والتى يبلغ عدد كلياتها أربعة كلية .

(١-٢) أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

يأتى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم كأكبر المدخلات وأهمها فى النظام التعليمى بالجامعات الخاصة فى مصر وهم أيضا أكثر هذه المدخلات تكلفة .

ومن المعلوم أن المدرس فى كل المستويات التعليمية يمثل منبع القـــدرة على التغيير والتطوير إذ أنه بحكم تكوينه وفعاليته العلمية والبحثية فإنـــه مؤهـــل ومكلف بالتأثير فى الطالب من خلال أربع اتجاهات هى [٣٣]:-

- أنه يوجه الطالب ويؤكد دوره فى تكوين نفسه من خلال شحذ ثقته بنفســه وقدرته ومسئوليته الاجتماعية .
- ثم يأتى تأثيره وتوجيهه ليكون معينا لخدمة أسرته بعد التخرج .
- وبالتالى يتأكد دوره فى خدمة الوطن ورفع مستوى الحياة لمواطنيه .
- وأخيرا فإنه فى حالة تفوقه يمكنه أن يظهر تأثيره كمواطن عالمى متمـيز ، سواء بقى فى بلاده أو هاجر إلى بلاد أخرى .

ويعد الدور التعليمى من الأدوار الهامة للمدرس الجـــامعى ، ولا يمكـــن الاستغناء عنه لأنه المشرف والموجه الذى يوضح للطالب كل غامض ، ويكـــون واعيا ومرشدا ومعينا وليس مدربا له ، كذلك يكون قادرا على استعمال وســـائل العصر فى كل مراحل التعليم ، مثل التوجيه للاستفادة من الوسائل الإلكترونيـــة وتكنولوجيات التعليم .

وهناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها فى من يعين فى وظـــائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة ومن أهمها [٣٤] :-

١- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٢- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحريـــة فـــى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٣- أن يكون متمتعا بالجنسية المصرية بالنسبة لرئيس الجامعة .

٤- أن يكون قد سبق له شغل وظيفة أستاذ بإحدى الجامعات بالنسبة لوظائف رئيس الجامعة ونوابه ، ورؤساء وعمداء ووكلاء الكليات ، والأقسام ، والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية .

٥- أن يكون عضو هيئة التدريس حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلا من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمى معترف به فى مصر والخارج على درجة علمية معادلة لدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات الحكومية .

والأستاذ الجامعى يستمد أهميته من كفاءته الأكاديمية ، وما يتصل بها من كفاءة فى التدريس والبحث العلمى ، وكذلك ما يرتبط بشخصيته ، ومن المعروف أن مهمة الأستاذ الجامعى الأولى هى التدريس لطلابه .

ويزداد العبء التدريسى على الأستاذ الجامعى بزيادة أعداد الطلاب ، ولذلك فإن وفرة الأساتذة ونوعيتهم تعتبر من الشروط الأساسية لتحسين نظام التعليم الجامعى الخاص .

وفيما يلى بيان إحصائى يوضح أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة فى مصر فى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

جدول (٤) أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة فى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ [٣٥].

الجامعة	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس				أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم
	معين	معار	جملة	منتدب	مدرس مساعد	معيد	طالب بحث	جملة	
٦ أكتوبر	٢٨	٨٩	١١٧	٤٠١	٣٨	١١٠	١٩٩	٣٤٧	٤٦٤
أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	١٩	٨	٢٧	٦٩	٣٩	٤٨	-	٨٧	١١٤
مصر للعلوم والتكنولوجيا	٩١	٥٣	١٤٤	١٨٦	٦١	١١٥	٢٢	١٩٨	٣٤٢
مصر الدولية	٢٣	١١	٣٤	١١٣	١٧	٥٠	١	٦٨	١٠٢
الإجمالي	١٦١	١٦١	٣٢٢	٧٦٩	١٥٥	٣٢٣	٢٢٢	٧٠٠	١٠٢٢

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :-

- تعانى الجامعات الخاصة فى مصر من العجز الشديد فى الهيئة التدريسية بها حيث يبلغ أعضاء هيئة التدريس المعينون فى الأربع جامعات خاصة ٣٢٢ عضو هيئة تدريس فقط مما يضطر هذه الجامعات أن تغطى هذا العجز عن طريق التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الحكومية ، وقد ينتج عن ذلك عدم استمرار أعضاء هيئة التدريس المنتدبين ، لأن مدة التعاقد لا تزيد عن عام واحد إلا فى حالات نادرة ، وعدم الاستمرار هذا ينتج عنه عدم قدرة الجامعة على تأسيس قاعدة للبحث العلمى ، لأن ترك أعضاء هيئة التدريس للجامعة ينتج عنه تعطيل بلا شك فى البحث كما ينتج عنه عدم ارتباط الطالب بجامعته بعد التخرج .

- تحتل جامعة ٦ أكتوبر المرتبة الأولى فى استقطاب أعضاء هيئة التدريس فقد بلغت أعداد أعضاء هيئة التدريس المنتدبين به ٤٠١ عضو هيئة تدريس بنسبة زيادة عن عدد المعينون ٣٤٢,٣٧% من القوة الفعلية بها ، تليها جامعة مصر الدولية بنسبة ٣,٣٢% ثم جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب والتى بلغت نسبة المنتدبين بها ٢,٥٦ % ، وأخير جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بنسبة ١,٢٩ % من القوة الفعلية بها .
- بلغ عدد الهيئة المعاونة (مدرس مساعد – معيد – طالب بحث) بالأربع جامعات خاصة ٧٠٠ عضو منهم حوالى ٥٠% تضمهم جامعة ٦ أكتوبر ، ٢٨% من الهيئة المعاونة تضمهم جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، ١٢% تضمهم جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، وأخيرا حوالى ١٠% تضمهم جامعة مصر الدولية .

وأعداد أعضاء هيئة التدريس ليس لها معنى إلا بمقارنتها بأعداد الطلاب ، فنسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب بالجامعة الخاصة من أهم مؤشرات الحكم على كفاءة العملية التعليمية بها ، وبصفة عامة فإنه كلما قل عدد الطلاب إلى عضو هيئة التدريس كلما اتخذ ذلك مؤشراً إلى جودة العملية التعليمية .

وتتميز الدول المتقدمة بارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب حيث تتراوح ما بين (١/٦) إلى (١/١٢) فى الجامعات المرموقة ولا تقل عن (١/٢٥) فى الجامعات الأخرى [٣٦] .

وقد أشار تقرير اليونسكو إلى أن المعدلات العالمية لنسبة هيئة التدريس إلى الطلاب (١٢:١) فى الدراسات العملية ، (٤٠:١) فى الدراسات النظرية [٣٧]

كما أشار تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى أن جامعة الغد لكى تكون قادرة على تخريج نوعية جيدة من الخريجين وبمواصفات يتطلبها سوق العمل يجب خفض نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بحيث تصل إلى

(١:١٠) فى المحاضرات والدروس النظرية ، وتنخفض هذه النسبة إلـــى (١:٥) فى المعامل والدروس العملية [٣٨] .

ويوضح الجدول التالى نسبة أعضـــاء هيئـــة التدريـــس إلـــى الطـــلاب بالجامعات الخاصة فى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

جدول (٥) أعداد الطلاب بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة [٣٩]

الجامعة	٦ أكتوبر			مصر للعلوم والتكنولوجيا			مصر الدولية			أكتوبر للعلوم الحديثة		
الكلية	الطلاب	أعضاء هيئة التدريس	الطلاب لكل عضو هيئة	الطلاب	أعضاء هيئة التدريس	الطلاب لكل عضو هيئة	الطلاب	أعضاء هيئة التدريس	الطلاب لكل عضو هيئة	الطلاب	أعضاء هيئة التدريس	الطلاب لكل عضو هيئة
الطب والجراحة	٨٩٢	١٩	٤٧	١٣٧٨	٤١	٣٤	-	-	-	-	-	-
الصيدلة	٤٤٥٩	١٣	٣٤٣	٢٩٧٣	١٢	٢٤٨	١٢١٠	٩	١٣٤	-	-	-
طب الأسـنان	٢١٨٩	١٢	١٨٣	١٦٧٢	١٩	٨٨	٩٩	٤	٢٥	-	-	-
العلاج الطبيعى	٤٦٣	٤	١١٦	٥٣٦	١	٥٤	-	-	-	-	-	-
العلوم الطبيعية	٣٦٦	٣	١٢٢		-	-	-	-	-	-	-	-
الهندسـة	١٣٧٤	١٣	١٠٦	١٣٢٨	٢١	٩٣	١١٦	٤	٢٩	٣٦٧	٨	٤٦
الحاسـب الآلى	٥٣٥	٣	١٧٩	٩٨	٣	٣٣	١٢٠	٣	٤٠	١٥٢	٤	٣٨
الإعلام	٥٧٦	٥	١١٥	٧٧٠	١١	٧٠	٢٦٨	٧	٣٨	٣٣٦	٧	٤٨
الاقتصاد والإدارة	١٥١٣	٨	١٨٩	٩٣٠	٢٠	٤٧	٤٠٩	٥	٨٢	٦٥٦	٨	٨٢
اللغات والترجمة	٤٦٤	٢	٢٣٢	٦٨	٧	١٠	٤٨	٢	٣٤	-	-	
السياحة والفنادق	١٨٣	٤	٤٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الفنون التطبيقية	٣٧٢	٩	٤١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التربية	١٦٥٢	١٥	١١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العلوم الاجتماعية	١٧٠٩	٧	٢٤٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	١٦٧٤٧	١١٧	١٤٣	٩٧٥٣	١٤٤	٦٨	٢٢٧٠	٣٤	٦٧	١٥١١	٢٧	٥٦

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :-

- نسبة جملة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاصة إلى جملة عدد الطلاب بها فى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بلغت (١:٩٤) وهى نسبة منخفضة جدا .
- نسبة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاصة إلى الطلاب فى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تتراوح ما بين (١:٥٦ – ١:١٤٣) وهى نسبة منخفضة جداً وقد يرجع الباحث ذلك إلى أن هذه الجامعات حديثة النشأة وما زالت حتى الآن فى طور التكوين .
- تتميز جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب بارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب فقد بلغت (١:٥٦) واحتلت المرتبة الأولى وقد يرجع ذلك إلى قلة عدد كلياتها ومن ثم قلة عدد الطلاب المقيدين بها ، تليها جامعة مصر الدولية بنسبة (١:٦٧) ، ثم جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بنسب (١:٦٨) وأخيرا جامعة ٦ أكتوبر والتى بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب (١:١٤٣) .
- على مستوى كليات الجامعات الخاصة فقد تراوحت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ما بين (١:١٠ – ١:٣٤٣) بكليتى اللغات والترجمة والصيدلة على الترتيب

وتعد نسبة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة إلى عدد الطلاب ب منخفضة جدا سواء على مستوى الكليات أو على مستوى كل جامعة على حـ وذلك بالمقارنة بالمعدلات العالمية .

(١-٣) الإدارة الجامعية .

تعد الإدارة الجامعية من العناصر المهمة فى أداء المهام التربوي وعليها يتوقف نمط أداء المؤسسة الجامعية وكفاءتها ، فهى المسئولة عن الديناه وسرعة التفاعلات بين أطراف العملية التعليمية والتربوية ، ومن ثم فإن جـ الإدارة ومستوى الأداء فيها يؤثر بشكل إيجابي فى تحسين العملية التعليمية .

والإدارة الجامعية تقوم بالعديد من العمليات الأساسية ومنها التخطيط ، واتخاذ القرارات ، والتنظيم والتوجيه ، والإشراف والمتابعة ، وأخيرا التقويم وغيرها ، لذا أصبح من الضروري الاهتمام بتجديد الإدارة فى التعليم الجامعى وتطويرها بحيث تواكب التغيرات التى تطرأ على المنظومة الجامعية .

والإدارة التربوية ذات الكفاءة فى الجامعة تستطيع أن تحقق أهدافها وتضع الضوابط لضمان تنفيذ العمليات المختلفة بأحسن صورة ممكنة وتراقب التنفيذ وتحديد الموارد المالية ومصادر التمويل وبنود الإنفاق ، بالإضافة إلى وضع معايير الأداء ، وكذلك الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة [٤٠] .

وللجامعات الخاصة فى مصر نظام إداري يختلف فى جوانب كثيرة عن النظام الإدارى بالجامعات الحكومية ، وذلك لوجود أصحاب هذه الجامعات فى النظام الادارى بالإضافة إلى نوع العلاقة التى تربط بين هذه الجامعات ، ووزارة التعليم العالى .

فعلى مستوى التعليم الجامعى الحكومى ، هناك مجلس الجامعة ، ويرأسه رئيس الجامعة وعضوية نواب رئيس الجامعة ، وعمداء الكليات والمعاهد ، وأربعة أعضاء من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى والشئون العامة ، وأمين الجامعة [٤١] .

ويعاون رئيس الجامعة ثلاثة نواب يختص كل نائب بشأن من شئون الجامعة والتى تمثل أهدافها الثلاثة ويقوم أقدمهم مقامه عند غيابه ، حيث يوجد نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب والتعليم ، وتائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث ، ونائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

وعلى مستوى الكليات يوجد مجلس الكلية والذى يضم العميد رئيسا لهذا المجلس ، ووكلاء الكلية ، ورؤساء الأقسام ، وأستاذا من كل قسم ، وأستاذا مساعدا ، ومدرسا وثلاثة أعضاء ممن لهم خبرة فى المواد التى تدرس فى الكلية وهذه المستويات الإدارية لها وظائفها ، ومسئولياتها فيما بينها ومع الطلاب

والموظفين ، كما أنها تحكمها علاقات معينة بالمجلس الأعلى للجامعات ، ووزارة التعليم العالى [٤٢] .

أما عن النظام الادارى فى الجامعات الخاصة فهناك مجلس الجامعات الخاصة – مجلس الأمناء لكل جامعة – مجلس الجامعة – مجلس الكلية – ويكون لكل منها مجموعة من الوظائف نوردها على النحو الأتى :-

أ- **مجلس الجامعات الخاصة** ويشكل بوزارة التعليم العالى ويرأسه الوزير المختص ، ويضم فى عضويته [٤٣] :

- اثنين من رؤساء الجامعات الحكومية يتم تعيينهما بقرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- أمين عام مجلس الوزراء .
- أمين المجلس الأعلى للجامعات .
- مستشارى الجامعات الخاصة الممثلين للوزير المختص .
- رؤساء الجامعات الخاصة .
- أربعة من الشخصيات العامة من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- أمين للمجلس يعينه الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ويختص المجلس بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعى الخاص فى إطار التخطيط العام للتعليم العالى والعمل على توجيه هذه السياسة بما يتفق مع حاجة البلاد ، والتنسيق فيما بين الجامعات الخاصة وفيما بينها وبين الجامعات الحكومية

ب- **مجلس الأمناء** والذى يرأسه أحد أصحاب الجامعات الخاصة وغالبا ما يكون أكبر المساهمين فى إنشاء وتمويل الجامعة ، ويحدد القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ وظائف مجلس الأمناء فى المادة السادسة والسابعة والثامنة على النحو الأتى [٤٤] :-

- يشكل مجلس أمناء من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة ، ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين .
- يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصريا .
- يضع مجلس الأمناء بعد أخذ رأى مجلس الجامعة ، اللوائح الداخلية لإدارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها ، وتتضمن القواعد الخاصة استخدام صافى الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقا لميزانيتها السنوية .

ج- **مجلس الجامعة** ويتشكل برئاسة رئيسها ، وعضوية نوابه ، وعمداء الكليات والوحدات البحثية ، ومستشار للجامعة يعينه وزير التعليم ، ويجوز أن يضم المجلس أعضاء لا يزيد عددهم على خمسة من الشخصيات العامة ذوى الخبرة فى شئون التعليم .

ويختص مجلس الجامعة الخاصة بصفة عامة بما يأتى (٤٥) :

- تسيير الشئون العلمية والبحثية والإدارية للجامعة .
- تحديد شروط القبول ، وأعداد الطلاب ، والمصروفات الدراسية وذلك بكل كلية .
- وضع القواعد الخاصة بالمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين .
- وضع القواعد الخاصة بالبعثات ، والإجازات الدراسية ، والإيفاد للمنح الأجنبية .
- تنظيم شئون خدمات الطلاب ، وشئونهم الثقافية والرياضية والاجتماعية .
- تحديد قواعد اختيار عمداء ووكلاء الكليات ، والوحدات البحثية ، وأعضاء مجالسها .
- تعيين أعضاء هيئة التدريس وندبهم .

-تحديد اختصاصات العمداء والوكلاء وأعضاء هيئات التدريس والبحث ، واختصاصات ونظم العمل باللجان المتخصصة .

- وضع نظم المحاضرات ، والبحوث ، والتمرينات العملية ، ونظم الامتحانات .

- منح الدرجات والشهادات العملية ، واقتراح منح الدرجات الفخرية .

- متابعة تنفيذ السياسة العامة للجامعة ، وتابعة توصيات المؤتمرات العلمية .

- إعداد مشروعات اللوائح الداخلية لتسيير أعمال الجامعة والخاصة بالشئون المالية ، والشئون الإدارية ، وشئون العاملين ، وشئون التعليم والطلاب في كل كلية أو وحدة بحوث ، ولوائح المكتبات والمعامل وغيرها من المنشآت الجامعية .

- اقتراح خطة الدراسة ومواعيد بدايتها ونهايتها ، ونظام الفصول الدراسية ، والساعات المعتمدة لكل شهادة ، ومناهجها ، والعطلات ، ووقف الدراسة وعودتها .

- إعداد مشروع ميزانية الجامعة .

- تنفيذ قرارات مجلس الأمناء .

- دراسة وإبداء الرأى فى المسائل الأخرى التى يحيلها إليه مجلس الأمناء .

د- **مجلس الكلية** أو وحدة البحوث أو القسم ويتشكل برئاسة العميد ، وعضوية الوكيل ، وأقدم خمسة أساتذة .

ويجوز أن يضم المجلس أعضاء لا يزيد عددهم على أربعة من الشخصيات العامة ذوى الخبرة فى شئون التعليم يعينهم مجلس الأمناء .

ويختص مجلس الكلية أو وحدة البحوث أو القسم بصفة عامة بما يأتى [٤٦] :

- تسيير الشئون العلمية والبحثية والإدارية للقسم أو الكلية أو وحدة البحوث .

- إقرار المحتوى العلمى لمقررات الدراسة فى القسم أو الكلية أو وحدة البحوث .

- تحديد مواعيد الامتحانات ، ووضع جداولها ، وتوزيع أعمالها ، وتشكيل لجانها ، وتحديد واجبات الممتحنين ، وإقرار مداولات لجان الامتحان ونتائج الامتحان .
- اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس وندبهم .
- اقتراح نظم المحاضرات والبحوث ، والتمرينات العملية ، ونظم الامتحانات وغيرها.
- اقتراح منح الدرجات والشهادات العلمية .
- الترشيح للبعثات ، والإجازات الدراسية والإيفاد على المنح الأجنبية .
- دراسة وإبداء الرأى فى المسائل الأخرى التى يحيلها إليه مجلس الجامعة .

ويتضح ما سبق أن النظام الادارى بالجامعات الخاصة تتركز سلطاته فى مجلس الأمناء فله العديد من الصلاحيات والتى تمتد من أحقية وتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام ، إلى أحقيته فى وضع اللوائح الداخلية لإدارة شئون الجامعة ، ويؤكد ذلك على مدى النفوذ والصلاحيات التى يتمتع بها أصحاب هذه الجامعات فى حرية وإدارة شئون جامعاتهم بالطريقة التى تضمن لهم حسن استثمار أموالهم ، ومن الجدير بالذكر أن جماعة المؤسسين هى التى تضع اللائحة الخاصة بتشكيل مجلس الأمناء .

<u>٢-العناصر غير البشرية :</u>

(٢-١) التمويل والمصروفات :

تختلف الجهات التى تمتلك الجامعة الخاصة وتديرها ، من دولة لأخرى ففى بعض الحالات تملك الجامعة وتديرها منظمة راعية ، وفى حالات أخرى يمتلكها ويديرها أعضاؤها الأكاديميون والإداريون ، وفى حالات ثالثة يمتلكها ويديرها مجلس للأمناء ، وقد يتكون جزئيا من أكاديميين ، أو قد يسيطر عليه أفراد من خارجها [٤٧] .

وتخضع الجامعات الخاصة فى مصر فى ملكيتها وإدارتها إلـــى الحالـــة الثالثة وهى مجلس الأمناء ، وتعطى هذه الملكية للجامعة الخاصة قدرا كبيرا مــن الاستقلالية والحرية الأكاديمية .

والجامعة الخاصة بمصر ، تدير أموالها بنفسها ، وتحـــدد مصروفاتـــها الدراسية ، وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والبات والمنـــح التـــى تحقق أغراضها سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها ، بما يفق ومصالح البلاد ، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل (٤٨) .

ويكون للجامعة الخاصة ميزانية سنوية خاصة تحدد إيراداتها ونفقاتـــها ، وتتضمن توزيع صافى الفائض الناتج عن نشاطها طبقا للقواعد المقررة فى هـــذا الشأن وبما يحقق دعم احتياطى الجامعة وتحسين الخدمة التعليمية بها ، وتوزيـــع نسبة من هذا الفائض على المساهمين فى إنشاء الجامعـــة ، ولا يجـــوز ســـحب الأموال المودعة لحساب الجامعة الخاصة أو التصرف في ممتلكاتها لغير مصلحة الجامعة (٤٩) .

وحيث أن الجامعات الخاصة جامعات استثمارية ربحيـــة ، كمـــا أنـــها جامعات حديثة النشأة ، فإنها تعتمد على حد علم الباحث على مصدر شبه وحيد فى تمويلها وهو المصروفات الدراسية التى تدفعها الطلاب ، وهى مصروفـــات عالية جدا لا يتحملها إلا أبناء الطبقات الميسورة مما يكون له تأثيرات سلبية على المجتمع بصفة عامة ، فقد تصل هذه المصروفات خاصة فى الكليات العمليـــة ، وكليات القمة كما يطلق عليها إلى حوالى مائة ألف جنيه أو أكثر فى نهاية مـــدة الدراسة بكلية ما مثل كلية الطب ، وباعتبار أن الطالب سوف يسير فى الدراســـة بدون رسوب ، أو بدون دروس خصوصية ، وهذه القيمة لا تتحملها إلا بعـــض الأسر ذات الثراء الكبير فى المجتمع المصرى ، وربما يؤكد ذلك علـــى طبقيـــة التعليم .

ويمكن توضيح المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب فى كل الكليات بالجامعات الخاصة على النحو الأتى :

جدول (٦) مصاريف الطلاب بجميع الكليات بالجامعات الخاصة للفصلين الدراسيين[٥٠]

م	الكلية	٦ أكتوبر	مصر للعلوم والتكنولوجيا	مصر الدولية	أكتوبر للعلوم الحديثة
١	الطب والجراحة	٣١٥٠٠	٢٠٠٠٠- ٢٥٠٠٠	—	—
٢	الصيدلة	٢٢٠٠٠	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠	—
٣	طب الأسنان	٢٣٥٠٠	١٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	—
٤	العلاج الطبيعى	١٣٠٠٠	٨٠٠٠	—	—
٥	العلوم الطبية	٦٥٠٠	—	—	—
٦	الهندسة	١٧٠٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠٠	١٨٤٠٠
٧	الحاسب الآلى	١٢٠٠٠	٦٠٠٠-٨٠٠٠	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠
٨	الإعلام	١٠٥٠٠	٦٠٠٠-٨٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧٤٠٠
٩	الاقتصاد والإدارة	٨٥٠٠	٦٠٠٠-٨٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧٤٠٠
١٠	اللغات والترجمة	٨٥٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—
١١	السياحة والفنادق	٦٥٠٠	—	—	—
١٢	الفنون التطبيقية	٥٥٠٠	—	—	—
١٣	التربية	٤٥٠٠	—	—	—
١٤	العلوم الاجتماعية	٤٥٠٠	—	—	—

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :-

- بالنسبة لقطاع كليات العلوم الطبية : فتبلغ قيمة مصروفات كلية الطب حوالى ٣١,٥ ألف جنيها فى جامعة ٦ أكتوبر بينما حوالى ٢٥ ألف جنيها بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وتقدر بحوالى ٢٣,٥ألف جنيها بكلية طب الأسنان وذلك فى جامعة ٦ أكتوبر بينما تصل إلى ٢٤ ألف جنيها بجامعة مصر الدولية وتنخفض فى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا لتصل إلى ١٥ ألف جنيها ، بينما

تصل المصروفات فى كلية الصيدلة بجامعة مصر الدولية إلى ١٨ألف جنيـــها و ١٥ ألف جنيها بجامعة مصر للعلوم و ٢٢ ألف جنيها بجامعة ٦ أكتوبر ، أما فى كلية العلاج الطبيعى والتى توجد فى جامعتى ٦ أكتوبر وجامعة مصــر للعلــو والتكنولوجيا فتقدر مصروفات الدراسة الأولى ١٣ ألف جنيها وفى الثانية ثمانيـا ألف جنيها ، وأخيرا توجد كليه العلوم الطبية التطبيقية بجامعة ٦ أكتوبـــر فقــد وتقدر مصروفات الدراسة بها ستة آلاف ونصف جنيها مصرى سنويا .

- وفى قطاع كليات الهندسة وعلوم الحاسب الآلى ، فتقدر مصروفات الدراسة بكلية الهندسة فى جامعة ٦ أكتوبر ١٧ ألف جنيـــها وبجامعـــة مصـــر للعلـــو والتكنولوجيا ١٢ألف جنيها بينما تزيد عن ١٨ ألف فى جامعة أكتوبـــر للعلـــو الحديثة والآداب ، وتبلغ ١٨ألف جنيها بجامعة مصر الدولية .

أما مصروفات كلية علوم الحاسب ونظم المعلومات فهى تقدر ١٢ ألـــف جنيها فى جامعة ٦ أكتوبـــر ، وتقـــدر المصروفـــات بجامعـــة مصـــر للعلـ والتكنولوجيا حوالى ٨ ألف جنيها بينما تبلغ فى جامعة أكتوبـــر للعلـــوم والآدا الحديثة بحوالى ١٨ألف جنيها ، وتنقص هذه القيمة فى جامعة مصر الدولية حيد تصل المصروفات بها إلى ١٥ ألف جنيها مصرى سنويا .

- وبخصوص مصروفات كلية الإعلام فإن أعلى قيمة لها فى جامعة أكتوبـ للعلوم الحديثة والآداب ١٧,٤٠٠ ألف جنيها ، ثم تنخفض قليلا لتصل إلـــى ألف جنيها فى جامعة مصر الدولية ، بينما تنخفض أكثر فى جامعة ٦ أكتوبـــ لتصل إلى ١٠,٥ ألف جنيها أما كلية الاعلام بجامعة مصر للعلوم والتكنولوج فالمصروفات تتراوح ما بين (٦-٨) ألف جنيها مصرى سنويا .

- وبالنسبة لكلية الاقتصاد وعلوم الإدارة ، فالمصروفات الدراسية لـــها ف جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ١٧٤٠٠ جنيها ، وفى جامعة مصر الدو ١٥ ألف جنيها ، وتقدر مصروفات تلك الكلية بجامعة مصر للعلوم والتكنولو

بحوالى ثمانية آلاف جنيها ، أما فى جامعة ٦ أكتوبر فتقدر بحوالى ٨٥٠٠ جنيها مصرى سنويا .

- وفيما يتصل بكلية اللغات والترجمة ، فإن أعلى قيمة مصروفات لها فى جامعة مصر الدولية ١٥ألف جنيها ، بينما تقدر المصروفات بجامعة ٦ أكتوبر ٨٥٠٠ ألف جنيها ومصر للعلوم والتكنولوجيا بحوالى خمسة آلاف جنيها مصرى سنويا .
- أن جامعة ٦ أكتوبر تضم أربع كليات لا يوجد لها نظير فى الجامعات الخاصة الأخرى ، وتلك الكليات هى : كلية الفنون التطبيقية ومصروفاتها ٥٥٠٠ جنيها ، وكلية التربية ٤٥٠٠ جنيها ، وكلية العلوم الاجتماعية ٤٥٠٠ جنيها ، وكلية السياحة والفنادق وتقدر مصروفاتها ٦٥٠٠ جنيها مصرى سنويا .
- هناك تباينا فى قيمة المصروفات الدراسية على مستوى الجامعات الخاصة الأربع فى مصر ويرجع ذلك إلى الحرية التامة التى تتمتع بها كل جامعة فى تحديد الرسوم الدراسية التى تراها مناسبة وفقا لإمكاناتها المادية والبشرية .

ومما هو جدير بالذكر أن هناك رسوما إضافية أخرى يدفعها الطلاب ، مثل رسوم للطلاب الباقين ، ورسوم للامتحان ، ورسوم للمدينة الجامعية للراغبين فى الإقامة بها ، وتأمين دراسى وكذلك رسوم للمواصلات .

وعلى سبيل المثال فى جامعة ٦ أكتوبر فإن المعاملات المالية الإضافية للطلاب (٥١) تتحدد على النحو التالى :-

أ- **الرسوم الدراسية للطلاب الباقين للإعادة ويوضحها الجدول التالى .**

جدول(٧) الرسوم الدراسية للطلاب الباقين بجامعة ٦ أكتوبر

م	الكلية	طلاب راسبون فى نصف المواد أو أقل	المواد الزائدة عن نصف المواد (للمادة الواحدة)
١	الطب والجراحة	١٢٥٠٠	٢٥٠٠
٢	الصيدلة	٧٥٠٠	١٠٠٠
٣	طب الأسنان	٧٥٠٠	١٠٠٠
٤	العلاج الطبيعى	٤٥٠٠	١٠٠٠
٥	العلوم الطبيعية	٢٥٠٠	٢٥٠
٦	الهندسة	٦٠٠٠	١٠٠٠
٧	علوم الحاسب	٤٥٠٠	٥٠٠
٨	الإعلام	٤٠٠٠	٥٠٠
٩	الاقتصاد والإدارة	٣٢٥٠	٥٠٠
١٠	السياحة والفنادق	٣٠٠٠	٥٠٠
١١	اللغات والترجمة	٢٥٠٠	٥٠٠
١٢	الفنون التطبيقية	٢٠٠٠	٢٥٠
١٣	التربية	١٢٥٠	٢٥٠
١٤	العلوم الاجتماعية	١٠٠٠	٢٥٠

ب - **الرسوم الإضافية ويوضحها الجدول التالى :**

جدول(٨) الرسوم الدراسية الإضافية للطلاب بجامعة ٦ أكتوبر

م	البيان	المقررات العملية	المقررات النظرية
١	مقابل استهلاك معدات وأدوات	١٠٠٠	---
٢	مقابل شهادة التخرج (البراءة الجامعية)	٢٥٠	٢٥٠
٣	مقابل شهادة تقديرات مترجمة	١٠٠	١٠٠
٤	مقابل شهادة مؤقتة	٥٠	٥٠
٥	مقابل طلب التحاق طلاب مستنفذين مرات الرسوب	١٠٠	١٠٠

تابع جدول(٨) الرسوم الدراسية الإضافية للطلاب بجامعة ٦ أكتوبر

م	البيان	المقررات العملية	المقررات النظرية
٦	مقابل ملف التقدم للدراسات العليا(استمارة التحاق)	١٠٠	١٠٠
٧	كارنية الطالب للإصدار الثانى	٣٠	٣٠
٨	رسوم الامتياز للكليات الصحية والطبية (الطب-طب الأسنان – العلاج الطبيعى)	٥٠٠٠	—
٩	مصاريف مشروع التخرج لطلاب كليات (الهندسة-الحاسب –الفنون التطبيقية – السياحة والفنادق)	٥٠٠	—

ج – تأمين دراسى .

يدفع الطلاب بجميع الكليات فيما عدا كليتى التربية والعلوم الاجتماعية تأمين دراسى قيمته ١٠٠٠ جنيه دفعة واحدة ويطبق ذلك على الطلاب المقيدين بالفرقة الأولى .

د – رسوم السكن والمواصلات كالآتى :

- رسوم سكن الطالب فى حجرة مفردة ١٤٠٠٠ جنيها .
- رسوم سكن الطالب فى حجرة مزدوجة ٩٠٠٠ جنيها .
- رسوم تأمين سكن ١٠٠٠ جنيها .
- رسوم مواصلات ١٧٠٠ جنيها .

على أن يسدد رسم النقل والسكن دفعة واحدة بشرط سداد المصروفات الدراسية أولا .

هـ- من حيث المنح والإعفاءات الدراسية

تقوم إدارة شئون الطلاب بحصر كامل للطلاب المستفيدين من المنح والإعفاءات المعلن عنها ، وترصد لحساب الطلاب وتعتمد قبل بداية العام الدراسى للطلاب القدامى وعند التحاق الطلاب الجدد على النحو التالى :-

١- بالنسبة للطلاب المقبولين (المستجدين) بالكليات العملية والحاصلون على مجموع :

أ- ٩٥ % فأكثر يتم خصم ٢٥ % من المصروفات الدراسية .

ب- ٩٠ % حتى أقل من ٩٥% يتم خصم ٢٠ % من المصروفات الدراسية

ج - ٨٥ % حتى أقل من ٩٠% يتم خصم ١٥ % من المصروفات الدراسية

٢- بالنسبة للطلاب المقبولين (المستجدين) بالكليات النظرية والحاصلون على مجموع :

أ- ٩٠ % فأكثر يتم خصم ٢٥ % من المصروفات الدراسية .

ب- ٨٥ % حتى أقل من ٩٠% يتم خصم ٢٠ % من المصروفات الدراسية

ج - ٧٥ % حتى أقل من ٨٥% يتم خصم ١٥ % من المصروفات الدراسية

٣- بالنسبة للطلاب أوائل الدفعة (المنقولين) من فرقة إلى فرقة أعلى شريطة الحصول على تقدير عام جيد جدا على الأقل .

أ- الأول ٥٠% خصما من المصروفات الدراسية بحد أقصى ٥٠٠٠ جنيها

ب- الثانى ٣٠% خصما من المصروفات الدراسية بحد أقصى ٣٠٠٠ جنيها

ج - الثالث ٢٠% خصما من المصروفات الدراسية بحد أقصى ٢٠٠٠ جنيها .

(٢-٢) المقررات الدراسية ونظام الدراسة .

تتوقف نوعية الطالب الجامعى على مدى أصالة البرامج وجودة المناهج من حيث المستوى والمحتوى والطريقة ، وإلى أى مدى ترتبط هذه المناهج والمقررات الدراسية بالعصر ومتغيراته وبالبيئة ومشكلاتها ، وكذلك إلى أى مدى تعكس هذه المناهج الشخصية القومية للمجتمع ، ومن ثم فإنه كلما زاد الارتباط بين المقررات الدراسية والواقع كلما زادت فعالية التعلم ، وأدرك المتعلم قيمة ما تعلمه فى الحياة العملية .

ومن ثم فإن رفع كفاءة التعليم الجامعى الخاص تحتاج إلى أنماط وصور جديدة من المناهج والبرامج الدراسية يلزم لإعدادها خبراء متخصصون لديهم خبرة ورؤية واضحة من منظور التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تسود العالم ، وأن تنمى هذه المقررات لدى الطلاب مهارات التعلم الذاتى والتحليل المنطقى والاستنباط .

وبالرغم من أن القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ فى يؤكد أن الجامعات الخاصة تعمل على توفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات ، كما تحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة (٥٢) من خلال تركيزها على العلوم المستقبلية والتخصصات النادرة إلا أن واقع معظم التخصصات الموجودة حاليا بالجامعات الخاصة صورة مكررة من التخصصات المتوافرة بالجامعات الحكومية ، ففى غالبية كليات الجامعات الخاصة تضم تخصصات معينة يمكن إجمالها فيما يلى (٥٣) :-

١- **كلية الهندسة** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

هندسة الحاسب الآلى - الهندسة المعمارية - هندسة التشييد - الهندسة الكهربائية الهندسة الصناعية - الميكاترونيك وهى نفس التخصصات الموجودة بالجامعات الحكومية .

٢- **كلية الاقتصاد والإدارة** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

العلوم السياسية - المحاسبة - الاقتصاد - إدارة الأعمال ويتضح من هذه التخصصات أنها تماثل تماما تخصصات كليات التجارة بالجامعات الحكومية إلا أنها هنا تسمى بكلية الاقتصاد والإدارة .

٣- **كلية الإعلام وفنون الاتصال** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

العلاقات العامة والإعلان ، الإذاعة والتليفزيون ، الصحافة وهى نفس التخصصات بكلية الإعلام بجامعة القاهرة وتخصص إعلام بكليات الآداب ، وحقيقة الأمر أن تخصص الإعلام نادرا فى الجامعات الحكومية باقتصاره على

كلية الإعلام فقط بجامعة القاهرة على الرغم من ثـــورة الاتصـــالات والأقمـــار الصناعية .

٤- **كلية الطب والجراحة** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

الأمراض الصدرية-الأمراض الجلدية-الأمـــــراض الباطنـــة-أمــــراض الأطفال-الميكروبيولوجيا-الكيمياء الحيوية-الفارماكولوجيـــا-جراحـــة القلـــب-الهستولوجيا-الفسيولوجيا-الباثولوجيا-الطفيليات-التشريح ، وكما يتضح فإن الكلية تضيف كلمة (والجراحة) باعتبار أنها كلية من نوع جديد ، أما الأقسام فهى أقسام تتوافر بالجامعات الحكومية .

٥- **كلية اللغات والترجمة** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

اللغة الإنجليزية-اللغة الفرنسية-اللغة الأسبانية-اللغـــة الألمانيـــة وهـــذه التخصصات وغيرها متوافرة بالجامعات الحكومية من خلال كليات مختلفة .

٦- **كلية نظم المعلومات وعلوم الحاسب الآلى** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

علوم الحاسب-نظم المعلومات وهى تخصصـــات متوفـرة بالجامعـــات الحكومية .

٧- **كلية العلاج الطبيعى** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

جراحة الأعصاب والعظام-الأمراض الصدرية-النساء والأطفال-العـلاج الطبيعى-العلوم الأساسية-الأعصاب-الباطنة-القلب

٨- **كلية الصيدلة** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

الصيدلة الصناعية-العقاقير والنواتج الطبيعية =الأدوية والسموم والكيمياء الحيوية-الميكروبيولوجيا-وكلها تخصصات متوفرة فى الجامعات الحكومية .

٩- **كلية طب الأسنان** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

التركيبات الصناعية-التيجان والكسور-العلاج التحفظى-أسنان الأطفـال-تقويم الأسنان-علاج الجذور-الهستولوجيا-الفسيولوجيا-جراحة الفم- طب الفـــم وكلها تخصصات متوفرة فى كافة أنواع التعليم الجامعى .

١٠ - **كلية العلوم الطبية** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

الأجهزة الطبية-المختبرات الطبية-الأشعة وكلها تخصصات متوفرة في معاهد التمريض العليا والمتوسطة الحكومية .

١١ - **كلية العلوم الاجتماعية** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

المكتبات والمعلومات-العلوم السياسية-علم النفس-المسرح وكلها تخصصات متوفرة فى كافة أنواع التعليم الجامعى والعالى من خلال كليات مختلفة .

١٢ - **كلية التربية** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

اللغة الإنجليزية-اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-الحاسب الآلى-اللغة العربية-البيولوجيا-الرياضة-الطفولة وكلها تخصصات تمثل تكرارا لنفس تخصصات كليات التربية بالجامعات الحكومية .

١٣ - **كلية السياحة والفنادق** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

الدراسات السياحية-الإرشاد السياحى-إدارة الفنادق وكلها تخصصات مكررة لنفس الأقسام المتوافرة بكلية السياحة والفنادق بالجامعات الحكومية .

١٤ - **كلية الفنون التطبيقية** وتشمل الكلية الأقسام الآتية :-

الفوتوغرافيا والسينما والتليفزيون-التصميم الداخلى والأثاث-الإعلان وكلها تخصصات مكررة لنفس الأقسام المتوافرة بكلية الفنون التطبيقية بالجامعات الحكومية .

وفى ضوء ما سبق يتبين أن جميع التخصصات السابقة مطابقة تماما لما هو موجود بالجامعات الحكومية والمعاهد العالية الحكومية وبعض المعاهد المتوسطة ، وبالتالى لا يوجد التمييز فى هذا المجال عن غيرها من مؤسسات التعليم العالى ، وهو إحدى المبررات الذى على أساسه أنشئت الجامعات الخاصة ، ومن ثم نجد أن الجامعات الخاصة بوضعها الراهن وبتخصصاتها هى مجرد تعليم لأعداد من الطلاب الذين لا يقبلون بالجامعات الحكومية ، ولديهم القدرة

المالية على دفع مصروفات هذه الجامعات ، وليست لسد حاجة المجتمع من تخصصات نادرة غير موجودة بالجامعات الحكومية .

وتعتمد الجامعات الخاصة فى معظم كلياتها وتخصصاتها على اللغة الإنجليزية فى تدريس مقرراتها الدراسية ، كما أن الباحث لاحظ أن معظم المطبوعات والمنشورات الجامعية باللغة الإنجليزية ، بل والحوار فيما بين الطلاب وجميع عناصر العمل الأكاديمى يتم باللغة الإنجليزية .

وربما يرجع ذلك إلى اعتماد هذه الجامعات على مخرجات مدارس اللغات الخاصة ،وبعض الطلاب الأجانب، أو المصريين الذين كانوا مقيمين خارج مصر وربما يرجع السبب فى ذلك إلى التغيرات الاقتصادية العالمية ، حيث الحاجة إلى خريجيين يجيدون اللغة الإنجليزية ويتطلبهم سوق العمل فى القطاع الخاص .

وتعتمد الجامعات الخاصة الأربع على نظام الفصلين الدراسيين ، وتسير الدراسة فى معظمها (جامعة أكتوبر للعلوم والآداب الحديثة – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا – جامعة مصر الدولية) على نظام الساعات المعتمدة " والذى يسمح للطلاب بالتخطيط الجيد للمواد التى يختارونها ، وتقدم برامج ومناهج متميزة معترف بها محليا وعالميا ، ويمكن للطالب تحويل جميع الساعات الدراسية المعتمدة إلى أى من الجامعات العريقة فى المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية التى تطبق نفس النظام طبقا لاتفاقات التعاون المبرمة " (٥٤) .

ويتم وفقا لنظام الساعات المعتمدة تحديد متطلبات التخرج فى كل تخصص فى صورة وحدات قياسية تسمى الساعات المعتمدة ، فالسنة الدراسية مقسمة إلى فصلين دراسيين كل منهما ستة عشر أسبوعا دراسيا بخلاف فترة الامتحان ، كما يوجد فصل دراسى صيفى اختيارى مدته ثمانية أسابيع يمكن للطالب خلاله تعويض المواد التى تخلف فيها أو دراسة مقررات جديدة تخفف العبء الدراسي فى الفصول التالية ، والقيمة الأكاديمية لكل منهج دراسى تعتمد

على عدد ساعاته المعتمدة فكل ساعة دراسية تمنح بناء على حضور ساعة من المحاضرات كل أسبوع طوال الفصل الدراسي أو بحضور المعمل أو الوقت العملى لمدة ساعتان أو ثلاث ساعات أسبوعيا [٥٥] .

ويتيح نظام الساعات المعتمدة للطالب أن يختار من بين المقررات الدراسية المطروحة ما يراه مناسبا لاستعداداته وحاجاته التعليمية وتوجد فى هذا النظام عادة أنواع ثلاثة من المقررات [٥٦] :-

١- مقررات إجبارية : وهى مقررات يتحتم على الطالب دراستها ، ولا يسمح له بالتخرج إلا إذا درسها ونجح فيها ، وغالبا ما تشمل هذه المقررات المواد الأساسية الضرورية لأعداد الطالب إعدادا متكاملا فى حياته الجامعية ، كما تتناول أساسيات المواد التى يتخصص فيها الطالب .

٢- مقررات اختيارية : وهى مقررات تطرح أمام الطلاب ، حتى يمكن للطالب الاختيار منها داخل مواد تخصصه الإجبارية ، وقد يطرح على مستوى الكلية مقررات اختيارية فى حدود ضيقة تكون موضوعاتها بحيث تمس حياة الطالب وحياة مجتمعه المحلى أو الإقليمي .

٣- المتطلب السابق للمقرر : حيث تقوم المقررات المطروحة حسب الساعات المكتسبة على أساس من التسلسل والتكامل ، وعليه فإن دراسة بعض هذه المقررات قد يحتاج إلى دراسة مقررات تسبقها ، ولا يسمح للطالب بدراسة مقرر تتطلب دراسته مقررا سابقا له إلا إذا استكمل دراسة هذا المقرر السابق .

ويقوم المرشد الأكاديمى بدور هام فى نظام الساعات المعتمدة إذ يساعد الطالب على اكتشاف مواهبه وقدراته بتقديم النصح والإرشاد دون إجبار لكى يختار الطالب مساره فى التعليم بصورة صحيحة ، وتعمل الجامعات الخاصة على توفير العدد الكافى من الأساتذة للقيام بهذه المهمة للطلاب طوال فترة

دراستهم الجامعية ، كذلك يعاون هؤلاء الأساتذة الطلاب فى اختيار تخصصاتهم الدقيقة بما يتفق وميولهم .

وباستقراء واقع الإرشاد الأكاديمى بالجامعات الخاصة بمصر عن طريق المقابلات الشخصية التى أجراها الباحث مع العديد من الطلاب أثناء الزيارات الميدانية ، لاحظ الباحث أن الإرشاد الأكاديمى غالبا ما يقتصر على مرحلة التسجيل للمقررات ولا يستمر أثناء سنوات الدراسة بالصورة المرجوة لمساعدة الطلاب فى التغلب على المشكلات التى تواجههم فى الدراسة أو المتصلة بتحصيلهم الدراسى .

ويتضح مما سبق أن نظام الساعات المعتمدة نظام مرن ومتجدد يحفز كلا من الأساتذة والطلاب على العمل النشط ، كما أنه يراعى الفروق الفردية بين الطلاب ، فهو يمكن الطالب المتفوق من زيادة عدد ساعات الدراسة مما يقلل من الفترة الزمنية اللازمة للتخرج ، بالإضافة إلى أن هذا النظام يقلل من الفقد أو الهدر فى التعليم الجامعى وهو تعليم -باهظ التكاليف- .

ففى النظام التقليدى بالجامعات الحكومية قد يضطر الطالب إلى الرسوب أو الإعادة سنة أو سنتين ، ويترتب على هذه الإعادة أو هذا الرسوب مضاعفة أو تكرار الجهد والوقت والمال ، أما فى نظام الساعات المعتمدة فإنه لا يفرض مواد معينة يتحتم على كل الطلاب دراستها فى مدة محددة ، وإنما يطرح أمامهم مجموعة من المواد والبدائل ، وكل طالب يختار منها العدد الذى يناسب استعداداته وظروفه .

(٢-٣) الأبنية الجامعية والتجهيزات العامة .

يتزايد الاهتمام بالمبنى فى الوقت الحاضر لكونه أحد المستلزمات الأساسية لتنفيذ أنشطة العملية التربوية وإنجاز فعالياتها المختلفة ، وعلى نوعية بنائه ، وسعة مشتملاته وطاقة استيعابه ، يتوقف إلى حد كبير سير العمل التربوى فى الجامعة ، وتحقيق الأهداف المرسومة لها .

وتتوقف كفاءة العملية التعليمية على مرونة المبنى الجامعى بما يحتويه من قاعات للدرس ومرافق حيوية ، وأماكن لممارسة الأنشطة الطلابية المختلفة ، بالإضافة إلى موقعه بحيث يكون فى منطقة آهلة بالسكان ومنطقة جذب حتى لا يكلف الطلاب مشقة الانتقال وزيادة التكاليف .

وبالنظر إلى الجامعات الخاصة موضوع الدراسة فقد لاحظ الباحث من خلال زياراته الميدانية بأن هذه الجامعات تقع فى أماكن متميزة ومناطق صناعية بالدرجة الأولى مما يساعد على ربط هذه الجامعات بالمجتمع المحلى .

فمن حيث الموقع الجغرافى فتشغل جامعة ٦ أكتوبر موقعا متميزا فى مدخل مدينة السادس من أكتوبر حيث قرب الجامعة من التجمعات التجارية ، وتجمعات الأنشطة والترويح ، وتربطها شبكة طرق ومواصلات متميزة بكل من مدينتى الجيزة والقاهرة .

وتشغل الجامعة مساحة تقرب من ٤٠ فدانا تتوزع فيها كلياتها المختلفة ومبانيها الإدارية والمصممة على أحدث مستوى وأنظمة معلومات عصرية وتحتوى على معامل مختلفة ، كما تضم الجامعة مستشفى تعليمى وعلاجى تم بناؤه وتجهيزه حسب أرقى الأنظمة العصرية إلى جانب فندق كبير والعديد من المطاعم والكافتريات والصالات الرياضية ، والعيادات الطبية ، وغير ذلك من الأنشطة التى تلبى احتياجات الطلاب [٥٧] .

وهكذا يتوافر لهذه الجامعة مقومات الإنشاء بالقدر المناسب ، خاصة كجامعة حديثة الإنشاء ، حيث يتوافر فيها المكان المقبول ليكون جامعة ، وعلى

مساحة تراعى التعليم والأنشطة الطلابية والإدارة والبحث ، كما أن وجودها في مدينة صناعية كمدينة السادس من أكتوبر يحقق لها توافر قدر كبير من التفاعل بينها وبين المجتمع التى تتواجد فيه حيث المشروعات الكبرى والمصانع التى يمكن أن يتدرب فيها الطلاب .

أما جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا فإنها تتشابه فى موقعها وتجهيزاتها العامة مع جامعة ٦ أكتوبر ، فهى تقع فى منطقة تسمى "بالحى المتميز" فى مدينة السادس من أكتوبر وهو اسم يليق بالمنطقة ، فموقعها الجغرافى الفريد يجعلها واحدة من أقل المناطق تلوثا فى مصر وذلك يرجع لانفتاحها من كل الجهات وجوها المعتدل على مدار العام .

ويحتوى حرم الجامعة على سبعة مبانى ومسرح مكشوف وأستوديو لتدريب طلبة كلية الاعلام وقاعة مؤتمرات على أعلى مستوى جارى تجهيزها ، ولقد تم تصميم المبانى السبعة على أحدث الطرازات الفريدة من نوعها والتى تجمع بين الأصالة المعروفة عن فن المعمار المصرى والحداثة ذات المفهوم الوظائفى الجذاب (٥٨) .

وتتوافر بالجامعة العديد من التجهيزات منها مركز تكنولوجيا التعليم ، ومعمل التعلم الذاتى المزود بكافة تجهيزات الوسائط المتعددة ويتصل بشبكة الإنترنت وغيرها ، كذلك يتوفر العديد من الأجهزة الحديثة السمعية والبصرية ، والحاسبات الآلية لمساعدة الطلاب على التعلم بكفاءة وفاعلية ، كما تضم الجامعة مكتبة مركزية بنيت على أحدث طراز معمارى ، وقد تم تجهيزها بشبكة حاسب آلى حديث لربط الجامعة بالانترنت ليتمكن الطالب من الوصول إلى المراجع فى كل مكتبات العالم . (٥٩) ومن ثم فهى توفر القدر المناسب من التجهيزات العامة والجامعية .

أما جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، ومقرها شارع عامر بالدقى – مدينة الجيزة ، فهى منذ بدايتها عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وحتى العام الجامعى

٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، ما زالت تمارس عملها الجامعى فى كلياتها المختلفة فى مبنى عبارة عن ثلاث فيلات قديمة مستأجرة أو مملوكة لأصحابها ، وكل فيلا من الفيلات الثلاث تمثل كلية من كليات الجامعة .

وجميع مبانى هذه الجامعة مجهزة بمعامل متخصصة ومعدات ووسائل إيضاح ومعامل الإلكترونيات وقاعات رسم للهندسة المعمارية ، ومعامل اللغات وقد تم ربط شبكة الكمبيوتر فى الجامعة بشبكة الإنترنت ، كما توفر الجامعة خدمة الاتصال المباشر من المنزل للدخول على شبكة الإنترنت عن طريق أجهزتهم المنزلية لاستكمال بحوثهم دون مقابل (٦٠) وهذه الجامعة لا يتوافر فيها الهيكل المكانى والتجهيزات العامة بالقدر المطلوب

وتتشابه جامعة مصر الدولية مع جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب فى مبانيها ، حيث أقيمت الجامعة فى بداية إنشائها ١٩٩٧/٩٦ داخل مدرسة خاصة بالمعادى الجديدة ، وهى مدارس العروبة للغات (٢٠شارع تونس – المعادى الجديدة) ، حيث كانت تستخدم أحد مبانى هذه المدارس حتى العام الجامعى ١٩٩٩/٩٨ .

وتقع جامعة مصر الدولية الآن عند الكيلو ٢٧ طريق مصر إسماعيلية الصحراوى بعيدة عن أى مدن سكنية ، حيث تشغل الجامعة موقعا مستقلا ومنفصلا عن أقرب مدينة لها وهى مدينة العبور ، وهى مؤسسة تعليمية تواجه الواقع العملى ومتطلبات القرن الحادى والعشرين ، وتضم الجامعة ثمانى مبانى ضخمة روعى فى تصميم مبانيها أن لا تتجاوز سعة قاعات المحاضرات أكثر من ٣٠ طالبا لكى تؤتى العملية التعليمية ثمارها المرجوة (٦١)

وتقدم الجامعة لطلابها كافة التسهيلات والخدمات من بينها معامل للكمبيوتر ، معمل للإنترنت ، معمل للنماذج اليدوية والتشكيلية ، معمل لأدوات البناء ، معمل للغات الحديثة ، معمل وأستوديو للتسجيل ، معمل فيزياء وكيمياء ، كافتيريا ، عيادة للخدمات الطبية ٢٤ ساعة ، استراحات ، حجرات للاجتماعات ، مدرجات مخصصة لكل كلية ، استوديوهات للتصميم (٦٢) .

٣- العناصر الضابطة :

(٣-١) نظام القبول والتسجيل :

تعتمد سياسة القبول بالجامعات بصفة عامة على معيار مجموع الدرجات الحاصل عليها الطالب فى الثانوية العامة أو ما يعادلها ، مع تجاهل المعايير الأخرى والتى يؤخذ بها فى بعض الجامعات المتقدمة بمختلف دول العالم .

ومن أهم النماذج العالمية المتبعة فى سياسة القبول الجامعى أربعة نماذج هى [٦٣] :-

- **النموذج التقليدى :** وهو نموذج يعتمد على سياسة القبول بناء على شهادة الثانوية العامة ، وعلى اجتياز الامتحانات بالمعاهد الكبرى .

كما قد يتم القبول عن طريق لجنة قبول مركزية حيث يتم انتقاء الطلبة حسب قدرات استيعاب الجامعات وسياسة القبول المركزية ، ومن ثم تقوم الكلية المختصة بالجامعات المعنية بقبول الطلبة بناء علي معايير القبول والتحصيل الأكاديمى فى المرحلة الثانوية ، والمقابلة الشخصية مع أعضاء القسم فى كل كلية ، وهذا النموذج معمول به فى كلا من فرنسا وبريطانيا .

- **نموذج الباب المفتوح :** وفى هذا النموذج يتم قبول الطلبة فى الجامعات بغض النظر عن معدلاتهم فى الثانوية العامة ، وبناء على رغباتهم .
- **النموذج الانتقائى :** وهو نموذج مبنى على معدل (الدرجات) وأقدمية التخرج ، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب اختبارات القدرات للقبول فى الجامعات المتميزة ، وأسلوب سياسة الباب المفتوح فى الجامعات الأخرى .
- **النموذج الموجه :** ويستخدم هذا النموذج فى الدول الشرقية والذى تعتمد فيه على احتياجات الدولة للكوادر المطلوبة حسب خطط الدولة ، وبناء على فرص التوظيف والعمل ، وهذا النوذج يتميز بتقليص مشكلة البطالة ، وإيجاد توازن ما بين مخرجات التعليم العالى وسوق العمل .

وقد أشارت بعض الدراسات عن سياسة الالتحاق فى الجامعات الغربية وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى وجود العديد من أسس الالتحاق أهمها ما يلى (٦٤)

- معدل مجموع درجات الطالب فى الدراسة الثانوية .
- رغبة الطالب .
- اختبارات قبول خاصة .
- سكن الطالب .
- انتماءاتهم الاجتماعية والدينية .
- السجل التراكمى للطالب .
- الكشف الطبى .

ومن الواضح أن الجامعات الحكومية فى مصر تعتمد الآن فى بعض كلياتها على النموذج التقليدى ، بعد أن نخنت الدولة عن سياسة الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل أمام الضغط الطلابى المتزايد ، والطلب الاجتماعى على التعليم ، أما الجامعات الخاصة فى مصر تعتمد على النموذج المفتوح إلى حد كبير ، حيث تمثل رغبة الطالب فى الالتحاق بكلية معينة محور هذه السياسة والمعيار الحاكم للعملية .

ومع تزايد أعداد الراغبين فى الالتحاق بهذه الجامعات الخاصة ، فقد بدأت فى الاعتماد على النموذج التقليدى الذى يعتمد على معيار الدرجات ولكن فى كل الأحوال يقل هذا المجموع الذى يرشح الطالب لكلية معينة عن نظيره بالجامعات الحكومية .

وهناك مجموعة من الشروط تضعها الجامعات الخاصة لقبول الطلاب بمختلف كلياتها - حيث أنها تضم طلابا مصريين ، وطلابا من الدول العربية ، وطلابا أجانب وإن كانت نسبة الطلاب غير المصريين قليلة نسبيا - وذلك عن

طريق مكتب تنسيق الجامعة وفقا لرغباتهم ومجموع الدرجات التى حصلوا عليها والأعداد التى يحددها مجلس أمناء الجامعة ، مع مراعاة الشروط الخاصة بالقبول بكل جامعة .

وفى جامعة ٦ أكتوبر على سبيل المثال تحدد قواعد قبول الطلاب علـــى النحـــو التالى [٦٥] :-

أ . قواعد قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة المصرية .

مع مراعاة الشروط الخاصة بالقبول بكل كليـــة وفقـــا للوائـــح الداخليـــة الخاصة بها يشترط لقبول الطلاب المصريين بجامعة ٦ أكتوبر للحصول علـــى درجة الليسانس أو البكالوريوس ما يلى :-

١- الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها من الشهادات الفنية وفقا لمـــا تحدده كل كلية .

٢- اجتياز اختبارات القدرات التى تحددها كل كلية .

٣- اجتياز الكشف الطبى وفقا للقواعد التى تضعها الجامعة .

٤- أن يكون حسن السمعة محمود السيرة (شهادة حسن سير وسلوك) .

٥- ألا يكون مقيدا فى كلية أو معهد آخر فى نفس الوقت .

٦- يجوز قيد الطالب الذى لم يتقدم لمكتب التنسيق فى سنة حصولـــه علـــى الثانوية العامة أو ما يعادلها لعذر تقبله الكلية التى يتقدم للالتحاق بها بشـــرط أن تتوافر فيه الشروط المؤهلة للقبول بالكلية وأن يكون حاصلا على الحد الأدنـــى للمجموع .

ب - قواعد القبول للطلاب الوافدين .

١- أن يكون الحد الأدنى لمعدلات القبول للطلاب الوافدين بالجامعة معـــادلا للحد الأدنى لمعدلات قبول الطلاب المصريين مع توافر الشروط المؤهلـــة

الأخرى وفى جميع الحالات تستوفى الشروط التى تحددها لجنة الجامعات الخاصة فيما يختص بالحد الأدنى للمجموع .

٢- تقدم الطلبات مباشرة باسم عميد شئون القبول والتسجيل لبحثها والبت فيها وفقا للإجراءات المنظمة لذلك على أن يصدق على القبول من قبل رئيس الجامعة .

٣- يجوز تحويل الطلاب الوافدين من الجامعات والمعاهد الأجنبية والمصرية وفقا لقواعد التحويلات الخاصة بالطلاب المصريين .

ج - قواعد قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية المعادلة .

يكون القبول بكليات جامعة ٦ أكتوبر للطلاب الحاصلين على الثانوية المعادلة بالشروط الآتية :-

- الحصول على الثانوية العامة المعادلة (القسم العلمى) :

فى كليات (الطب والجراحة - الصيدلة - طب الأسنان- العلاج الطبيعى- العلوم الطبية التطبيقية- الهندسة-علوم الحاسب ونظم المعلومات - التربية "قسم علوم") .

- الحصول على الثانوية العامة المعادلة (القسم العلمى والأدبى) :

فى كليات (الاقتصاد والإدارة - الإعلام - اللغات والترجمة- الفنون التطبيقية - السياحة والفنادق -العلوم الاجتماعية - التربية "قسم آداب) .

ويكون المجموع الاعتبارى لدرجات فى الشهادة المعادلة هو أساس المفاضلة بين الطلاب فى القبول ووفقا لترتيب رغباتهم مع مراعاة الشروط الأخرى بكل كلية وفى حالة التساوى ينظر إلى مجموع درجات المواد المرجحة للقبول بالكلية وهى :-

-مجموع درجات اللغات الثلاثة .

فى كليات (الإعلام وفنون الاتصال – اللغات والترجمة – الإدارة والاقتصاد)

-مجموع درجات مجموعة الرياضيات + الفيزياء والكيمياء :

فى كليات (الهندسة-الاقتصاد والإدارة- نظم المعلومات وعلوم الحاسب)

-مجموع درجات مواد الفيزياء والكيمياء والأحياء .

فى كليات العلوم الصحية والطبية (الطب والجراحة – الصيدلية- طب الأسنان- العلاج الطبيعى – العلوم الطبية والتطبيقية- الزراعة الصحراوية) .

ج – الطلاب الحاصلون على شهادة الثانوية العامة الأزهرية .

ويقبل هؤلاء الطلاب بكليات الجامعة بنفس شروط قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة المصرية ، مع عدم إضافة درجات المواد الدينية للمجموع الكلى .

ويتم تحديد قبول الطلاب بالجامعات الخاصة فى مصر من المصريين والأجانب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بحد أدنى ٥٥ % ووفقا لشروط القبول الأخرى التى يحددها مجلس الجامعة [٦٦] ، ويكون تحديد المجلس لأعداد المقبولين بكل جامعة فى حدود طاقة استيعاب الكليات والأقسام والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية ، وفى حدود الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة للجامعة [٦٧] .

وتعطى القرارات السابقة نوعاً من المرونة لأصحاب هذه الجامعات فى تصنيف وتوزيع الطلاب على الكليات المختلفة ، وقد تختلف أعداد المقبولين من جامعة خاصة إلى أخرى ، كما يختلف الحد الأدنى من جامعة لأخرى لنفس الكلية

وعلى الرغم من تحديد القرارات الجمهورية لنسبة قبول الطلاب بهذه الجامعات منذ بدء إنشائها ١٩٩٧/٩٦ (٥٥%) إلا أن " بعض منها خالف كل

القواعد ، حيث أصبحت سياسة القبول تخضع لمنطق السوق والتجارة ، فقد تم قبول راسبى الثانوية العامة والحاصلين على ٥٠% وحتى ٦٠% فى كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان ، بفارق يصل إلى ضعف الحد الأدنى الذى قبلت به الكليات المناظرة بالجامعات الحكومية " [٦٨] .

ونظراً لازدياد الطلب الاجتماعى على هذه الجامعات الخاصة من ناحية وتكرار بعض المخالفات من جهة أخرى كان لابد من وضع بعض الضوابط والضمانات لسياسة القبول بهذه الجامعات فقد " قرر مجلس الجامعات الخاصة فى العام الجامعى ٢٠٠٢ أن يتم قبول الطلاب على أساس الحد الأدنى للكليات العملية ٨٠% والكليات النظرية ٦٥% وذلك على النحو التالى [٦٩] :

- كليات القطاع الطبى (الصيدلة وطب الأسنان وطب الجراحة) بنسبة ٨٠%
- كليات القطاع الهندسى (الهندسة والفنون التطبيقية والحاسب الآلى) بنسبة ٧٥% .
- كلية العلوم الطبية بنسبة ٧٠% .
- كليات القطاع النظرى (الاقتصاد والإدارة والتربية والعلوم الاجتماعية واللغات والترجمة والإعلام والسياحة والفنادق) بنسبة ٦٥% ، ووافق المجلس على أن تبدأ المرحلة الأولى لتقديم أوراق الطلاب للجامعات الخاصة بعد ظهور نتيجة المرحلة الأولى لتنسيق الجامعات الحكومية .

وبالرغم من ذلك إلا أن هناك بعض الجامعات التى اعتادت أن تخالف كل القواعد ففى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تجاوزت جامعة ٦ أكتوبر وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وقامتا بقبول أعداد دون الحد الأدنى للقبول ، بالإضافة إلى أنهما تجاوزا القدرة الاستيعابية المقررة لكل منهما ويوضح الجدول التالى هذه المخالفات .

جدول (٩) أعداد المخالفات بجامعتى ٦ أكتوبر ومصر للعلوم والتكنولوجيا لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣[٧٠]

الكلية	جامعة ٦ أكتوبر			جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا		
	العدد المقرر	أقل من الحد الأدنى	أكثر من العدد المقرر	العدد المقرر	أقل من الحد الأدنى	أكثر من العدد المقرر
الصيدلة	٦٠٠	١٤١	٧٠٣	٦٠٠	١٨٢	٢٥
طب الأسنان	٢٥٠	٣٥	٣٢٦	٢٥٠	٢٣	٢٨٧
الطب				٢٥٠	٧	١٠٥
التربية	٣٠٠	٢٣	١٤٢			
باقى الكليات	٢٢٥٠	٩٠	٤٠٨	١٣٠٠	١٥٠	٣٦

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :-

- أن جامعة ٦ أكتوبر خـــالفت الحـــد الأدنــــى للمجمـــوع للعـــام الجـــامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وذلك بقبول ٢٨٩ طالباً منهم ١٤١-طالباً بكلية الصيدلـــة بنســـبة ٢٣,٠% من العدد المقرر ، ٣٥ طالباً بكلية طب الأسنان وبنسبة ١٤% من العدد مقرر ، والباقى بمختلف كليات الجامعة ، كما خالفت الجامعة الأعداد المقـــررة ا من قبل مجلس الجامعات الخاصة وذلك بقبول ١٥٧٩ طالباً زيادة عن الأعداد مقررة منهم ٧٠٣ طالب بكلية الصيدلة زيادة عن العـــــدد المقـــرر (٦٠٠) أى سبة قدرها ١١٧ % ، وعدد ٣٢٦ طالباً بكلية طب الأسنان زيادة عـــن العـــدد مقرر (٢٥٠) أى بنسبة ١٣٠% والباقى بمختلف كليات الجامعة .
- أن جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا خالفت الحد الأدنى للمجمـــــوع للعـــام جامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وذلك بقبول ٣٦٢ طالباً منهم ١٨٢ طالباً بكلية الصيدلـــة سبة ٣٠,٣% من العدد المقرر ، ٢٣ طالباً بكلية طب الأسنان وبنســـبة ٩,٢% ن العدد المقرر ، والباقى بمختلف كليات الجامعة ، كما خالفت الجامعة الأعـداد مقررة لها من قبل مجلس الجامعات الخاصة وذلك بقبول ٤٥٣ طالباً زيادة عـن

الأعداد المقررة منهم ٢٥ طالب بكلية الصيدلة زيادة عن العدد المقـــرر (٦٠٠) أى بنسبة قدرها ٤% ، وعدد ٢٨٧ طالباً بكلية طب الأسنان زيادة عـــن العـــدد المقرر (٢٥٠) أى بنسبة ١١٥% ، ، وعدد ١٠٥ طالباً بكلية الطب زيادة عـــن العدد المقرر (٢٥٠) أى بنسبة ١١٥% والباقى بمختلف كليات الجامعة .

(٣-٢) نظام التقييم ومعادلة الشهادات

للتقييم فى التعليم الجامعى أهمية خاصة سواء للطالب أو الجامعة نفسها ، فعملية التقييم تزود الطالب بالبيانات اللازمة عن سيره الدراسى ، ومثـــل هـــذه البيانات تمكنه من الحكم على أساليب دراسته ومقدار جهده المبذول ، أما بالنسـبة للجامعة فإن هذه العملية تمكن متخذى القرار من الحكم على فاعلية التعليم سـواء فى برنامج دراسى معين أو على مستوى الجامعة ككل .

ويتم تقييم الطالب فى ظل النظام المتبع فى الساعات المعتمدة من خـــلال امتحان فى نصف الفصل وامتحان فى نهاية الفصل وورقة بحث يعدها الطـــالب ، ويكون لمناقشة الطالب فى الحوار والنقاش فى اللقاءات التدريسية قيمة كبيرة فـــى عملية التقييم هذه حيث يعطى الطالب علامة على هذه المشاركة تكـــون بحـــدود ١٠% من العلامة الكلية للمقرر الدراسى [٧١]

وتتم الامتحانات عادة بصورة طبيعية بعيدة عن جو الرهبة التى تصاحب بها عادة فى الامتحانات الجامعية التقليدية ، وفى ظـــل هـــذا النظـــام لا توجـــد كنترولات للامتحانات ولا أرقام سرية للأوراق على المستوى الجامعى ، وتضـــع الكلية جدولا دراسيا للأسبوع الأخير من الفصل الدراسى تتـــم خـــلال دروســـه امتحان نهاية الفصل الدراسى ولا يسمح بزيادة الامتحان عـــن الزمـــن المحـــدد للدرس وهو ستون دقيقة ، ويقوم أستاذ المادة بتصحيح إجابات طلابه كما يقـــوم عادة بإعادة أوراق الاجابة إليهم بعد تصحيحها ومناقشتهم فيها ، وذلك فى مدة قد لا تتجاوز يومين أو ثلاثة [٧٢] .

وهكذا تتحقق الفائدة المرجوة من وراء الامتحـــان أو الاختبـــار كحـــافز للطالب على التقدم ومساعدته على التغلب على مشكلاته إلى جانب جـــو الثقـــة والتفاهم الذى يوفره هذا النظام بين الطلاب وأساتذتهم .

وعادة لا يكون تقييم الطالب فى المقرر الدراسى على أساس الدرجـــات الرقمية وإنما يقيم على أساس تقديرى لا رقمى وذلك بإعطاء الطالب رموز مـــن الحروف الهجائية التالية : (أ) ، (ب) ، (ج) ، (د) ، (هـ) ويحسب معدل الطالب أثناء دراسته وعند تخرجه بمجموع حاصل ضرب علامته فى كل مقرر درســـه بعدد الساعات المعتمدة لهذا المقرر مقسوما على مجمـــوع الســـاعات المعتمـــدة المخصصة لتلك المقررات [٧٣] .

ويشترط حصول الطالب على درجة الليسانس أو البكاوريوس أن يجتـاز الامتحانات المقررة بالإضافة إلى شهادات التدريب التى تمنحها الجامعة .

أما عن معادلة الشهادات العلمية للجامعات الخاصة فى مصر فقد نـــص قانون إنشائها على "اعتبار الدرجات العلمية والشـــهادات والدبلومـــات الخاصـــة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة المصريـــة ، وفقا للقواعد والاجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية " [٧٤] .

ولهذا فإن وزارة التعليم العالى قامت بتشكيل لجان مشتركة بين الجامعات الحكومية والخاصة لوضع أسئلة الامتحانات فى الجامعات الخاصة ، والإشـــراف على تصحيح الامتحانات وأعمال الكنترولات بهدف الوصول الى تحقيق منافســـة علمية شريفة بين الجامعات الحكومية والخاصة ، وهذا ما يساهم فـــى إمكانيـــة الاعتراف بالشهادة بعد مرور عامين من الدراسة وبعد التأكد من توافر الإمكانات المادية والبشرية ومستوى الدراسين [٧٥]

ويشير واقع الجامعات الخاصة فى مصر إلى أن هناك العديد من الكليـات التى حصلت على موافقة المجلس الأعلى للجامعات على معادلة الشهادات التـــى تمنحها ، وما زال هناك بعض الكليات التى تلقى صعوبة فـــى اســـتصدار هـــذه

المعادلات بسبب عدم توافر الشروط المطلوبة فى هذا الصدد ، فعلى سبيل المثال فإن كليات الطب والجراحة والفنون التطبيقية والتربية والعلوم الاجتماعية والسياحة والفنادق لم تحصل على معادلة شهاداتها حتى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م .

ويوضح الجدول التالى الكليات المعادلة من المجلس العلى للجامعات بالجامعات الخاصة للعام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

جدول (١٠) الكليات المعادلة من المجلس الأعلى للجامعات بالجامعات الخاصة [٧٦]

م	الكلية	٦ أكتوبر	مصر للعلوم والتكنولوجيا	مصر الدولية	أكتوبر للعلوم الحديثة
١	الطب والجراحة	جارى المعادلة	جارى المعادلة		
٢	الصيدلة	معادلة	معادلة	معادلة	
٣	العلاج الطبيعى	معادلة	معادلة		
٤	طب الأسنان	جارى المعادلة	معادلة	جارى المعادلة	
٥	العلوم الطبية	لم تتقدم للمعادلة			
٦	الهندسة	معادلة	جارى المعادلة	معادلة	معادلة
٧	الحاسب الآلى	معادلة	جارى المعادلة	معادلة	معادلة
٨	اللغات والترجمة	معادلة	جارى المعادلة	معادلة	جارى المعادلة
٩	الاقتصاد والإدارة	معادلة	معادلة	معادلة	معادلة
١٠	الفنون التطبيقية	لم تتقدم للمعادلة			
١١	التربية	جارى المعادلة			
١٢	الإعلام	معادلة	معادلة	معادلة	
١٣	العلوم الاجتماعية	جارى المعادلة			
١٤	السياحة والفنادق	جارى المعادلة			

ويلاحظ على الجدول السابق ما يأتى :-

- فى جامعة ٦ أكتوبر فإن كليات الطب والجراحة وطب الأسنان والعلوم الطبية والفنون التطبيقية والتربية والعلوم الاجتماعية والسياحة والفنادق لم تحصل على معادلة شهاداتها حتى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م .
- وفى جامعة مصر الدولية تم معادلة كل الكليات بالجامعة بقرارات من المجلس الأعلى للجامعات (قسم المعادلات) أما كلية طب الأسنان فما زالت تنتظر معادلة الشهادات مما يعنى عدم توافر الإمكانات ومستوى الدارسين .
- أما جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا فإن كليات الطب والجراحة والهندسة والحاسب الآلى واللغات والترجمة لم تحصل على معادلة شهاداتها حتى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م ، مما يعنى عدم استكمال مقوماتها المادية والبشرية .
- وفى جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب تم معادلة كل كليات الجامعة بقرارات من المجلس الأعلى للجامعات (قسم المعادلات) فيما عدا كلية اللغات والترجمة فما زالت تنتظر معادلة الشهادات مما يعنى عدم استكمال مقوماتها المادية والبشرية .

ومن الملاحظ أن قرارات المجلس الأعلى للجامعات بشأن معادلة الشهادات العلمية تتطلب جميعها على شرط استيفاء متطلبات القبول والدراسة ، وعلى أن يعاد النظر فى المعادلة كل أربع سنوات من تاريخ إصدار قرار معادلة الكلية ، وعند إدخال أية تعديلات على خطة الدراسة أو الامتحان .

ويرى الباحث أن مسألة معادلة الشهادات تمثل عاملا فى تدعيم سمعة هذه الجامعات أو عدمه " حيث أن الكليات أو الجامعات التى لا يسمح بمعادلة الشهادات التى تمنحها تعتبر جامعات تحتل مكانة إجتماعية متدنية وبالتالى فهى تمنح شهادات تفيد اكتساب مهارات خاصة يتطلبها سوق العمل " [٧٧] .

(ج) مخرجات نظام التعليم الجامعى الخاص .

تمثل المخرجات أهداف النظام وناتج العملية التعليمية ، ولابد أن تكون مناسبة للمدخلات ومن نفس نوعها إلى حد كبير ، ومخرجات نظام ما قد تكون مدخلات لنظم أخرى ، وهناك ثلاثة أنواع لمخرجات نظام التعليم الجامعى الخاص هى :-

- **الخريجون**

يعد الطلاب المخرج الرئيسى الذى تقدمه الجامعة فى كل عام وكل فصل دراسى ، ومخرجات الجامعة من الطلاب إما مخرجات كمية تتمثل فى أعداد الطلاب الناجحين الذين أتموا المرحلة بنجاح ، أو مخرجات كيفية تشمل المعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات وطرق التفكير والمعلومات فى المجالات المختلفة .

وباعتبار الطلاب من الناحيتين الكمية والكيفية مخرجات ، فإنه يمكن قياس هذه المخرجات كماً ونوعاً ، فالناحية الكمية يمكن قياسها بأعداد الخريجيين ، وهذه الأعداد يؤثر فيها أعداد الطلاب الراسبين ، أما الجانب الكيفى فيمكن قياسه بطريقتين عامتين داخليا وخارجيا ، حيث يمكن قياس المستوى الداخلى بمدى حصول الطلاب على درجات أعلى فى الاختبارات ، أما المستوى الخارجى فيمكن قياسه بالقدرات والخصائص التى يكتسبها الطلاب فى الأداء بالنسبة للأهداف المقصودة وغير المقصودة بمعنى مدى تحقيق النظام لأهدافه المنشودة ، وهذا الجانب يصعب قياسه (٧٨) .

ومن الضرورى أن يتصف خريجو الجامعات الخاصة بعدة مواصفات منها (٧٩) :-

- استقلالية الفكر والحفاظ على الحقوق : حقوق النفس والغير والوطن والمواطن .
- القدرة على الابتكار والمبادأة .
- تقبل التغيير والإسهام فى إحداثه .

- التفكير الناقد بما يضمن القدرة على التحليل والاستنباط والتطور .
- القدرة على التعامل مع البشر فى إطار دينى وأخلاقى وسلوكى وثقافى ومهنى يؤهلهم لحق المواطنة الصالحة مع توجيه النفس وفقا لقدرتها وهوايتها .

والخريجون الحاصلون على الشهادات الجامعية يعتبرون مؤشرا هاما يدل على مدى نجاح المؤسسة التعليمية فى تحقيق أهدافها ويمكن التعبير عن المخرجات الكمية للجامعات الخاصة فى مصر بأعداد الخريجيين بها .

فقد بلغ عدد الخريجين فى العام الجامعى ٩٩/٢٠٠٠ ٢٣٦ طالب وطالبة بينما وصل هذا العدد فى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ١١٣٨ طالب وطالبة بنسبة زيادة قدرها٣٨٢,٢ % أى ما يزيد عن أربعة أضعاف .

- **البحث العلمى**

يعتبر البحث العلمى أحد الوظائف الهامة للجامعة الخاصة وناتج نظام التعليم الجامعى الخاص ، وهو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن نفسه وبيئته ومجتمعه ، واكتشاف الظواهر المختلفة مع تحديد العلاقات بين هذه الظواهر .

فالجامعات على اختلاف أنواعها وأعمارها تقوم تقريبا بنفس الأدوار والمهمات على الرغم مما يكون بينها من اختلاف فى الأهداف والغايات ، فالجامعة ينتظر منها أن تقوم بأدوار ثلاثة متكاملة هى : التدريس ، البحث العلمى ، وخدمة المجتمع .

وتولى الجامعات بصفة عامة عناية خاصة بالبحث العلمى باعتباره عاملا من عوامل خلق المعرفة وتحقيق التقدم التكنولوجى ، فالتكنولوجيا المتطورة والتقدم الذى يشهده العلم اليوم فى البلدان المتقدمة ما هو إلا نتاجا للأبحاث العلمية ، وأن الأبحاث التى تقوم بها الجامعات لها الأثر البالغ فى جميع مجالات الحياة .

وعلى عاتق الجامعة تقع مهام التخطيط للأبحاث العلمية والقيام بها في المجالات المختلفة وذلك لسببين أولهما : أن الجامعة تتوافر لديها الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية لدولة معينة ، وثانيهما : أن الجامعات تعد من أهم المؤسسات التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث إثراء للعلم وتقديم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة (٨٠) .

ويعد البحث العلمي أحد المؤشرات الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند المقارنة بين الجامعات ومحاولة تفضيل إحداهما عن سواها ، فالجامعة التي لا ينشر أعضاء هيئة التدريس فيها أبحاثهم تظل قيمتها العلمية وبخاصة على المستوى العالمي منقوصة إلى حد كبير ، على الرغم مما قد يتميز به خريجوها من جودة الإعداد ، فجودة العلم وتقدمه مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبحث (٨١) . والثورة العلمية التي تمتلكها البشرية اليوم جاءت عن طريق البحث العلمي وحده

وعلى الرغم من هذه الأهمية للبحث العلمي والذي يعتبر عنصرا أساسيا من إنتاجية عضو هيئة التدريس ، إلا أن الاهتمام به في الجامعات العربية لا يزال ضعيفا على الرغم من أن معظم هذه الجامعات تعتبر البحث العلمي وظيفة أساسية من وظائف الجامعة ، ففي الدول المتقدمة تصل نسبة البحث العلمي الناتج عن أعضاء هيئة التدريس ما يعادل ٣٣% من عبئهم الوظيفي ، بينما لا يصل أكثر من ٥% من عبء عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية (٨٢) .

كما أن نسبة الإنفاق على البحوث العلمية في مصر قليلة لا تتجاوز ٠,٧% من الناتج القومي إذا ما قورنت بالدول المتقدمة ، حيث تصل في السويد ٣,٤% وفي اليابان ٢,٩% وكوريا ٢,٨% وإسرائيل ٢.٢% وفوق هذا الاعتبار تأتي المشكلة الحقيقية في طريقة الانفاق على الأبحاث العلمية في مصر ، فالأجور وشراء المعدات يقتطعان جزء كبيرا من ميزانية البحث العلمي يبلغ ما نسبته ٤٤,٣ % من إجمالي الإنفاق على الأبحاث وهي نسبة عالية جدا ويرجع

السبب فى ذلك إلى أن مصر ما زالت فى مرحلة بناء واستكمال بنيتها العلمية الأساسية (٨٣) .

ويؤكد حامد عمار محنة البحث العلمى فى التعليم العالى فى قوله " ومن ثم لا نبالغ كثيرا إن قلنا أن الاستثمار فى مجالات البحوث فى الجامعات لا يعتبر ذا مردوداً يذكر فى تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ، أو فى إيجاد حلول وبدائل لكسر الاختناقات التى تتعرض لها إنتاجية مختلف المشروعات " (٨٤) .

وحتى يتم البحث العلمى بالطرق السليمة ويعطى النتائج المرجوة ، لابد من توافر عدة مقومات منها توفير الباحثين ومساعديهم بالكم والكيف المطلوب للبحث العلمى ، وتوفير المعامل المجهزة بأحدث الأجهزة العلمية والمكتبات المزودة بأحدث الكتب والدوريات العلمية والمراجع العربية والأجنبية ، هذا بالإضافة الى الاعتمادات المالية اللازمة للإنفاق على هذه البحوث العلمية .

وبالنظر إلى البحوث العلمية فى الجامعات الخاصة موضوع الدراسة فإن الباحث يرى أنها جامعات حديثة النشأة حيث بدأت الدراسة بها فى العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦ ومن ثم فإن مهمتها الأولى هى التدريس وتخريج المتخصصين الذين تحتاجهم ميادين العمل المختلفة .

ويمكن تقسيم البحوث العلمية فى الجامعات الخاصة إلى ثلاثة أنواع هى :-

١. البحوث التى يجريها طلاب الدراسات العليا فى مرحلة الماجستير والدكتوراه (الرسائل العلمية) .
٢. البحوث التى يجريها أعضاء هيئة التدريس للترقية لوظائف أعلى (الإنتاج العلمى)
٣. البحوث المشتركة بين الجامعات والجهات الأخرى من مؤسسات وشركات الإنتاج والخدمات ، وكذلك البحوث المشتركة مع جامعات ومراكز بحوث من

خارج مصر ولكن هذا النوع من البحوث قليل جدا بالقياس إلى النوعين الأول والثانى ، ومن ثم يمكن القول بأن البحث العلمى فى الجامعة بحث أكـــاديمى فى أغلب الأحيان ، كما يغلب عليه طابع الفردية .

ويرى الباحث أنه لا توجد قاعة بحثية (دراســـات عليــا) بالجامعــات الخاصة حتى الآن وذلك لعدم توافر الإمكانات البشرية والمادية بها ، فهى مازالت تعتمد فى تدريسها للطلاب اعتمادا كليا على أعضاء هيئة التدريـــس بالجامعــات الحكومية .

- **خدمة المجتمع وتنمية البيئة**

تعتبر وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة إحدى مخرجات نظـــام التعليــم الجامعى الخاص ، فالجامعة تساهم فى حل مشكلات المجتمع بمـــا تقدمـــه مــن خدمات وأبحاث علمية تساعد على تذليل الكثير من العقبات التى تواجه المجتمع ، سواء أكان ذلك فى المجال الزراعى أو الصناعى أو الاجتماعى أو غير ذلك .

كما أن قيام الجامعة بالبحوث العلمية مع مؤسســـات المجتمـــع لدراســـة مشكلاتها وتشخيصها وعلاجها يسهم فى زيادة الإنتاج والارتقاء بالبيئة والمجتمـع ، بالإضافة إلى ذلك فان الجامعة لا تقدم لطلابها برامج تخصصية وحسب ، بــل إنها تقدم إليهم برامج ثقافية أيضا سواء جاءت هذه البرامج فى صورة مقـــررات يدرسها الطلاب ، أو فى صورة نشاطات اجتماعية وثقافية ورياضية وترويحية .

وتعد وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة الوسيلة المهمـــة والضروريـــة لتحقيق رسالة الجامعة وذلك لأنها تتضمن بجوانبها أبعاد وظيفتى التعليم والبحـث العلمى ، وأن ضعف ارتباط الجامعة بالمجتمع والبيئة يؤدى إلـــى العديــد مــن المشكلات منها مشكلات الهدر والفاقد التعليمى ومشكلات سوق العمالة والتوظيف والأجور وتخطيط القوى البشرية العاملة [٨٥] وهذه المشكلات تؤدى إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية سواء على مستوى المجتمع أو الأفراد .

كما تأتى أهمية خدمة المجتمع كوظيفة للجامعة من كونـــها أداة لتطبيـــق المعرفة فى شتى الميادين وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم فى تقـــدم الحضـــارة الإنسانية وازدهارها ، فهى مرادفة لتطوير تكنولوجيا العلوم الطبيعيـــة والعلـــوم السلوكية والاجتماعية وتطبيقها لصالح المجتمع ونهضته ، فكل ما نشهده اليوم فى ميادين الطب والهندسة والصناعة والزراعة وغيرها ما هـــو إلا نتـــاج لتطبيـــق المعرفة التى توصل إليها العقل البشرى فى الجامعـــــات والمؤسســـات البحثيـــة والعلمية ، حيث يقوم بهذه الخدمة نخبة مميزة من ذوى العقول النيرة والمؤهلـــة لاستخدام الأسلوب العلمى الهادف فـــى حـــل مشـــكلات المجتمـــع الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسية وغيرها [٨٦] .

ويمكن تقسيم الأنشطة والبرامج التى تقدمها الجامعات فى مجال خدمـــــة المجتمع وتنمية البيئة إلى نوعين هما [٨٧] :-

- الأنشطة غير المباشرة التى تقدمها الجامعة إلى طلابها النظـــــاميين فـــى مرحلتى الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا للوفاء باحتياجـــات البيئـــة المحيطة بها من المتخصصين اللازمين لها للعمل فى التخصصات المختلفـــة وحل مشكلاتها عن طريق البحث العلمى فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه .
- الأنشطة المباشرة التى توجهها إلى غير طلابها النظاميين بغيـــة إحـــداث تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية ، كما تتضمن هذه الأنشطة أيضـــا تقديم خدمات ثقافية واجتماعية لأفراد المجتمع لاستغلال أوقات فراغهم مثـــل برامج تعليم الكبار .

وتختلف مجالات خدمة المجتمع من جامعة لأخـــرى ، حســـب فلســـفتها وخبرات أساتذتها وإدارتها .

وبالنظر إلى علاقة الجامعات الخاصة -موضوع الدراســـة- بـــالمجتمع فيشير واقع هذه الجامعات إلى وجود تفاعل بين الجامعة والمجتمع الذى تعيش فيه ، حيث أن الجامعات الخاصة تتيح الفرصة لاشتراك الطـــلاب علـــى اختـــلاف

مستوياتهم وتخصصاتهم فى برامج تدريبية ، سواء خلال العام الدراسى ، أو أثناء العطلات الصيفية بناء على الاتفاقات التى أجرتها هذه الجامعات مع المؤسسات الصناعية وخاصة المؤسسات الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر ، ووفقا لطبيعة العمل فى كل منها ، ونتيجة لوجود عدد كبير من رجال الأعمال والصناعة المهتمين بالتعليم كأعضاء فى مجالس إدارات الكليات بالجامعات الخاصة [٨٨] .

ومن هؤلاء الرجال على سبيل المثال لا الحصر رئيس مجلس إدارة الشركة العالمية للإلكترونيات ، ورئيس مجلس إدارة شركة سوزوكى إيجيبت ، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة سيدكو للأدوية ، ورئيس مجلس إدارة جريدة الجمهورية ، ورئيس مجلس إدارة شركة المقاولون وغيرهم من القوى الاقتصادية والسياسية فى المجتمع المصرى ، وكلهم أعضاء بمجلس الأمناء أو بمجالس الكليات .

ومن نماذج التحام الجامعة بالمجتمع ومؤسساته الإنتاجية (الخاصة) ، مشروع مركز إنتاج أجهزة الكمبيوتر الشخصية بالتعاون مع شركات أحمد بهجت ، وغيره من المشروعات التعاونية بين الجامعة والعديد من الشركات والمصانع .

وتقوم الجامعات الخاصة فى مصر بتدريب العاملين فى مختلف قطاعات المجتمع وذلك عن طريق عدد من المراكز التى أنشئت لغرض خدمة مجتمع الجامعة وتتمثل أهم هذه المراكز فى مركز البحوث والتطوير التابع لجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، ويقوم المركز بالبحث التطبيقى جاهدا فى مجالات ذات صلة بالمشاكل الخاصة بتطوير الصناعة فى مصر وخصوصا مجتمع السادس من أكتوبر ، والمركز أيضا يقوم بإمداد الأعمال والصناعات المحلية بالاستشارات العلمية ، وهو أيضا يقوم بتوجيه الاتصال بالمراكز البحثية القومية والأجنبية [٨٩] .

ويمكن الإشارة إلى بعض النماذج التى تمثل العلاقة بين جامعة ٦ أكتوبر والمجتمع من خلال عرض لبعض الوحدات واللجان فى قطاع شئون البيئة

وخدمة المجتمع بجامعة ٦ أكتوبر والذى يرأسه نائب رئيس الجامعة ويضم ما يلى [٩٠] :-

- لجنة التنسيق بين الجامعة وقطاعات الدولة(القوات المسلحة،وزارة الزراعة وغيرها)
- لجنة التنسيق بين المستثمرين والجامعة ، وجهاز ٦ أكتوبر .
- المجلس الأعلى للوحدات ذات الطابع الخاص (المستشفى ، القطاع الهندسى وغيره)
- صندوق خدمة المجتمع وتنمية البيئة .
- مراكز التميز (مراكز بحوث البيئة ، مركز دراسات المستقبل وغيرها)
- المؤتمرات البيئية والأنشطة الثقافية .

وتمثل هذه القطاعات نماذج لالتحام الجامعة مع المجتمع من خلال التفاعل المشترك بينهما ، إلا أن ذلك الالتحام يتم مع تركيز واضح على المشروعات الخاصة ، لخدمة المصالح الفئوية بشكل ملحوظ ، بمعنى أن الجامعات الخاصة تتوجه بجانب خدمة المجتمع إلى خدمة مجتمع خاص ، وهو مجتمع الأثرياء الذى تنتمى إليه هذه الجامعات .

ومن خلال تحليل نظام التعليم بالجامعات الخاصة فى مصر ، وفى حدود ما توافر للباحث من معلومات فإن واقع هذه الجامعات الخاصة يشير إلى وجود بعض نقاط القوة فى هذه الجامعات ، وبعض نقاط الضعف والسلبيات التى يجب أن توضع لها الشروط والضوابط بهدف تحسين هذا الواقع وتطويره بما يتلاءم مع متطلبات العصر والمجتمع المصرى وسوف يتناول الباحث فى الفصل التالى تصور مقترح لتطوير نظام التعليم بالجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء تحديات المستقبل .

مراجع الفصل الثالث

١-دلال عبد الواحد الهدهود : إسهامات التخطيط التربوى فى تطوير النظام التعليمى بدولة الكويت ، **دراسات تربوية** ، المجلد ٩ ، الجزء ٦٧ ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦٠ .

٢-أحمد سيد مصطفى : **المدير فى عالم متغير رؤية لمدير القرن الحادى والعشرين** ط٢ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٥٩ .

٣-رياض عارف جبان : "إعداد وتدريب المعلم وفق مدخل النظم" ، **مجلة التربية القطرية** ، العدد ١٢٠ ، السنة ٢٦ ، الأمانة العامة للجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، الدوحة ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٩

4- Brown Wilson, ***Systems: Concepts, Methodologies and Applications***, John Wiley&Sons New York, 1984, P.20.

٥-إبراهيم جميل بدران : **تطلعات لمصر المستقبل** ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧٩

٦-محمد منير مرسى : **الإدارة المدرسية الحديثة** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٣٦ .

٧-فاروق شوقى البوهى : **التخطيط التربوى عملياته ومداخله وارتباطه بالتنمية والدور المتغير للمعلم** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٨٤-٨٥ .

٨-محمد منير مرسى : **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها** ، عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٢٣٦ .

٩-جمال خليل الدهشان : استخدام أسلوب النظم فى حل بعض مشكلات التعليم الأساسى بمحافظة المنوفية ، **رسالة دكتوراه** ، كلية التربية ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢-٣ .

١٠- محمد علاء الدين حلمى : أثر برنامج معد وفق أسلوب النظم على تنمية بعض مهارات اللغة العربية لدى التلاميذ المتخلفين عقليا ، **رسالة دكتوراه** ، كلية التربية ، جامعة المنيا ، ١٩٩٣ ، ص ١٦ .

١١- محمد منير مرسى : الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتـــها ، **مرجـــع ســـابق** ، ص ٢٣٦ .

١٢- سيف الاسلام مطر : مدخل النظم والتخطيط الـــتربوى ، **دراســـات تربويـــة** ، المجلد ٣ ، الجزء ١٢ ، رابطة التربية الحديثة القاهرة ، مـــايو ١٩٨٨ ص ٥٣ .

١٣- جابر عبد الحميد جابر ، طاهر محمد عبد الرازق : **أسلوب النظم بين التعليـــم والتعلم** ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٨٢ .

١٤- على السلمى : **تحليل النظم السلوكية** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيـــع ، القاهرة ، د.ت ، ص ٥ .

١٥- عبد العظيم الفرجانى : **تكنولوجيا المواقف التعليمية** ، دار النهضة العربيـــة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٩ .

١٦- عبد الغنى عبد الفتاح النورى : التخطيط لتطوير المناهج وأهميته فى دراســـة المستقبل لتخطيط التنمية التربوية وكيفية الاستفادة من أسلوب النظم فـــى عمليات التخطيط ، **مجلة التربية القطرية** ، العدد ١٠٠ ، الســـنة ٢١ ، الأمانة العامة للجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، الدوحة ، ١٩٩٢ ، ص ص ١١٨-١١٩ .

١٧- محمود قمبر وآخرون : **دراسات فى أصـــول التربيـــة** ، ط٦ ، دار الثقافـــة ، الدوحة ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٨ .

18- (B.Judith& G.Malka: A Systemic Process Approach to the analysis of biological Phenomena, ***Paper Presented at the Annual Meeting of the National Association for Research in Science Teaching*** , San Diego,CA,April 19-22,1998,PP1-14.

١٩- محمود قمبر وآخرون : **مرجع سابق** ، ص ١٢٩ .

٢٠- رضا أحمد ابراهيم : مدخل تحليل النظم فى البحث التربوى المقـــارن ، **مجلـــة التربية** ، العدد ١ ، المجلد ١ ، الجمعية المصريـــة للتربيـــة المقارنـــة والإدارة التعليمية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٢٢-٢٢٥

٢١- محمد ربيع حسنى إسماعيل : أثر برنامج معد وفق أسلوب النظم على تنمية مهارات تدريس الرياضيات لدى طلاب كلية المعلمين بمدينة سكاكا بالسعودية ، **مجلة البحث فى التربية وعلم النفس** ، العدد ٢ ، المجلد ١٠ ، كلية التربية ، جامعة المنيا ، ١٩٩٦ ، ص ٥٩ .

٢٢- ف.كومبز : **أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر** ، ترجمة : أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد جابر ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٩ .

٢٣- ذوقات عبيدات وآخرون : **البحث العلمى مفهومه وأدواته وأساليبه** ، ط٥ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٦ ، ص ٤٧ .

٢٤- محمد منير مرسى ، الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها ، **مرجع سابق** ، ص ٢٤٧ .

٢٥- محمد ربيع حسنى إسماعيل : **مرجع سابق** ، ص ٦٠ .

٢٦- جابر عبد الحميد جابر ، طاهر محمد عبد الرازق : **مرجع سابق** ، ص ص ٣٩١-٣٩٣ .

٢٧- رجاء وحيد دويدرى : **البحث العلمى أساسياته النظرية وممارساته العملية** ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٧٩- ٢٨٠.

٢٨- سمير عبد العال محمد : حدود استخدام أسلوب مدخل النظم فى البحث العلمى التربوى ، **المجلة العربية للبحوث التربوية** ، العدد ١ ، المجلد ١٠ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص ١٣ .

29- J.Edwad&P.Lawrenceo: ***Systems Analysis Approach to Selecting Designing and Implementing Automated***, Association of School Business Officials International, California, 1990,P.133.

٣٠- ثروت سعد زغلول ، حامد محمد على : **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لأخر التعديلات** ، ط ١٧ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢ .

٣١- رئاسة الجمهورية : قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشـــأن إنشـــاء الجامعـــات الخاصة ، **مرجع سابق** ، ص ١١ .

٣٢- وزارة التعليم العالى : **بيان إحصـــائى بتطـــور أعـــداد الطـــلاب المســـتجدين والمقيدين بالجامعات الخاصة فى مصر** ، مركز المعلومات والتوثيـــق ، وزارة التعليم العالى ، ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ م .

٣٣- إبراهيم جميل بدران : تطلعات لمصر المستقبل ، **مرجع سابق** ، ص ١٤٥

٣٤- رئاسة الجمهورية ، اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **الجريدة الرسمية** ، العدد ٣١ (مكـــرر) ، الهيئـــة العامة لشئون المطابع الأميريـــة ، القـــاهرة ، ٤ أغســـطس ٢٠٠٢ ، ص ١٣.

٣٥- وزارة التعليم العالى : **بيان بأعضاء هيئة التدريـــس ومعاونيـــهم بالجامعـــات الخاصة** ، مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة، ٢٠٠٣ م .

٣٦- عطيه منصور عبد الصادق : الدراسات العليا بكليات التربية فى عالمنا العربـــى واقعا ومأمولا ، **مؤتمر كليات التربية فى الوطن العربـــى فـــى عـــالم متغير** ، الفترة ٢٣-٢٥ يناير ، كلية التربية ، جامعة عيـــن شـــمس ، ص٤٢١ .

37- Unesco, ***Planning the Development of Universities*** ,Institute for Education Planning , Paris , 1998, P.251.

٣٨- رئاسة الجمهورية : التعليم الجامعى والعالى فى ضـــوء تحديـــات المســـتقبل ، **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى** ، المجلد ٢٣ ، المجـــالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٥٤١ .

٣٩- وزارة التعليم العالى : **تقرير عن الجامعات الخاصة** ، وزارة التعليم العـــالى ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٤٠- عبد الفتاح أحمد جلال : مؤسسات التعليم العالى وفعاليتها واستراتيجيات تحقيـــق الكفاية والتقويم المستمر ، **مجلة العلوم التربوية** ، العدد ١ ، المجلـــد ١ معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣، ص ١٩٩ .

٤١- ثروت سعد زغلول ، حامد محمد على : **مرجع سابق** ، ص ص ٩-١٠ .
٤٢- ثروت سعد زغلول ، حامد محمد على : **مرجع سابق** ، ص ص ١٣-٢١ .
٤٣- رئاسة الجمهورية : اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **مرجع سابق** ، ص ١٤ .
٤٤- رئاسة الجمهورية ، قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **مرجع سابق** ، ص ١٣ .
٤٥- رئاسة الجمهورية : قرارات رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٣،٢٤٤،٢٤٥،٢٤٦ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء أربع جامعات خاصة ، **الجريدة الرسمية** ، العدد ٢٩ (مكرر) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، مواد ٦ ، ٢٧ يولية ١٩٩٦ ، ص ص ٦-٢٣ .
٤٦- رئاسة الجمهورية : قرارات رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٣،٢٤٤،٢٤٥،٢٤٦ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء أربع جامعات خاصة ، **مرجع سابق** ، ص ص ٧-٢٤ .
٤٧- فيليب ج.ألتباتش : التعليم العالى الخاص قضايا ومتغيرات من منظور مقارن ، ترجمة : أحمد عطيه ، **مستقبليات** ، عدد ٣ مجلد ٢٩ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٣٦ .
٤٨- رئاسة الجمهورية : القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **مرجع سابق** ، ص ص ١٢-١٣ .
٤٩- رئاسة الجمهورية ، اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **مرجع سابق** ، مواد ٢١،١٩ ، ص ١٤ .
٥٠- المجلس الأعلى للجامعات : **بيان بمصاريف الطلاب بجميع الكليات بكل الجامعات الخاصة** ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .
٥١- جامعة ٦ أكتوبر : **دليل الطالب** ، المعاملات المالية للطلاب ، مطبعة ٦ أكتوبر ، القاهرة، ٢٠٠٣ ،ص ص ١٠-١٤

٥٢- رئاسة الجمهورية : القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **مرجع سابق** ، ص ١١ .

٥٣- وزارة التعليم العالى : **كليات ومعاهد التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية** وحدة المعلومات ، وزارة التعليم العالى ٢٠٠٣ ، ص ص ٤٢٠-٤٣٢

54- October University for Modern Sciences and Arts :AL Ahram Press , Cairo,2003,p.9.

٥٥- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا : **دليل الطالب** ، مطبعة الجامعة ، القـــاهرة ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٩.

٥٦- محمد منير مرسى : **الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأســاليب تدريسه** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٦٢.

٥٧- جامعة ٦ أكتوبر : **دليل الطالب** ، لمحة عن جامعة ٦ أكتوبر ، مرجع ســابق ، ص ٤ .

٥٨- جامعة مصـــر للعلــوم والتكنولوجيــا : دليــل الطــالب ، **مرجــع ســابق** ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٤.

٥٩- وزارة التعليم العالى : **التعليم العالى فى مصــر ســنة ٢٠٠٢** ، مطــابع روز اليوسف ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٩ .

٦٠- وزارة التعليم العالى : **المرجع سابق** ، ص ١٢٠ .

٦١- وزارة التعليم العالى : **المرجع سابق** ، ص ١٣١ .

٦٢- وزارة التعليم العالى : **المرجع سابق** ، ص ١٣٣ .

٦٣- عبد الفتاح خليفات : معايير القبول فى الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة ، **مجلة كلية التربية** ، عدد ١ ، مجلد ١٦، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ص ٣١٩-٣٢٠

٦٤- محمد عبد الله الشعيبى : معايير القبول فى الجامعات ، **المجلة العربية لبحــوث التعليم العالى** ، عدد٧ ، المركز العربى لبحوث التعليم العالى ، دمشــق ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ص ٦٨-٧٣ .

٦٥- جامعة ٦ أكتوبر : **دليل الطالب** ، قواعد قبول الطلاب ، مطبعة جامعة ٦ أكتوبر، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ص ٦-١٠

٦٦- رئاسة الجمهورية ، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جامعة خاصة باسم جامعة ٦ أكتوبر ، **الجريدة الرسمية** ، العدد ٢٩ (مكرر) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ٢٧يوليه ١٩٩٦ ، ص ٨.

٦٧- رئاسة الجمهورية ، اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **مرجع سابق** ، ص ١٤ .

٦٨- جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٠٣ ، ص ٢٧ .

٦٩- وزارة التعليم العالى : قرارات مجلس الجامعات الخاصة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٦ ، مجلس الجامعات الخاصة ، ٢٠٠٢ .

٧٠- وزارة التعليم العالى : تقرير عن الجامعات الخاصة ، **مرجع سابق** ، ص ٢٩

٧١- سعيد التل وآخرون : **مرجع سابق** ، ص ص ١٩٣-١٩٤ .

٧٢- محمد منير مرسى: الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه ، **مرجع سابق** ، ص ص ٦٥-٦٦.

٧٣- سعيد التل وآخرون : **مرجع سابق** ، ص ١٩٤ .

٧٤- رئاسة الجمهورية : قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **مرجع سابق** ، مادة ٤ ، ص ١٢

٧٥- محمد صديق حسن : هل تحقق الخصخصة حاجة المجتمع من التخصصات النادرة والخريج الكفء "استطلاع رأى" ، **مجلة التربية** ،عدد ١٢٣ ، السنة ٢٦، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، الدوحة ، ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ١٧ .

٧٦- المجلس الأعلى للجامعات ، **بيان بالكليات المعادلة بالجامعات الخاصة** ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، المجلس الأعلى للجامعات ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ م .

٧٧- فيليب ج .ألتباتش : **مرجع سابق** ، ص ٣٣٧ .

٧٨- نوال حلمى مرسى :واقع الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الجامعى فـــى مصـــر ، **رسالة دكتوراه** ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص ٦٠

٧٩- ابراهيم جميل بدران : **مرجع سابق** ، ص ٢٠٧ .

٨٠- السيد حسن حسنين : الجامعات المصرية بين الواقع والمستقبل ، **مجلة العلــوم التربوية** ، العدد ١ ، المجلد١ ، معهد الدراسات التربويـــة ، جامعــة القاهرة ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ص ١٠١-١٠٦ .

٨١- أحمد صيداوى : الدراسات العليا فى الجامعات العربية من الواقع إلى الحاجـات ، **المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية "التعليـــم الجــامعى والعالى فى الوطن العربى عام ٢٠٠٠ "**، اتحاد الجامعـــات العربيـــة ، الأمانة العامة ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٤٥ .

٨٢- أنطوان زحلان: **احتياجات الوطن العربى المستقبلية من القوى العاملة** ،منتدى الفكر العربى،عمان، ١٩٩٥ ، ص ٤٧

٨٣- رئاسة الجمهورية : دور القطاع الخاص فى دعـــم البحـــث العلمـــى ، **تقريـــر المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا** ، الـــدورة ٢٨ ، المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ص ٣٣٣ .

٨٤- حامد عمار : **فى بناء الإنسان العربى** ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائيـــة ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢١٧ .

٨٥- إسماعيل محمود دياب : **العائد الاقتصادى المتوقع من التعليم الجامعى** ، عـــالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٠.

٨٦- سعيد التل وآخرون : **مرجع سابق** ، ص ٥٩٩ .

٨٧- مراد صالح مراد : دور كليات التربية الإقليمية فى خدمـــة المجتمـــع "دراســـة تقويمية"، **رسالة دكتوراه** ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٣.

٨٨- جامعة ٦ أكتوبر : دليل الطالب ، لمحة عن جامعة ٦ أكتوبر ، **مرجع سابق** .

٨٩- جامعة ٦ أكتوبر : **بيان عن قطاع شئون البيئة وخدمة المجتمع** ، مكتب أميـــن عام جامعة ٦ أكتوبر ، مايو ٢٠٠٠.

٩٠- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا : دليل الطالب ، **مرجع سابق** ، ص ٢٥ .



تطوير الجامعات الخاصة بمصر في ضوء تحديات المستقبل

أولاً : نتائج الاطار النظرى .

ثانيا : تصور مقترح لتطوير نظام التعليم بالجامعات الخاصة فى مصر .

أولاً : نتائج الاطار النظرى .

توصل الباحث إلى العديد من النتائج من خلال الإطار النظري ، وهـــذه النتائج يمكن عرضها على النحو التالي :-

١- أن العصر الحاضر يتميز بالعديد من التحولات والمتغيرات الســريعة فــى شتى مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتى تمــيزه عن غيره من العصور السابقة من حيث كثرتها واتساع مدى تأثيرها .

٢- أن هناك حاجة ماسة إلى إدخال التحديات والتحولات فى النظــام التعليمــى بصفة عامة وتحديد ملامح سياسته فى ضوء تلك المتغيرات أو بمعنى أخر فــى حاجة ضرورية إلى إصلاحات جذرية تتناسب وتلك التغيرات الحادثة .

٣- أن التعليم الجامعى الخاص يواجه مجموعة كبيرة من المتغـــيرات والتــى تعكس نبض العصر وتطلعاته مما يتطلب من التعليم الجامعى الخاص ضــرورة تطوير سياسته وفلسفته وأهدافه وأساليبه وكذلك نوعية الخريج اللازم للتعامل مع تلك المتغيرات .

٤- أصبحت فكرة الجامعات الخاصة حقيقة واقعة فى المجتمع المصرى بصدور القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ وقد بدأت الدراسة بكلياتـــها فــى العــام الجــامعى ١٩٩٧/٩٦ م من خلال أربع جامعات خاصة هى (٦أكتوبر ، مصــــر للعلــوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب) ومقرهم مدينـــة السادس من أكتوبر فيما عدا جامعة مصر الدولية فمقرها الكيلـــو ٢٧ طريــق مصر الإسماعيلية .

٥- يكون للجامعة الخاصة مجلس أمناء يشكل من بين المؤسسين لها ونخبة من العلماء والشخصيات العامة .

٦- تعتبر الدرجات العلمية والشهادات التى تمنحها الجامعة الخاصـــة معادلــة للدرجات العلمية والشهادات التى تمنحها الجامعات الحكومية المصرية .

٧- تضع الجامعات الخاصة نظماً لمنح دراسية للمتفوقين ومعونات مادية ، وتختلف النظم المطبقة من جامعة إلى أخرى .

٨- حدد مجلس الجامعات الخاصة بأن الالتزام بالحد الأدنى للقبول بالكليات العملية هو ٨٠% من مجموع الدرجات وللكليات النظرية ٦٥% كشرط اعتماد شهادات الجامعات الخاصة .

٩- تم إنشاء مكتب تنسيق للجامعات الخاصة بدءاً من العام الجامعى ٢٠٠٣ تكون مهمته فرز الأوراق والتأكد من صحة شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها

١٠- تعتمد الجامعات الخاصة على الجامعات الحكومية لتوفير احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس للقيام بتدريس الطلاب .

١١- ارتفاع المصروفات الدراسية فى الجامعات الخاصة مما يجعلها قاصرة على طبقة الأغنياء ومرتفعى الدخل .

١٢- تمتع الجامعات الخاصة بقدر كبير من الاستقلالية فى إدارة شئونها الادارية والمالية مع محدودية دور الدولة فى الإشراف عليها .

١٣- تعمل الجامعات الخاصة على توفير مرشدين أكاديميين للطلاب يساعدونهم على تفهم طبيعة الدراسة واختيار التخصص المناسب والمقررات المرتبطة به .

١٤- أن واقع التخصصات الموجودة بالجامعات الخاصة تتشابه إلى حد كبير فى المحتوى والمضمون مع التخصصات التى تناظرها بالجامعات الحكومية .

١٥- تم معادلة عدد من شهادات هذه الجامعات حتى الآن ، إلا أنه ما زالت هناك مشاكل معلقة مع بعض النقابات المهنية فيما يتعلق ببعض التخصصات .

ثانيا : تصور مقترح لتطوير نظام التعليم بالجامعات الخاصة فى مصر .

فى ضوء نتائج الإطار النظرى يمكن التوصل لوضع تصـــور مقـــترح لتطوير الجامعات الخاصة بمصر فى ضوء المتغيرات المعاصرة ، ويقــوم هــذا التصور على مجموعة من الأسس ، ويسعى إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات .

أ- أسس وفلسفة التصور :-

تقوم فلسفة وأسس التصور المقترح على ما يلى :-

١- أن المتغيرات المعاصرة لها تأثير مباشر على السياسة التعليمية بصفـــة عامة ، لذا فإن الاتجاهات التربوية الحديثة تؤكد علـــى ضـرورة مواكبـة السياسة التعليمية لمتطلبات العصر ، فضلا عن المتطلبات المستقبلية المتوقـع حدوثها .

٢- أن قضية التعليم وتطويره تعد من المهام الآستراتيجية التـــى ينبغـــى أن تتكاتف جميع الجهود لإنجازها ، وذلك للارتباط الوثيق بين الإنتاج والتعليم .

٣- يمثل التعليم الجامعى الخاص جزءًا لا يتجزأ من منظومة التعليم العالى ، ويهدف إلى المساهمة فى دفع مسيرة التنمية البشرية والمجتمعية فى مختلــف قطاعات الأعمال والإنتاج والخدمات فى المجتمعات المعاصرة .

٤- أن تخصيص التعليم العالى واقع راهن فى العديد من بلدان العـــالم ولـــه أهمية بارزة كاستراتيجية للتنمية التربوية ترمى أساسا-ولكن ليس بصــــورة مطلقة-إلى التعويض عن ركود الميزانيات العامة للتعليم وانخفاضـــها فـــى بعض البلدان من جهة ، وإلى مقابلة الطلب الاجتماعى من جهة ثانية .

٥- قدرة التعليم الجامعى الخاص على مواجهة التحديات المحلية والعالميـــة ، والتحول من المحلية إلى العالمية ، وقدرته على المنافســـة مـــع الجامعـــات

الحكومية والمتقدمة ، وكذلك قدرته على تطوير الإنتاج بما يؤدى إلى النهوض بالمجتمع وتطويره .

٦- اتجاه قطاعات الأعمال لطلب نوعيات متميزة من خريجى التعليم الجامعى الخاص تتوافر فيهم الشروط والمواصفات التى يتطلبها سوق العمل المحلى والعالمى .

ب - أهداف التصور .

من خلال العرض السابق لفلسفة وأسس التصور المقترح يمكن تحديد أهدافه فيما يلى :-

١- التطوير الشامل لمنظومة التعليم الجامعى الخاص فى ضوء المتغيرات المعاصرة والارتقاء بمستواها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل .

٢- التوجه لتحقيق الملائمة المستمرة بين توجهات التعليم الجامعى الخاص وآلياته وبين متطلبات التنمية القومية واحتياجات قطاعات الانتاج .

٣- ربط أهداف التعليم الجامعى الخاص بالمتغيرات المحلية والعالمية ، وربطها باحتياجات سوق العمل ، وذلك لاعداد أفراد قادرين على التكيف مع التغيرات والمستحدثات التى تطرأ فى سوق العمل .

٤- معالجة بعض جوانب القصور التى شابت نظام التعليم الجامعى الخاص والتى تتمثل فى عدم تحقيق بعض أهدافه ، والتمويل ، ونظام القبول ، والتجهيزات التعليمية .

ج- إجراءات التصور .

لتحقيق أهداف التصور المقترح يتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات والمتطلبات من نظام التعليم الجامعى الخاص تهدف إلى تطوير كافة عناصر المنظومة الجامعية ، وتتضمن هذه الإجراءات المحاور التالية :-

- أهداف الجامعات الخاصة .
- الهيكل الإدارى .
- نظام القبول .
- أعضاء هيئة التدريس .
- المقررات والتخصصات العلمية .
- طرق وأساليب الدراسة .
- الإمكانات التجهيزية .
- نظام التمويل .
- نظام التقويم ومعادلة الشهادات .

أولاً : أهداف الجامعات الخاصة

تعد أهداف الجامعات الخاصة من أهم القضايا التى دار حولها الجدل من خلال ما أثير من شكوك حول الجدوى الفعلية لهذا التعليم وما إذا كانت أهدافه مادية أم طبقية أم غير ذلك ويشير واقع هذه الجامعات الخاصة عن قصورها فى تحقيق أهدافها المعلنة .

ومن خلال التصور الراهن ينبغى مراعاة بعض النقاط الهامة فى تحديد أهداف التعليم الجامعى الخاص ليواكب المتغيرات المعاصرة على النحو التالى :

- صياغة الأهداف بصورة إجرائية دقيقة بحيث يمكن قياس مدى تحقيقها .
- يراعى فى صياغة الأهداف بصورة خاصة المهارات التى يتطلبها العمل الذى يعد له الطالب ، وذلك فى إطار من المرونة تسمح له بالتكيف مع

متغيرات سوق العمل حتى لا يعجز عن تغيير عمله إذا اقتضت ضرورات الحياة ذلك .

- أن تتوافق الأهداف مع طبيعة المشكلات التى يمر بها المجتمع المصرى واحتياجاته وتكون معبرة عنها .
- أن يقوم خبراء التربية بدراسة أهداف الجامعات الخاصة وإعادة صياغتها بما يتناسب وظروف العصر الحديث بحيث تعمل على مواجهة التحديات المختلفة التى تواجه المجتمع المصرى .
- أن يتضمن طلب الترخيص بإنشاء أى جامعة خاصة تحديداً لأهدافها وأن يتم التحقق من أن الإمكانات المادية والبشرية مواءمة لتحقيق هذه الأهداف .
- معالجة جوانب القصور فى أهداف الجامعات الخاصة وأهمها (البحث العلمى وخدمة المجتمع) حيث أثبت الدراسة الميدانية أنهما من أقل الأهداف تحققاً وهذا يتطلب جعل هذه الجامعات بمثابة مراكز إنتاج متطورة تسهم فى زيادة دخل الجامعة وحينما تقوم الجامعة بهذا الدور المنتج فإنها تستطيع ربط النظرية بالتطبيق والحصول على عائد مادى ذاتى .
- الاهتمام بتدريب الطلاب على اكتساب مهارات العمل والإنتاج ومن ثم زيادة كفاءة الخريجيين .
- الاهتمام ببناء اتجاهات إيجابية للطلاب نحو التعلم الذاتى حتى يتمكنوا من مواصلة التعلم مدى الحياة لملاحقة التطورات العلمية والمعرفية .
- تنمية المهارات اللازمة للتعامل مع المتغيرات المعاصرة : كإتقان إحدى اللغات الأجنبية على الأقل وإتقان المهارات اللازمة للتعامل مع الكمبيوتر وشبكة الإنترنت .

ثانياً : الهيكل الإداري والتنظيمى :

لكى يساهم الهيكل الإدارى فى تحقيق أهداف الجامعات الخاصة فإن ذلك يتطلب :

- الحد من صلاحيات وسلطات مجلس الأمناء الواسعة ، والتى تسمح له بالتدخل فى الجوانب الأكاديمية للجامعة .
- تفعيل دور مجلس الجامعة ، وإعطاؤه المزيد من الصلاحيات والسلطات التى تضمن حسن سير العملية التعليمية وتضمن لأعضاء هيئة التدريس ممارسة حريتهم الأكاديمية .
- تفعيل الإشراف الحكومى على هذه الجامعات ، لمتابعة كافة الأنشطة والعمليات التى تتم داخل وخارج الجامعة للتأكد من جدية قيام الجامعة بوظائفها العلمية والبحثية والمجتمعية .
- تفعيل دور (لجنة الجامعات الخاصة) فيما يتصل بالرقابة على هذه الجامعات وعدم الموافقة على معادلة الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات الخاصة بما يناظرها بالجامعات الحكومية إلا بعد استيفاء الجامعات الخاصة للمقومات الأساسية للعملية التعليمية .
- إنشاء وحدة متخصصة تتبع لكلية علوم الإدارة وتكون مهمتها تطوير النظم الإدارية بالجامعة ، وإعداد الكوادر الإدارية المتخصصة القادرة على توجيه الطاقات والإمكانات الفكرية والمادية المتاحة لخدمة المجتمع وتطويره واستجابتها لما يحدث حولها من تغيرات وحرصها على توفير المناخ الذى يشجع على العمل .
- تدريب القيادات الجامعية على أساليب الإدارة المتطورة من خلال دورات تدريبية متخصصة فى ذلك والعمل على تنميتهم وإطلاعهم على التطورات الحديثة فى مجال الإدارة الجامعية ، وتدريبهم على حل مشكلات العمل الإدارى وزيادة كفاءته .

- العمل على مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى اتخاذ القـــرارات الخاصـــة بكلياتهم بما يضمن حسن سير العملية التعليمية .
- التوسع فى استخدام الأجهزة والوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الكمبيوتـــر بالإضافة إلى العمل على وجود شبكة اتصال بين وحدات الجامعة المختلفة .
- أن يكون عدد العاملين بالخدمات الإدارية يتناســـب مـــع عـــدد الطـــلاب وأعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات .

ثالثاً : الطلاب وسياسة القبول .

يمثل الطلاب أحد الأركان الأساسية فى البنيان الجـــامعى فـــهم محـــور الاهتمام الرئيسى للجامعة ومن ثم يجب اختيارهم بكل دقة وعناية ولهذا ينبغـــى مراعاة بعض النقاط عند قبول طلاب الجامعات الخاصة فى التخصصات المختلفة على النحو التالى :-

١) أن تهيئ الجامعة كافة الإمكانات المناسبة لاستقبال الطلاب ، بما يضمـــن توفير البيئة العلمية المشجعة ، وتوفير الأنشطة التى تكشـــف عـــن مواهـــب وميول واتجاهات وقدرات الطلاب .

٢) أن يحدد المجلس الأعلى للجامعات أعداد الطلاب بكل كلية وكل قسم بـهذه الجامعات سنوياً ووفقا للطاقة الاستيعابية لكل جامعة .

٣) أن تهتم الجامعة برعاية الموهوبين والمبدعين من غـــير القـــادرين ، وأن توفر لهم منحا مجانية فعلية إذا أرادوا أن يلتحقوا بها .

٤) إنشاء مكتب تنسيق خاص بهذه الجامعات تكون مهمته فرز أوراق الطلاب ويتم القبول بناءً على المجموع الأعلى للطلاب وليس بناءً على أسبقية الحجز على أن يتم قبول الأوراق بعد ظهور نتيجة المرحلة الأولى للثانوية العامة .

٥) تقليل الفرق فى درجات القبول فى كليات الجامعات الخاصة والكليات الحكومية حتى يقل تأثير عدم تكافؤ الفرص خاصة فى كليات القمة بحيث يكون الفرق فى نسب القبول فى الكليات المتشابهة قليلا بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة .

٦) أن يكون القبول قائماً على الرغبة والاستعداد مع مراعاة إمكانات الكليات من منطلق أن رغبة الطالب واستعداده ليست هى الممثلة للمجموع الكلى للدرجات فأحيانا نجد أن المتغيرات التى ترفع المجموع الكلى مواد لا علاقة لها بالكلية التى سيدخلها الطالب ، ولذلك يجب أن تكون العبرة بالمواد ذات الصلة بالكلية .

٧) تطبيق مقاييس واختبارات مقننة للتأكد من رغبة الطالب وميله للدراسة فى الكلية التى يريد الالتحاق بها تحت إشراف لجنة محايدة ومتخصصة .

رابعاً : أعضاء هيئة التدريس .

يمثل عضو هيئة التدريس المحور الأساسى لنجاح رسالة الجامعة ولا يمكن تحقيق أى تطوير فى مجال التعليم الجامعى الخاص دون وجود أعضاء هيئة تدريس متميزين لذا فإن الباحث يقدم تصوراً مقترحا يعمل على رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس من خلال مجموعة من المتطلبات أهمها .

- العمل على حل مشكلة النقص الواضح فى أعداد أعضاء هيئة التدريس فى معظم كليات الجامعات الخاصة بوضع خطة زمنية لاستكمال هذا النقص عن طريق التعيين.
- تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من المعيدين والمدرسين المساعدين وفق معايير دقيقة تأخذ فى اعتبارها الجوانب النفسية والاجتماعية والقدرة على العطاء .

- الاهتمام بتنمية القدرة التعليمية والتدريسية لأعضاء هيئة التدريس الحالية عن طريق تنظيم وتكثيف المهمات العلمية قصيرة المدى لكى تتاح لهم فرص الاطلاع على أحدث التطورات العلمية فى مجال تخصصهم والوقوف على التغيرات الحديثة فى مناهج التدريس وزيادة فرص الاتصال الفكرى مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأجنبية .
- تسهيل اشتراك أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات والندوات العلمية لما فى ذلك من دافع لأعضاء هيئة التدريس على تنمية ذاتهم والاحتكاك بنظرائهم فى المؤتمرات ويتطلب ذلك رصد الميزانيات لعقد وحضور المؤتمرات .
- توفير فرص الاتصال المنظم بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الخاصة وبين مراكز البحث العلمى المحلية والعالمية وذلك يتطلب توسيع نطاق التعاون العلمى بين الجامعة والجامعات الأجنبية عن طريق اتفاقيات التعاون والتبادل الثقافى مع الجامعات الأجنبية المتقدمة .
- تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس وبين الخبراء فى مواقع العمل المختلفة فى إعداد البرامج الدراسية وتطويرها لضمان الحفاظ على مستوى متقدم لهذه البرامج ولتجنب وجود فجوة كبيرة بين ما يدرسه الطالب فى الجامعة وبين ما يواجهه ويمارسه فى الحياة العملية .
- ضرورة توفير نظم للرعاية الصحية والاجتماعية والمادية لأعضاء هيئة التدريس بحيث تسهم الجامعة الخاصة فى إحاطتهم بالأمن والاستقرار النفسى الذى يساعد على تحسين أدائهم لواجباتهم الجامعية .
- ضرورة أن يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة باستقلالية تامة فى عملهم العلمى الأكاديمى والإداري ، مع عدم التدخل فى شئونهم وحريتهم فى اتخاذ القرارات حتى يقوموا بوظائفهم فى أحسن صورة .
- إشراك أعضاء هيئة التدريس فى صناعة واتخاذ القرارات سواء على مستوى الكلية أو الجامعة .

خامساً : المقررات والتخصصات العلمية .

تعتبر قضية التخصصات العلمية بالجامعات الخاصة من أبرز القضايا المتعلقة بهذا النوع من التعليم والتى تشكل واحداً من أهم أوجه القصور بها من حيث كونها تكراراً للتخصصات المتوفرة بالجامعات الحكومية بما فيها التخصصات التى ينوء سوق العمل بفائض خريجيها كالعلوم الاجتماعية والتربية وغيرها .

ومن خلال التصور الراهن ينبغى مراعاة بعض النقاط الهامة فى المقررات والتخصصات العلمية بالتعليم الجامعى الخاص على النحو التالى :

- أن تساير المقررات الدراسية التقدم العلمى والتكنولوجى وترتبط بالاحتياجات والمشكلات الفعلية للمجتمع وبالتحديات التى تواجهه .
- الاهتمام بالصناعات التى تزداد الحاجة إليها والتى تشهد تطوراً عالمياً سريعاً كالهندسة الطبية وصناعة الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية والأجهزة الرياضية وتكنولوجيا استخدام وتوفير المياه وعلوم الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من المجالات التى يشهدها العصر الحديث .
- أن تشتمل تخصصات الجامعة الخاصة على المجالات المطلوبة لسوق العمل كفنون الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلى واللغات والدراسات السياحية ، ولا يرخص لهذه الجامعات فى التخصصات التى تكون بمنأى عن احتياجات المجتمع كالخدمة الاجتماعية والعلوم التجارية والتربوية والاقتصاد وغيرها .
- أن تتسم المقررات الدراسية بالمرونة والتطوير المستمر .
- أن تكون المقررات الدراسية ملائمة لطبيعة المهنة التى يعد لها الطالب فى المستقبل .
- تحديد المقررات الدراسية وساعاتها مقدماً ومعادلة الشهادات قبل بدء الدراسة ويعلن ذلك للطلاب مقدماً قبل الالتحاق بها .

- توفير المقومات البشرية والمادية اللازمة لدراسة أى تخصص جديد .
- أن تتناسب المقررات مع وقدرات واستعدادات الطلاب بما يحقق الأهداف المنشودة
- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية والحاسب الآلى كمقررات إجبارية لجميع الطلاب فى كل كليات الجامعات الخاصة مع توظيفها بالشكل الذى يخدم كل طالب فى تخصصه ، وذلك حتى يستطيع أن يواكب الجديد فى المجال الذى يهمه حيث أنها أدوات فعالة للتعليم العصرى .
- تنظيم برامج لتدريب الطلاب كل فى مجال تخصصه وذلك فى مواقع العمل والإنتاج بالبيئة المحيطة بالجامعة الخاصة خلال مدة الدراسة وفى العطلات الصيفية لتمكين الطلاب من اكتساب فنون الإنتاج وتوسيع مداركهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم على الممارسة العملية ، وأن تكون هذه البرامج التدريبية تحت إشراف المختصين .

سادساً : طرق وأساليب التدريس .

شهد التعليم فى السنوات الأخيرة تطوراً وتنوعا فى طرق وأساليب اللتدريس كالتعليم الذاتى والبرنامجى وأسلوب التفكير النقدى وحل المشكلات ويستوجب ذلك الالتزام ببعض القواعد المنظمة منها :

- أن تتم الدراسة بأساليب علمية حديثة بعيدا عن النظم والأساليب التقليدية التى تعانى منها بعض الجامعات الحكومية لقلة الإمكانات .
- إعادة النظر فى أساليب التدريس المتبعة فى الجامعة على نحو يؤدى إلى صقل مواهب الطالب ويحفز فيه الإقبال على البحث والتعليم الذاتى وتنمية قدراته إلى الإبداع والابتكار ويتطلب هذا ضرورة الاعتماد فى التعليم على أساليب التوجيه والإشراف والمناقشة والحوار بدرجة أكبر من الاعتماد على الإلقاء والمحاضرات .

- **التنوع فى الطرائق التدريسية وقيامها على استراتيجيات فعالة ، كـالتعليم الذاتى ، وحل المشكلات ، وغيرها من الطرائق والأساليب التى تهتم بالفهم .**
- **الاعتماد على وسائل الإيضاح ووسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة وآلات العرض وغيرها .**
- **إنشاء مركز للوسائل التعليمية بالجامعة الخاصة تكون مهمته وضع تنفيذ البرامج الخاصة برفع كفاءة عملية التدريس كما يتولى إجراء دراسات على الوسائل التعليمية المستخدمة فى التدريس بهدف تقييمها وتطويرها بما يحقق أكبر فائدة ممكنة .**

سابعاً : المبانى التجهيزات الجامعية .

- أن تعكس مبانى الجامعة الخاصة ومخططاتها الهندسية الأهداف التربوية والعلمية التى تعلنها الجامعة وألا تستخدم بعض الأماكن المخصصة لغير هذا الغرض مثل بعض الجامعات التى تستخدم مبانىَ مدرسة أو مبنى سكنى معين
- صيانة المبانى والمرافق والمعامل والأجهزة بصفة دورية وهـذا يـؤدى بدوره إلى خفض التكاليف على المدى البعيد .
- مراعاة توفير الإمكانات المادية والتجهيزات التعليمية من قاعات الـدرس والمختبرات والأجهزة والمعامل والورش والمكتبـات والملاعـب والمـدن الجامعية وغيرها من المقومات التى تعكس جدية هذه الجامعات فـى توفـير الحياة الجامعية .
- توفير قاعات لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتكون مجهزة بالمكـاتب والمقاعد .
- أن يتأكد المجلس الأعلى للجامعات من جديـة امتـلاك الجامعـة لـهذه المقومات التعليمية ومدى توافرها بشكل دائم ، حتى لا يتم التحايل على بعض هذه الأمور للحصول على معادلة الشهادات التى تمنحها هذه الجامعات .

- العمل على توفير مكتبة مستقلة بكل كلية من كليات الجامعة على مستوى فنى وتقنى رفيع مع توفير وإعداد الكوادر المؤهلة لتشغيلها وإدارتها ، مع ربطها بشبكة الإنترنت ، والمكتبة المركزية للجامعة .
- توفير الكتب والمراجع الحديثة فى مختلف مكتبات الجامعة والعمل على تبادل المنشورات والدوريات العربية والأجنبية فى مختلف التخصصات العلمية لتلبية احتياجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين .
- تسهيل أساليب الاستعارة ومواعيدها بحيث تناسب ظروف الطالب .

ثامناً : نظام التمويل .

- ألا يعتمد على المصروفات الدراسية فقط ، وأن يعتمد على مصادر أخرى من أهمها البحث العلمى ، والخدمات التى يمكن أن تؤديها الجامعة الخاصة للمؤسسات المختلفة المستفيدة .
- مساهمة الدولة فى طلب الهبات والتبرعات من بعض عناصر المجتمع لدعم هذه الجامعات وذلك من خلال الدعاية والإعلان فى وسائل الإعلام المختلفة .
- استبعاد التمويل من مصادر أجنبية ، حيث أن اشتراك بعض الجهات الأجنبية فى إنشاء الجامعات الخاصة يثير الكثير من الشكوك حول أهدافها خاصة وأن مجال التعليم قضية أمن قومى ، ويفضل أن يقتصر التمويل الخارجى على التمويل العربى والاسلامى فى حالة الحاجة لذلك .
- أن يختص المجلس الأعلى للجامعات بتعيين مراقب مالى لكل جامعة خاصة لمتابعة الجوانب المالية ، ومصادر الحصول عليها ، ومصادر إنفاقها فى الجامعة .

- أن تقوم الجامعات الخاصة بمصر بتقديم الاستشارات العلميـــة للــهيئات والمؤسسات المجتمعية من خلال مكاتب تربط مؤسسات المجتمع بالجامعــــة وتعود عليها بربح مادى تستخدمه فى أوجه الإنفاق عليها .
- أن تساهم الهيئات والمؤسسات التى تستفيد من خريجى الجامعات بـــالعمل فيها بنسبة من الأرباح فى التمويل مثل الشركات والمصانع الخاصة .
- ضرورة وضع قواعد عامة ملزمة للنظام المالى بالجامعات الخاصة بمـــا يسمح بقدر من الاختلاف فى بعض الأمور الفرعية من جامعــــة لأخـــرى ، وتتضمن هذه القواعد مصادر الإيرادات وتوزيعها على أوجه الإنفاق المختلفة ، وأن تتولى الوزارة متابعة تطبيق هذه القواعد فى الجامعات الخاصة .

تاسعاً : نظام التقويم ومعادلة الشهادات :

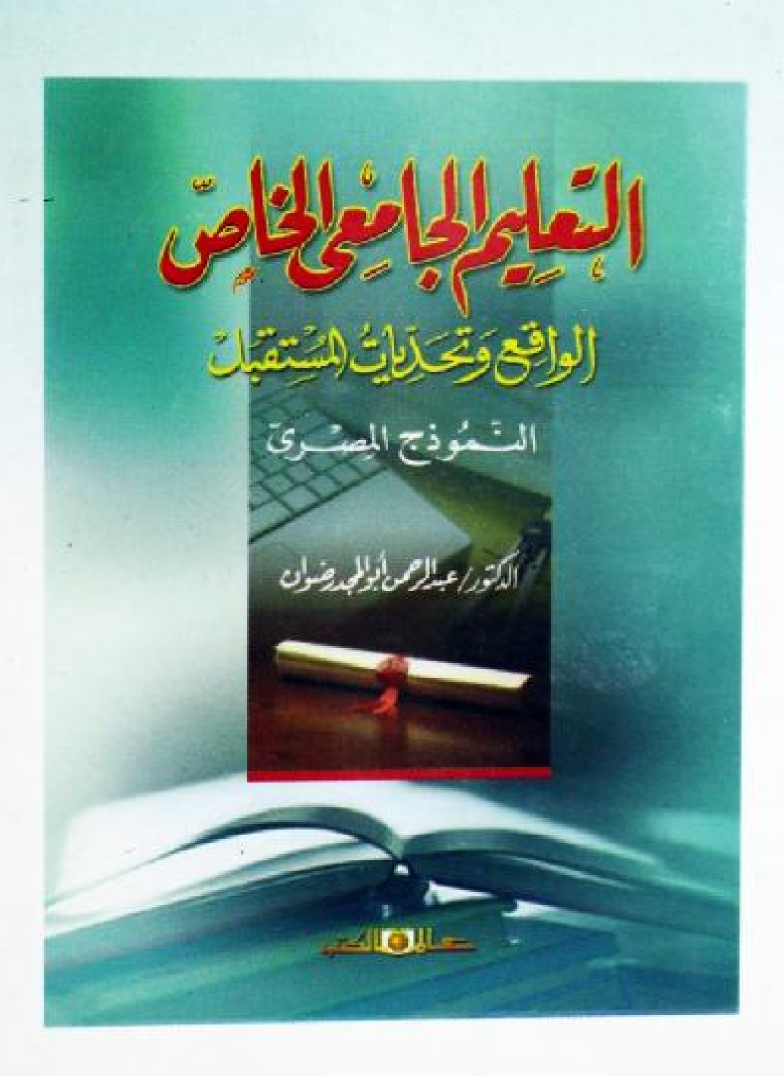
هناك مجموعة من الأمور التى ينبغى مراعاتها عند إجراء عملية التقويـم من أهمها :

- أن تخضع هذه الجامعات لتقويم دورى يتم كل عامين أو ثلاثــــة لتحديـــد مستواها فى كافة جوانب العملية التعليمية والبحثية .
- أن يشارك الطلاب فى عملية التقويم .
- وجود دليل لكل طالب يحدد له ما يجب إظهاره لتحقيق الكفاية المرجوة .
- أن تكون عملية التقويم مستمرة وبصفة دورية بحيث لا يقتصر الأمر على امتحان واحد يعقد فى نهاية كل فصل دراسى حيــث أن كـــثرة الامتحانـــات الدورية تزيل عوامل الرهبة التى تصاحب الامتحان النهائى .
- تنوع عملية التقويم بحيث لا تقتصر على الامتحانات التحريرية فقط وإنما تتضمن الامتحانات الشفوية ، التقـــارير والبحـــوث ، التدريبـــات العمليـــة ، المشروعات وغيرها .

- العمل على إنشاء مركز بالجامعة الخاصة يهتم ببحث وسائل واتجاهات تطوير الامتحانات وتكون مهمته تقييم نتائج التقويم وتحليلها ودراستها لمعرفة مواطن الضعف فى العملية التعليمية والعمل على علاجها لتقليل الفاقد فى التعليم إلى أقصى قدر ممكن.
- أن تجمع الاختبارات التحريرية بين اختبارات المقال والاختبارات الموضوعية حتى يمكن قياس قدرات الطالب على الحفظ والتذكر والفهم والنقد
- ضرورة التريث وتوخى الحذر من سرعة معادلة الشهادات ، إلا بعد التأكد من توافر كل الشروط الواجب توافرها فى هذا الصدد .
- ألا تعتمد شهادات الخريجيين قبل موافقة النقابات المهنية والهيئات المختلفة المختصة بهذا الصدد والترخيص لهم بمزاولة المهنة .
- أن يكون من حق هذه النقابات سحب هذه التراخيص بشكل مؤقت أو نهائى فى حالة ثبوت أية مخالفات تضر بسمعة هذه المهن .


طبعت بمطابع
الفاروق الحديثة للطباعة والنشر
ت : ٤٣٠٧٥٢٦ - ٢٠٥٥٦٨٨
القاهرة

التعليم الجامعي الخاص






ISBN 977-232-513-6

www.alamalkotob.com